الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

الأهمية الجيو - استراتيجية لبحر الصين الجنوبي، والصراع الأميركي - الصيني حوله

اتفاقية الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية للعام ١٩٤٩ أبعادها، إطارها القانوني، وأهميتها

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وخمسة عشر – كانون الثاني ٢٠٢١

القوّة البحريّة

تحظى القوّة البحريّة العسكريّة بحيّزٍ واسعٍ من اهتمام الدول، وهي كانت تُمثّل في السابق رمزًا من رموز التمدُّد الأمبراطوريّ والسيطرةً على طرق المَلاحة والتجارة وتوسيع بقعة انتشار الجيش، إلى جانب حماية المياه الإقليميّة وما تحويه من موارد نفطيّة وغازيّة وثروات طبيعيّة أخرى. وعلى الرغم من زوال الأمبراطوريّات بمعناها التاريخي، وتبدُّل الكثير من المفاهيم العسكريّة بفعل التقدُّم التكنولوجيّ وتغيُّر العديد من أُسس العلاقات بين الدول منذُ نهاية الحرب العالميّة الثانية حتى اليوم، تبقى للبحار أهميّتها الاستراتيجيّة التي تدور حولها سياسات البلدان وعقائد الجيوش، وتُخاض بشأنها المفاوضات وتُحضَّر خُطط التسليح والتجهيز. فلا يُمكن لبلدٍ ما أنْ يضبطَ حدودَه ويحفظ أمنه واستقراره ويستغلّ ثرواته كاملةً إلّا إذا طوّر قدراته البريّة والبحريّة بالتوازي.

أمّا في لبنان، فيكتسبُ هذا المبدأ معنًى خاصًّا لعدّة أسبابٍ أبرزُها طول الخطّ الساحليّ بالنسبة إلى مساحة البلد، وحجم الثروات الطبيعيّة التي تكتنزُها مياهُنا الإقليميّة، وخطر العدو الإسرائيليّ وأطماعه التاريخيّة في أرضنا ومياهنا وخروقاته المتواصلة للسيادة اللبنانيّة برًا وبحرًا وجوًّا، والتهديد المستمرّ للاقتصاد والاستقرار الداخليّ بفعل محاولات التسلُّل والتهريب عبر البحر.

لكلّ ما سبق، تُوْلي قيادة الجيش عنايةً قصوى لضبط الحدود البحريّة والتصدي للأطماع الإسرائيليّة بحرًا بما تيسّر من إمكانات، ووفق ما تُمليه المصلحة الوطنيّة والقوانين الدوليّة، وهي تعمل دائمًا على استقدام أحدث العتاد البحريّ من زوارق وأسلحة فضلًا عن التدريب الاحترافيّ للضباط والعسكريّين في القوّات البحريّة. ولا شكّ في أنّ المفاوضات التقنيّة غير المباشرة لترسيم الحدود البحريّة تصبُّ في جزء كبير منها في هذا الاتّجاه، بحيث تُبقي حقوق لبنان على رأس الأولويّات، ولا تدع مجالًا للتراجع عن أيّ مقدار منها.

إنّه الواجب العسكريّ بوجهٍ آخر يتولّاه الجيش بتصميم وثبات، من دون أن يقف عند حدود الإمكانات الحاليّة، متطلّعًا إلى مستقبلٍ يستفيد فيه أبناؤنا من خيرات أرضهم ويحقّقون آمالهم وينعمون بالطمأنينة والسلام.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. عصام مبارك	أ.د. نسيم الخوري
أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر	أ.د. ملحم نجم

رئيس التحرير: أ.د. عصام مبارك

سكرتيرة التحرير: الرقيب أول جيهان جبّور

تدقيق لغوي: ميراي شاهين دغمان

إخراج وتنفيذ: غدير صبح الطفيلي

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة c.v. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: www.lebanesearmy.gov.lb www.lebarmy.gov.lb

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف: ١٧٠١
العنوان الإلكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان: ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج: ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وخمسة عشر – كانون الثاني ٢٠٢١

الأهمية الجيو - استراتيجية لبحر الصين الجنوبي، والصراع الأميركي - الصيني حوله

العميد الركن حيدر علي سكينه ٥

اتفاقية الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية للعام ١٩٤٩ أبعادها، إطارها القانوني، وأهميتها

العميد الركن المتقاعد د. رياض شيّا ٤٥

ملخصات ..... **٧٧ – ٨٠**

الأهمية الجيو - استراتيجية لبحر الصين الجنوبي، والصراع الأميركي - الصيني حوله

العميد الركن حيدر علي سكينه *

المقدمة

يقع بحر الصين الجنوبي غرب المحيط الهادئ، ويربط الشرق الأوسط بمنطقة القارة الهندية وبشمال شرق آسيا وتبلغ مساحته ٣،٥ مليون كلم٢، ويعد مع البحر المتوسط أكبر بحار العالم. وقد اكتسب أهمية استراتيجية وبخاصةٍ بعد نمو التجارة العالمية، حيث تمر به ثلث الشحنات البحرية العالمية بقيمة أكثر من ٧ تريليون دولار، أي ١٥ ضعف قناة بنما وثلاثة أضعاف قناة السويس، كما زادت أهميته الاستراتيجية كونه يحوي ٧ مليار برميل نفط كاحتياطيٍ محتمل، و٩٠٠ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مصائد الأسماك الغنية. وهو ما جعل الدول المطلة عليه تتنافس في الاستيلاء على الجزر المتناثرة فيه، التي يتجاوز عددها ٢٠٥ جزر، أشهرها براسيل وسبراتلي

* ضابط في الجيش اللبناني

وعدد من الصخور والكثبان الرملية والشعاب المرجانية، معظمها غير مأهولة بالسكان، ويتشكل بعضها من عدد قليل من الصخور.

وقد شكل بحر الصين الجنوبي أزمة كبرى على مدار السنوات القليلة الماضية، وأصبحت الأوضاع في هذه المنطقة تُنذر باحتمال تحوّلها إلى منطقة نزاع، في ظل عدم التدخل لوقف هذا الخطر المحدق، وشهدت عددًا من النزاعات الإقليمية المتقاطعة في ظل السيادة المتنازع عليها بين العديد من الدول. بالإضافة إلى المزاعم التوسعية للصين، ثمة دول أخرى لها المزاعم نفسها في السيادة على هذه المنطقة، مثل الفيليبين وفييتنام وماليزيا وبروناي وتايوان، ولا تقتصر النزاعات القائمة على حق استغلال الموارد وحسب، بل هناك قلق حقيقي من جانب الولايات المتحدة الأميركية والدول المتنازعة من محاولات الصين تقييد حرية الملاحة في المنطقة من دون مراعاة القيود التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[١].

القسم الأول:الموقع الجغرافي للصين وبحر الصين الجنوبي

يعد تحديد الموقع الجغرافي نقطة انطلاق مهمة نظرًا إلى ما يشغله هذا التحديد من أهمية في إبراز الموقع وما يمتاز به من عوامل الجوار الجغرافي، وما يكتسب من أهمية استراتيجية. وبما أنّ تسمية بحر الصين الجنوبي ذات علاقة بالصين، على الأقل من ناحية التشابه بالاسم، فذلك يوجب إبراز موقع الصين وعلاقته بالتسمية، وما إذا كانت الأخيرة جاءت

١- دينا شرين محمد شفيق إبراهيم، معضلة بحر الصين الجنوبي وإمكانية حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين أميركا والصين – المركز الديموقراطي العربي موجودة على الرابط: -http://democraticac.de/?p=40233 21 نوفمبر ٢٠١٦.

لتعكس أحقية الصين في البحر، أم الموقع الجغرافي هو الذي يسهم في تلك التسمية فحسب؟

تطل الصين على بحر الصين الجنوبي من جهة الشرق والجنوب الشرقي، وهي تعد من بين أطول دول العالم حدودًا من حيث إطلالتها البحرية، يبلغ طول ساحلها ١٨٠٠٠ كلم من مصب يالو على الحدود الصينية – الكورية في الشمال إلى مصب نهر بيلون على الحدود الصينية – الفييتنامية في الجنوب، وتطل على بحار مهمة كثيرة تشغل قيمة استراتيجية عليا في العالم، ومن بينها: بحر بوهاي، البحر الأصفر، بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي والذي يعد أهمها من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للصين، وهو يقع بين المحيط الهادئ من الشرق والمحيط الهندي من الغرب، ويغطي مساحة تصل إلى ٣،٥ مليون كلم^{٢} وبعمقٍ يصل إلى ٢٤٥،٥م في حده الأعلى عند خندق مانيلا البحري، يحاط بتسع دول رئيسية هي: الصين، فييتنام، كمبوديا، تايلاند، ماليزيا، سنغافورة، أندونيسيا، الفيليبين وبروناي[٢]، ويرتبط بالمحيط الهادئ عبر مضيقي تايوان وباشي، وببحرَي سولو وسيأتيبس عبر مضيقَي ميندناو وبالاباك، وبالمحيط الهندي عبر مضيق ملقا، وببحر جافا عبر مضيقَي كاليمنتان وكاسبا، وبذلك يعد مضيقا ملقا وباشي الأكثر أهمية في ضوء تبادل المياه بين بحر الصين الجنوبي وباقي المسطحات المائية[٣].

الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

إنّ الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي كممرٍ مائي مهم، ومرور ما يقرب من ثلث سفن شحن التجارة العالمية، ونصف النقل البحري عبره

٢- مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص ١٢٥-١٢٦.

٣- UNEP, GEF, SCS, Lnad-Based Pollution in The South China sea Gullaya Wattayakorn & John C. Pernett, eds, Bangkok, 2007, p.1

واحتوائه على احتياطات ضخمة من الطاقة أي من النفط والغاز تقدر بين ٢٣ و٣٠ مليار طن من النفط و١٦ تريأتيون متر مكعب من الغاز الطبيعي، إضافة إلى غناه بالثروات المعدنية والسمكية، وما يضم في أعماقه من الكابلات الحيوية لخدمات الاتصالات الدولية، كل ذلك جعله محط أنظار الدول البعيدة والقريبة، لأنّ السيطرة عليه يعد مدخلًا للتأثير في حركتَي التجارة والملاحة العالميتَين. ويضم مجموعة من الجزر ذات أهمية استراتيجية كبرى، كونها مداخل جغرافية لهذا البحر، والتهديد بإمكان إغلاقها يترك آثارًا سلبية جمة على الدول التي تعتمد على السفن في تجارتها، وهنالك أربع مجموعات من الجزر، وهي: دونغشا أو الجزر الشرقية – شيشا أو الجزر الغربية – تشونغشا أو الجزر الوسطى – ناشا أو الجزر الجنوبية. وفي ظل الإدراك المتنامي لأهمية بحر الصين الجنوبي لدى دول الإقليم والقوى الخارجية المؤثرة في العلاقات الدولية عمومًا، بدأ هذا البحر يدخل صميم التفاعلات الجيوبوليتيكية للقرن الواحد والعشرين، عبر تحوّله إلى واحدة من أهم النقاط الساخنة على خريطة التفاعلات الدولية، بحيث أنّ مستقبل النظام الدولي في الفترة المقبلة من الزمن سيتحدد بفعل مجموعة مهمة من التطورات التي ستحدث في نطاقات جغرافية محددة من العالم، ويقع بحر الصين الجنوبي ضمن النطاقات الأولى منها[٤].

ويذهب الباحث ستيفن ج. روشنسكي إلى مقارنة بحر الصين الجنوبي بالخليج العربي وبحر قزوين من حيث الأهمية الاستراتيجية وذلك من زاويتَين:

٤- عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة **العربية للعلوم السياسية**، بيروت، لبنان، العدد ١٥، الجمعية العربية للعلوم السياسية، صيف ٢٠٠٧، ص ١٠٧.

الأولى: تداخل موارده من الطاقة بين الدول المطلة على المسطحات المائية.

الثانية: استعداد الدول المشتركة جغرافيًا في هذه المسطحات المائية لنشر قواتها العسكرية من أجل الدفاع عما تراه مصلحة وطنية حيوية لها[٥].

وأمام هذه الحقائق، ثمة خلاف حاد يدور اليوم بين دول إقليم بحر الصين الجنوبي، حول حقوق السيادة وما يترتب عليها من تبعات قانونية تتعلق بممارسة ضروب النشاط البحري المختلفة، العسكرية والاقتصادية والتجارية والسياحية. في حين تدّعي الصين سيادتها على ٨٠٪ من مساحته، في المقابل ترفض باقي دول الإقليم هذه الادعاءات، وتدعو للعمل على تدويل الأزمة والاحتكام إلى المحاكم الدولية وقانون الأمم المتحدة للبحار الموقع في العام ١٩٨٢، والذي حدد ما يأتي:

- تأسيس حقوق حرية الملاحة.
- تعيين الحدود البحرية الإقليمية ١٢ ميلًا بحريًا من الشاطئ.
- تعيين المناطق الاقتصادية الخالصة إلى ٢٠٠ ميل بحري من الشاطئ.
- تعيين قواعد لتوسيع نطاق حقوق الجرف القاري والتي تصل إلى ٣٥٠ ميلًا بحريًا من الشاطئ.
- إنشاء سلطة دولية لقاع البحار.
- وضع آليات أخرى لحل النزاع على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة لحدود الجرف القاري.

وبالفعل قامت الفيليبين برفع دعوى أمام محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي لإثبات حقها في مياه بحر الصين الجنوبي، واعتبرت المحكمة أنّ

٥- دياري صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت - لبنان تشرين الثاني ٢٠١٨ منشور على الرابط: https://books.google.com.lb/books?id.

الصين لا تمتلك حقًا تاريخيًا في هذا البحر، وأنّها انتهكت حقوق الفيليبين السيادية في بحر الصين الجنوبي. الأمر الذي رفضته الصين وقاطعت جلسات المحكمة معدة أنّ قواتها المسلحة ستحمي سيادتها ومصالحها الوطنية، مدعية أنّ لديها تاريخًا يمتد لأكثر من ألفَي عام في هذا البحر، وأنّها اعلنت للعالم خريطة خط القطاعات التسعة في العام ١٩٤٨، وهي لن تقبل مطلقًا أي زعم أو عمل يستند إلى ذلك الحكم[٦].

يأتي رفض الصين المطلق لأي تدخّل خارجي في شؤون بحر الصين الجنوبي، انطلاقًا من تخوّفها الناتج من محاولة الولايات المتحدة الأميركية استغلال نفوذها في مناطق نفطية كثيرة من العالم، بهدف إحراجها والتأثير في مكانتها المستقبلية، وحرمانها من القيام بأي دور فاعل ومؤثر، وبخاصةٍ وأنّ استثمارها للثروات الواعدة في بحر الصين الجنوبي يقلل من اعتمادها على النفط المستورد من منطقة الخليج العربي بشكلٍ أساسي، إذ إنّ استيرادها للنفط من هذه المنطقة ارتفع من ٣٩٪ في العام ١٩٩٠ إلى ٦٠ ٪ في العام ٢٠٠٣ ويتوقع أن يصل إلى ٨٠٪ في العام ٢٠٢٠.

وينبغي الإشارة إلى أنّ الصين لديها طموحات تهدف إلى تحقيقها عبر استخدام القوة في سلسلتَي سبراتلي وباراسيل وذلك بهدف[٧]:

–السيطرة على طرق وخطوط المواصلات البحرية التي تمدها بالطاقة وبخاصةٍ القادمة من الخليج العربي.

–السيطرة على مداخل مضيق ملقا وغيره من المضائق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لها.

إذ إنّه وبعد الحرب الباردة، أصبح منظور القيادة الصينية لبحر الصين

٦- أزاد أحمد علي، الأبعاد الجيو استراتيجية للخلاف الأميركي الصيني حول تشييد الجزر الاصطناعية، مركز رووداو للدراسات، ٢٠١٦، ص ٨ - ١٠.

٧- سفيان بلمادي، جوسياسة المضائق البحرية الاستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة مضيق ملكا وأثره على أمن الطاقة الصيني نموذجًا، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية دولية، الجزائر، سنة ٢٠١٥، ص ٣٢-٣٣.

الجنوبي يرتكز على ما يحويه من خطوط مواصلات بحرية، باتت تمثل شريان الحياة للاقتصاد الصيني، وعاملًا محددًا في تحقيق أمنها وبالتالي لأهدافها التنموية الاستراتيجية، والحفاظ على شرعية نظامها الشيوعي.

وقد تحوّل بحر الصين الجنوبي في السنوات الأخيرة إلى أحد أكثر خطوط النقل البحرية الدولية ازدحامًا، حيث يمر عبر مضائق: ملقا – لومبوك – سوندا، أكثر من نصف الشحن العالمي للسلع. ويمثّل النفط والغاز الطبيعي المسال والفحم والحديد أغلبية الشحنات العابرة، بحيث أنّ أكثر من ١٠٠ ألف ناقلة للحاويات وسفن تجارية أخرى تعبر تلك المضائق سنويًا. وليس من المبالغة كما قال الباحث الفييتنامي فام كانغ مينه إنّ من يسيطر على بحر الصين الجنوبي، يسيطر على الاقتصاد العالمي، ما دام هو الرابط بين المحيط الهندي وغرب المحيط الهادئ، وتمر عبره غالبية إمدادات الطاقة المتجهة إلى كل من: الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، لذلك يعد متنفس الحياة لاقتصاديات شرق آسيا[٨].

إنّ الترابط الجغرافي لمضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي جعلهما من أكثر الممرات الملاحية أهمية في العالم، إذ ينتهي مضيق ملقا من الناحية الجغرافية عند المدخل الجنوبي لهذا البحر، وخصوصًا بالنسبة لدول الإقليم التي تعد غالبيتها مستوردة للنفط، لذا فإنّ إغلاق مضيق ملقا يترك آثارًا سلبية على اقتصادات هذه الدول. وتبرز الخشية الصينية من استغلال الولايات المتحدة لتفوّقها العسكري عبر أساطيلها البحرية الموجودة في المنطقة، لذلك تسعى جاهدة للعمل على ترسيخ أقدامها في مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي.

وتزداد هذه الأهمية كونه أقصر الطرق التي تصل بين المحيطَين الهادئ

٨- عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، مرجع سابق، ص ١١٢.

والهندي، من هنا ترى الصين ضرورة حمايته من أي قوى أخرى، إقليمية كانت أم دولية، يمكن أن تتسبب في تعطيل حركة الملاحة فيه، لما قد تلحقه من ضرر في اقتصادها، واقتصاد المنطقة عمومًا.

ولا تقتصر أهمية بحر الصين الجنوبي على الصين وحدها، بل يعد من الأهمية بمكانٍ لباقي الدول الإقليمية، بغية تنمية اقتصادها. فالفييتنام مثلًا تهدف إلى تحقيق زيادة بنسبة ٧٪ في الحصة البحرية لاقتصادها بحلول العام ٢٠٢٠، والفيليبين تعد الربط البحري ضروريًا ليس لازدهارها فقط وإنّما لوحدتها السياسية أيضًا، لذلك شجعت مواطنيها من سكان المناطق الساحلية على التجارة بحرًا.

جزر بحر الصين الجنوبي وأهميتها

تمتاز جزر بحر الصين الجنوبي بأهميةٍ استراتيجية كبرى، ما جعلها محل نزاع بين دوله، لذا تحاول الصين السيطرة على الجزر الأكثر أهمية وهي: سبراتلي، براسيل، براتاس، ماكلسفيلد، وتتنازع عليها مع دول أخرى.

مجموعة جزر سبراتلي وتفوق ١٠٠ جزيرة، تتوزع على أحد عشر إقليما، على مساحة ١٠٠٠كلم^{٢}، وانحصر فيها النزاع بين الصين وفييتنام، حيث وصل إلى حد الصدام العسكري في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٤ وبنتيجتها أصبحت سبراتلي تحت سيطرة الصين.

مجموعة جزر باراسيل وهي تتوسط المسافة بين الساحل الجنوبي لجزيرة هاينان وساحل فييتنام الأوسط وتتكون من عشر جزر وجروف صخرية، وتشغل مساحة ٢٠٠كلم^{٢}، وقد أصبح هذا الأرخبيل تحت السيطرة الصينية بعد انتصارها على فييتنام في العام ١٩٧٤.

مجموعة جزر براتاس تقع على بُعد ٣٠٠ كلم جنوب شرق هونغ كونغ و٥٤٨ كلم جنوب تايوان، و٥٠٠ كلم شمال غرب جزيرة ليزون أكبر جزر

الفيليبين، وقد بقيت لمدةٍ طويلة من الزمن تحت السيطرة التايوانية.

قطاع ماكلسفيلد يقع على بعد حوالى ٣٠٠ كلم جنوب شرق أرخبيل باراسيل، وطوله ١٤٠ كلم وعرضه ٦٠ كلم، وهو جرف رملي يتكون من مجموعة جزر صغيرة منخفضة.

وتحاول أطراف النزاع إثبات أحقيتها في هذه الجزر بادعاءاتٍ تاريخية، ونجد أنّ الصين في الموقع الأفضل على هذا الصعيد، إذ تعد أول من اكتشفها، ويشتد النزاع على جزر سبراتلي وبراسيل بشكلٍ خاص نظرًا لأهميتها وبنسبةٍ أقل على جزر براتاس وقطاع ماكلسفيلد.

القسم الثاني: تطور الصراع حول بحر الصين الجنوبي

طوال الفترة الممتدة من العام ١٩٠٠ وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، لم نشهد اهتمامًا كبيرًا من قبل الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي أو القوى العظمى، ولم يحصل أي صدام دولي حوله، إلا أنّه بعد ذلك شهد العديد من النزاعات والصدامات بين فرنسا وألمانيا واليابان باتخاذه قواعد بحرية أو مراكز لخطوط إمداداتها[٩].

عمدت الدول المطلة على هذا البحر إلى تقديم الأدلة التي تثبت ادعاءاتها حول السيادة على هذه الجزر: فالصين تدّعي أنّ تلك المناطق سُلبت منها عبر اتفاقيات غير عادلة، وأنّ جزر سبراتلي كانت جزءًا مندمجًا فيها لقرابة ألفَي عام، مستعينة بالشواهد الأثرية، والبعثات البحرية الصينية نحوها في عهد سلالة هان في العام ١١٠ وسلالة مينغ ما بين العامَين ١٤٠٣ و١٤٣٣. وفي العام ١٩٤٧، وضعت خريطة تفصيلية لحدودها ذات ١١ خطًا، وتمت

٩- باهر مردان، الصين ونزاعات بحر الصين الجنوبي والشرقي، ص ٢ - ٣، دراسة بنسخة pdf منشورة على الموقع: https://www.academia.edu/6003157.

مراجعتها لتصبح تسعة خطوط تؤشر لسيادتها على جزر باراسيل وسبراتلي. ولكن فييتنام ردت بأحقيتها في ملكية تلك الجزر، عبر القول إنّ الصين لم تدّعِ ملكيتها على هذه الجزر قبل العام ١٩٤٠، بينما اعلنت فييتنام ذلك منذ القرن السابع عشر، والفيليبين هي الأخرى تدّعي السيادة على السلسلتَين، متخذة من قربها الجغرافي لسلسلة سبراتلي سبب كاف لأحقيتها، كما تدّعي ماليزيا وبروناي سيادتهما على منطقة في بحر الصين الجنوبي، وتقولان إنّها تقع ضمن منطقتَيهما الاقتصاديتَين كما عرفهما ميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار.

فعرض المنطقة الاقتصادية الخالصة لا يمتد لأكثر من ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي وفق المادة ٥٧.

وتتمتع الدول ساحلية كانت أو غير ساحلية كافة، في المنطقة الاقتصادية الخالصة وفق المادة ٥٨ من هذه الاتفاقية بالحريات المتعلقة بالملاحة والتحليق ووضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة وغير ذلك مما يتصل بهذه الحريات من أوجه استخدام البحر المشروعة دوليًا، كتلك المرتبطة بتشغيل السفن والطائرات والكابلات وخطوط المغمورة والمتفقة مع الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

كما تولي الدول في ممارستها لحقوقها وأدائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، المراعاة الواجبة لحقوق الدول الساحلية وواجباتها، وتمتثل للقوانين والأنظمة التي تعتمدها الدولة الساحلية وفق أحكام هذه الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي.

ثم تطورت الادعاءات إلى صدامات عسكرية في بحر الصين الجنوبي ما بين ١٩٨٨و١٩٩٩ والتي نصنفها إلى صنفَين، وهما[١٠]:

١٠- مايكل كلير، الحروب على موارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، مرجع سابق، ص ١٣٢.

الصنف الأول: النزاع بين الصين ودول بحر الصين الجنوبي، حيث شهدت عدة صدامات، ففي العام ١٩٨٨ اصطدمت البحريتان الصينية والفييتنامية على رصيف جونسون في جزر سبراتلي، نتج عنه: غرق بضعة زوارق فييتنامية، كذلك أودى بحياة ٧٢ بحارًا فييتناميًا، وتجدد الصدام بينهما في العام ١٩٩٢، حيث عمدت الصين إلى مصادرة ٢٠ سفينة شحن فييتنامية تنقل البضائع من هونغ كونغ، وفي العام ١٩٩٤ نشبت مواجهة بينهما في المياه الإقليمية المعترف بها دوليًا لفييتنام فوق منصات استكشاف النفط، وفي العام ١٩٩٥ اصطدمت الصين مع الفيليبين عند احتلالها رصيف "الاذي والدي" الذي تدّعي الفيليبين أحقيتها فيه وتقيم عليه موقعًا عسكريًا، وفي العام ١٩٩٩ قدّمت الصين احتجاجًا غاضبًا للفيليبين بسبب هجوم سفينة مدفعية فيليبينية على قوارب صيد صينية. وفي العام نفسه أطلقت زوارق ماليزية النار على سفينة صيد صينية بـ "ساراواك" وتجدد النزاع بينهما في العام ١٩٩٦ عبر حصول اشتباك بالمدفعية لمدة ساعة ونصف قرب جزيرة كامبوس[١١].

الصنف الثاني: هو صدام من دون نكهة صينية، إذ شهد إطلاق نار في العام ١٩٩٥[١٢] من طرف المدفعية التايوانية في "آيتوآبو" على سفينة إمدادات فييتنامية. بينما حصل اصطدام بين الفيليبين وفييتنام عامَي ١٩٩٨و ١٩٩٩ [١٣] عبر إطلاق الفييتناميين النار على قارب صيد فيليبيني قرب رصيف "تننت"، وعلى الرصيف ذاته أطلقت الفييتنام النار على طائرة استطلاع تابعة للقوات الجوية الفيليبينية، وفي العام

١١- مايكل كلير، الحروب على موارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، مرجع سابق.

١٢- سونغ أي قوه، حقائق قضية بحر الصين الجنوبي، منشور بجريدة الأهرام، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٢٠١٩/١٠/١٥ على الرابط: http://www.chinabelaraby.com.

١٣- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماستر، جامعة محمد خضير، بسكرة، ٢٠١٠، ص ١٣٣.

١٩٩٩ كاد أن يحصل صدام بين ماليزيا والفيليبين فوق رصيف تحتله ماليزيا في سلسلة "سبراتلي".

وعلى الرغم من محاولة الصين صبغ الصراع في بحر الصين الجنوبي بالصبغة الثنائية، عبر تمسكها بالمفاوضات وبمبدأ حسن الجوار وعدم استخدام القوة في حل النزاعات، رغم القدرات العسكرية المتفاوتة، إلا أنّ هذا النزاع شهد تحولًا نمطيًا من النزاعات الثنائية إلى الصراع العالمي، وذلك لسببَين هما:

–توقيع ما عرف بـ"مدونة السلوك" في العام ٢٠٠٢ التي تتيح معالجة النزاع في إطار رابطة الآسيان، أي إضفاء الصفة الإقليمية على هذا النزاع.

–تدخّل الولايات المتحدة الأميركية في النزاع والعمل على تدويله بدءًا من العام ٢٠١٠.

من هنا تميزت مرحلة ما قبل العام ٢٠٠٢ بغياب الصفة الدولية عن النزاع، بحيث ظل محصورًا في نطاقه الثنائي بين الصين وكل دولة من الدول المتنازعة على بحر الصين الجنوبي، مع استمرار كل دولة بتأكيد حقوقها التاريخية والقانونية في ملكية الجزر والمناطق المتنازع عليها، وتجميد النزاع.

شهدت الفترة الممتدة بين العامَين ٢٠٠٢ و٢٠١٠ محاولة إيجاد إطار إقليمي لمعالجة النزاع، وهو ما تحقق بالفعل عبر توقيع مدونة السلوك في ٤ نوفمبر ٢٠٠٢ خلال القمة الثامنة لرابطة الآسيان، وذلك بهدف تخفيف حدة الصراع، خاصة بين الصين والفيليبين. حيث تعهدت الأطراف الموقعة على المدونة الالتزام بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة في العام ١٩٨٢، والالتزام بالبحث عن

وسائل بناء الثقة عبر الطرق السلمية، من خلال الآتي[١٤]:

-تطبيق مبدأ المساواة والاحترام المتبادل، والالتزام بحرية الملاحة والطيران في منطقة بحر الصين الجنوبي وفق مبادئ القانون الدولي.

-التشاور والتفاوض المباشر من دون اللجوء أو التهديد باستخدام القوة.

-الامتناع عن القيام بأي أنشطة من شأنها تعقيد النزاعات وتصعيدها أو التأثير في السلام والاستقرار، بما في ذلك التوطين في الجزر غير المأهولة.

-التعاون الطوعي في عدد من المجالات، مثل حماية البيئة البحرية، والبحث العلمي، والجريمة المنظمة.

أما المرحلة من العام ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٦ فقد شهدت انعطافة حاسمة في تاريخ النزاع وإعطائه الصبغة الدولية، عبر التحول المهم في موقف الولايات المتحدة الأميركية، التي عبّرت عنه وزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" خلال مشاركتها في المنتدى الإقليمي للآسيان، بتشديدها على ما يأتي [١٥]:

(١)- ضرورة تسوية النزاع لما له من أهمية على الاستقرار الإقليمي وإيجاد آلية لذلك.

(٢)- احترام القانون الدولي، من حيث ضمان حرية الملاحة والنفاد إلى المناطق المائية الآسيوية المشتركة، والتي تمثل مصالح أساسية للولايات المتحدة الأميركية.

هذه السياسة الأميركية شجعت الفيليبين على تقديم شكوى ضد الصين إلى محكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي، والذي جاء حكمها لصالح الفيليبين، الأمر الذي رفضته الصين مطلقًا لمنع أي تدويل للنزاع والتمسك بالمفاوضات الثنائية كآليةٍ وحيدة لحله، والتعاون الإقليمي وفق مدونة السلوك الموقعة في العام ٢٠٠٢.

١٤- هدي متيكس، وصدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص ٢٠٥.

١٥- هدي متيكس، وصدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، المرجع نفسه، ص ٢٠٦.

وجاء رفض الصين الاعتراف بالمحكمة ونتائجها والإصرار على البُعد التاريخي ببعض الحجج منها:

– إنّ قرار المحكمة المؤيد للفيليبين لا يتوافق مع الاتفاقيات الدولية الموقعة، وبخاصةٍ اتفاقية باريس المبرمة بين أميركا وإسبانيا في العام ١٨٩٨، وغيرها من الاتفاقيات التي أُقرت وحددت جميعها الحدود الغربية الفيليبينية الإقليمية، بحيث تمتد أقصى درجة إلى خط الطول ١١٨ درجة شرقًا، بينما تقع المطالب الفيليبينية جميعها في الجانب الغربي من هذا الخط.

– تنافي التحكيم مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة في العام ١٩٨٢، والتي تنص على احترام حق الدول الموقعة عليها في اختيار سبل حل النزاع، لا سيما المادة ٢٢ التي تعد أنّه يجوز إحالة المنازعات طبق اتفاقيات أخرى، إذا اتفق على ذلك الأطراف كافة في معاهدة أو اتفاقية نافذة تتعلق بالموضوع التي تتناوله هذه الاتفاقية. وبالتالي، لا يحق للفيليبين منفردة اللجوء إلى التحكيم، كما أكدت مدونة السلوك على حل النزاعات عن طريق المفاوضات المباشرة.

– لجوء الفيليبين إلى التحكيم شجع دولًا أخرى مثل أندونيسيا على التهديد باللجوء إليه أيضًا لحل خلافاتها مع الصين.

– كل ذلك هدف إلى توجيه رأي عام عالمي لمحاصرة الموقف الصيني والسياسة الصينية في منطقة بحر الصين الجنوبي. وهذا ما دفعها إلى تحصين قدراتها العسكرية هناك، عبر إنشاء قاعدة بحرية لأسطولها، ما أسهم في انطلاق سباق تسلح بين الدول الإقليمية، نوجزه بالآتي[١٦]:

– قامت فييتنام المعروفة بتقاليدها البحرية برفع مستوى وتيرة تحديث

١٦- عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في محيطها الإقليمي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١٣، ص ٢٨٠.

برنامجها العسكري على الرغم من صعوباتها الاقتصادية، فحصلت على فرقاطتَين وكاسحتَي ألغام وعشرة قوارب هجومية من روسيا.

– اشترت ماليزيا في العام ٢٠٠٩ غواصتَين من طراز "سكوربين" لرفع قدراتها على حماية مياهها.

– تخطط أندونيسيا لبناء ١٢ غواصة بحلول العام ٢٠٢٤ وشراء غواصات كورية جنوبية من طراز شانبوغو، والحصول على غواصات روسية من طراز كليو.

– أما الفيليبين فلا تتمتع بقدراتٍ عسكرية حقيقية للدفاع عن المناطق المتنازع عليها، ولكنّها تعتمد على اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة مع الولايات المتحدة الأميركية لحماية مصالحها في تلك المناطق.

– يبدو أنّ هناك اختلافًا كبيرًا في موازين القوى لصالح الصين، التي نما إنفاقها العسكري بشكلٍ مطرد، متأثرًا بقضية تايوان، والتنافس الاستراتيجي مع الهند، وتطور الوجود الأميركي في الباسفيك، والشعور باتساع الفجوة التكنولوجية بين القوة الصينية ومثيلاتها الغربية عامة، فضلًا عن النزاع مع اليابان على جزر Senaku DiaoyU، وهذا السباق إلى التسلح الناتج من النمو الاقتصادي لمعظم دول جنوب شرق آسيا، يضع المنطقة برمّتها على صفيح ساخن.

الترتيبات الأمنية الصينية لبحر الصين الجنوبي ونلخصها بالآتي[١٧]

– استعادة جزيرة تايوان وهو يمثل توجهًا استراتيجيًا لها، بحيث أجرت عمليات تهديد وحشد عسكري فعلي، وقامت بنشر صواريخ قصيرة المدى في العام ٢٠١٠ في مضيق فرموزا، في حين تعارض الولايات المتحدة

١٧- يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص ١٧٤.

الأميركية واليابان هذا الخيار لما سينتج عنه من اختلال للتوازن في جنوب وشمال شرق آسيا.

– اعتماد الطرق السلمية والآليات القانونية، والاحتكام إلى الاتفاقات الموقعة خلال قمة الآسيان، لحل النزاعات الإقليمية كافة مع الدول التي تتنازع معها على الجزر.

– التأكيد أنّ الصين هي مركز المنظور بأكمله في المنطقة وعلى بقية الدول التعامل مع قوتها الاقتصادية الكاسحة، وتطورها العسكري ورغبتها المتزايدة في الهيمنة.

– إقامة منشآت وقواعد بحرية في مناطق ساحلية من المحيط الهندي، لحماية طرقها التجارية وارداتها النفطية، وهو ما يطلق عليه استراتيجية عقد اللؤلؤ، لأنّها تعاني معضلة مضيق ملقا. ولم تقتصر الترتيبات الأمنية للصين على بحر الصين الجنوبي، بل تتعداه لتصل إلى أعالي البحار، والسبب هو حماية مساحتها الشاسعة من أي هجوم أميركي محتمل.

الترتيبات الأمنية لدول بحر الصين الجنوبي

وتتجلى في التمسك بقرار محكمة التحكيم الدولية وبالمنطقة الاقتصادية الخالصة، والدخول في شراكات أمنية واقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية واليابان، لكن بشكلٍ عام، نلخص سلوكها وفق ما يأتي:

– تهديد بعض دول المنطقة باللجوء إلى محاكاة الحالة الفيليبينية، بهدف الحصول على أحكام مماثلة لإضعاف الموقف الصيني في النزاع كما حصل مع ماليزيا.

– تعميق علاقاتها العسكرية والدفاعية مع الولايات المتحدة الأميركية كآليةٍ رئيسية لموازنة الصعود الصيني، وهذا يعتمد في استمراره على نجاح كل من الصين والولايات المتحدة في التأثير في دول المنطقة واستمالتها لصالحها.

سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه بحر الصين الجنوبي

عمدت الولايات المتحدة الأميركية إلى تغيير سياستها في جنوب شرق آسيا، من الاحتواء الاقتصادي والدبلوماسية الناعمة إلى الاحتواء العسكري لمواجهة التحديات الإقليمية، ويتجلى ذلك في:

–تعزيز الوجود العسكري للولايات المتحدة الأميركية: فهي تعتمد في استراتيجيتها الجديدة على تفعيل وجودها العسكري في دول شمال شرق آسيا، والبالغ عددها ٢٩ قاعدة، في كل من: اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، تحديدًا في جزيرة جوام، وجزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي، إضافة إلى إرسال أعداد كبيرة من جنودها إلى المنطقة. كما تجري مفاوضات جادة لنشر سفن حربية تابعة لسلاح البحرية في كوريا الجنوبية، وتسيير دوريات بحرية انطلاقًا من اليابان، في إطار احتواء الصين.

–توسيع التحالف العسكري الإقليمي: ويتمثل في تقوية الاختراق للمجال الحيوي الصيني، بتوسيع نطاق التحالف الإقليمي، ليشمل دول جديدة جنوب شرق آسيا. مع زيادة تصدير الأسلحة لدول المنطقة، وشرعت واشنطن في توثيق التعاون العسكري مع فييتنام، التي كانت حتى الأمس القريب مناوئة للوجود الأميركي في آسيا، وبدأت منذ العام ٢٠١١ باستقبال بوارج البحرية الأميركية في موانئها على شكل بعثات تدريبية، والقيام بعمليات إصلاح السفن الحربية، لدعم قدرتها على مواجهة الأنشطة الصينية في الجزر المتنازع عليها. وتصاعدت وتيرة هذا التعاون بإجراء مناورات بحرية مشتركة في بحر الصين الجنوبي خلال العام ٢٠١٣، وفي إطار الاستراتيجية ذاتها، حاولت واشنطن استعادة علاقاتها تدريجًا مع ميانمار، الحليف التقليدي للصين في جنوب شرق آسيا[١٨]. كما تعمل على خلق تحالف

١٨- أندريا بومن وآخرون، انعدام الأمن البحري في شرق آسيا، ترجمة: إيمان سويد، تاريخ: ٤ آذار ٢٠١٣، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٢٠١٩/١٠/١٧، منشور على الرابط: http://www.rsgleb.org/article.php?id

آسيوي يحاكي حلف شمال الأطلسي، بهدف احتواء المد الصيني إقليميًا، ويمتد عبر المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، وتمثل ذلك بإجراء حوالى ٣٠٠ مناورة بحرية كبرى في السنتَين الأخيرتَين، كان من أهمها التدريبات العسكرية الأميركية في "خان كويست" في منغوليا على الحدود الشمالية للصين، بمشاركة "ألمانيا وفرنسا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية والهند وسنغافورة". أما الأمر الذي لا يقل أهمية عن الحشد العسكري فهو تعزيز التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وشركائها المحليين، بوضع مراكز إضافية في كل من: الفيليبين وتايلاند وأستراليا وسنغافورة، والتي من شأنها تشكيل نقطة انطلاق بالنسبة للجيش الأميركي في حال نشوب أي نزاع مسلح[١٩].

أما الرهان الأبرز فتمثل في تسليح تايوان بقيمة ١٢ مليار دولار تقريبًا، ما أثار احتجاج بكين ودفعها في العام ٢٠١٣ إلى تجميد العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة وإلى اتهام واشنطن بمناوأة وحدة أراضي الصين.

– الشراكات الاقتصادية: يمثل التعاون الاقتصادي مع كل من: اليابان وكوريا الجنوبية أهمية استراتيجية للمصالح الاقتصادية الأميركية، حيث وقّعت واشنطن معهما اتفاقيات جديدة لتحرير التجارة، وتعمل على مضاعفة صادراتها للإقليم. إلا أنّ هناك تحديات تقف أمام السياسة الأميركية في جنوب شرق آسيا، نحددها في النقاط الآتية:

– العجز المالي: والذي شكل عائقًا رئيسيًا أمام الوجود العسكري الأميركي في هذه المنطقة، والمقدر بـ ٧٠٠ مليار دولار، وهذا ما يفرض على الإدارة الأميركية تحقيق التوازن بين الوفاء بالتزاماتها العسكرية، وخفض تكلفة انتشارها العسكري.

– غياب الثقة بين دول المنطقة وأميركا: بحيث ترى دول بحر الصين

١٩- أندريا بومن وآخرون، انعدام الأمن البحري في شرق آسيا، مرجع سابق.

الجنوبي أنّ الولايات المتحدة الأميركية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الأمنية في المنطقة.

– مركزية العلاقات الصينية مع دول الإقليم: لم تتأثر العلاقات بين الصين ودول الإقليم بسبب الخلافات الحدودية، كونها علاقات وثيقة وقائمة على سياسة حسن الجوار، بحيث وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفَين إلى مستويات قياسية مع دخول اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين دول الآسيان حيز التنفيذ، وهو ما يصعب مهمة الولايات المتحدة الأميركية، كون دول الإقليم تعتمد بصفةٍ أساسية في نموها الاقتصادي وارداتها على التحالف مع الصين، مثل ميانمار وفييتنام[٢٠]. في حين تعد اليابان وكوريا الجنوبية أنّ الدور الصيني محوري في الحد من الطموحات النووية لكوريا الشمالية، فضلًا عن أنّ غالبية دول الإقليم تضم أقليات صينية تقدّر بنحو ٤٠ مليون نسمة، تمثل قاعدة قوية لتوثيق علاقات دولهم مع الصين.

نستنتج أنّ استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في المحيط الهادئ تهدف إلى احتواء الصين، وإدخالها في شبكة أوسع من العلاقات التعاونية، والتي تسهم في صياغة الشراكة العالمية، وبالتالي يبرز مفهوم جديد للأمن الإقليمي، غير قائم على التعريف الجغرافي بل دخول قوة من خارج الإقليم، لنقر بما قاله ميرشايمر: "إنّ المهيمن الإقليمي لا يمكنه السيطرة على إقليم آخر ما لم يسيطر على سطح البحار، وهو ما تفعله الولايات المتحدة الأميركية، وتريد الصين تحقيقه أيضًا ضمن الاستراتيجية البحرية بمدى زمني أقصاه في العام ٢٠٤٠ [٢١]".

٢٠- المرجع نفسه.

٢١- ممدوح الشومان، الواقعية الهجومية: المهيمن الإقليمي ومحدودية هيمنته، تاريخ النشر ٢٠١٦/١١/٣، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٧ منشور على الرابط: https://a3wadqash.com/?p=284.

المصالح الصينية – الأميركية في بحر الصين الجنوبي

المصالح الصينية وتتلخص في الآتي:

– حماية الاستقرار وتأمين ممراتها عبر تأمين الخط التاسع الصيني، ليكون من بين العناصر الأولى المشكّلة لمصالحها الحيوية في بحر الصين الجنوبي. وعملت في ٦ أيلول ٢٠١٣ على إصدار استراتيجيتها الخاصة لتنمية السلام في المنطقة، ومن ضمنها فكرة مهمة تحت عنوان "المصالح الأساسية"، التي تشتمل على عناصر حيوية يتم التركيز فيها على: "الاستقلال الوطني، التكامل الجغرافي، التواصل الوطني"، أي ضرورة ألا تنتهك أي قوة خارجية أو داخلية السيادة الوطنية، وإلا فإنّها مستعدة لاستخدام القوة من أجل حماية مصالحها، ولن تسمح لأي قوة بتهديد نظامها السياسي أو انتهاكه، إضافة إلى تأكيد الإجراءات الرئيسية لترسيخ فكرة حماية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فضلًا عن الأمن المالي والاستقرار الاقتصادي.

–إقامة شبكة من العلاقات الاستراتيجية التعاونية مع دول إقليمية مهمة، مثل: كوريا الشمالية، روسيا، باكستان، أندونيسيا، تايلاند، الفيليبين التي ترتبط بعلاقاتٍ وثيقة مع الولايات المتحدة، وهي بذلك تعمل على توسيع نطاق التعاون الإقليمي بما يحقق المصالح المشتركة بين الصين وهذه الدول من خلال:

– إقامة مشروعات كبرى تربط بين الصين ودول مهمة استراتيجيًا في محيطها الإقليمي (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير)، والممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني، فضلًا عن الممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار، ويسعى حزام طريق الحرير البري الجديد إلى ربط الصين باقتصاديات شرق وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وأوروبا،

من خلال شبكات ممتدة من السكك الحديدية، والطرق السريعة، وشبكات الطاقة، وكابلات الألياف الضوئية، وغير ذلك من الشبكات، بهدف تعزيز التجارة عبر المحيط بين منطقة شرق آسيا والمحيط الهندي.

– تعزيز علاقتها مع روسيا عبر ترسيخ التعاون القائم بين الدولتَين، من خلال المؤسسات الدولية Brics والتنسيق في الأمم المتحدة والبنك الدولي، وغيرها من المؤسسات الدولية القائمة بالفعل، كذلك تعزيز التبادل التجاري في مجال الطاقة، فضلًا عن دعم التبادل العسكري بينهما[٢٢].

وهي تميل إلى التقليل من اندفاع دول الإقليم باتجاه إدخال الوسيط الغربي إلى بحر الصين الجنوبي، للمساهمة في استثمار حقول النفط والغاز الطبيعي فيه، لأنّ ذلك سيقود إلى إضعاف رغبة الصين في فرض كلمتها على مستقبل هذا البحر وثرواته، وإعطاء الجانب الغربي الحجة الكافية للتدخل في شؤونه، لذلك تؤكد الصين أنّ الحل السلمي لمشكلة بحر الصين الجنوبي تتم عبر المحادثات الثنائية وليس عبر الأطراف الدولية.

أما بالنسبة لأمن الطاقة فيبدو أنّها ستستمر في تصاعدها كقوةٍ اقتصادية مهمة في القرن الواحد والعشرين، وهو أمر مرتبط بتزايد معدلات التصنيع والتحضر، ما يحتم عليها الاعتماد بشكلٍ أكبر على استيراد المزيد من موارد الطاقة من الخارج، في ظل عدم امتلاكها الموارد الكافية التي تتيح لها إمكان سد حاجاتها المحلية من النفط والغاز.

وهي تعتمد بشكلٍ كبير على النفط المستورد من دول الخليج العربي وأفريقيا لسد قرابة ٧٠ ٪ من حاجتها في ميدان الطاقة، ويتم نقل هذه الكمية بواسطة سفن عبر المحيط الهندي، لتدخل إلى بحر الصين الجنوبي،

٢٢- نهى خالد، موازين القوى في شرق آسيا، تاريخ النشر: ٢٠١٥/٠١/٠٩، تم الاطلاع بتاريخ: ٢٠١٩/١٠/١٧، منشور على الرابط: www.noonpost.org/content/4970.

عبر مجموعة مهمة من المضائق التي تعد جسرًا للوصل مع باقي المحيط الهادئ. لذا ترى الصين في هذا النطاق نقطة حرجة يمكن أن تسهم جيوبوليتيكيًا في التأثير سلبًا في مستقبلها، إذا ما استُغلت هذه الحتمية الجغرافية بشكلٍ خاص من قبل الولايات المتحدة، أو من قبل حليفتها الهند، التي لها هي الأخرى مصلحة مهمة في تعطيل وتخريب حركة الملاحة وأمنها عبر هذه الممرات، وصولًا إلى بحر الصين الجنوبي، بهدف الحيلولة دون خضوعه للسيطرة الصينية بشكلٍ كامل.

لذا تحاول التوجه نحو بحر الصين الجنوبي، باعتباره إحدى المناطق الواعدة في مجال الإنتاج النفطي، في ظل الاحتياطات التي يحتمل اكتشافها هناك، ما يقلل من انكشافها عبر عدم الاعتماد بصورةٍ مطلقة على ما يجري استيراده من نفط الخليج العربي ومناطق أخرى من العالم.

يضاف إلى أهمية النفط، ازدياد أهمية الغاز الطبيعي مصدرًا مهمًا للطاقة، ما يجعل بحر الصين الجنوبي يحظى بأهميةٍ شديدة بفعل الحقيقة التي تشير إلى أنّ العام ٢٠١١ شهد مرور نصف حركة التجارة العالمية من الغاز الطبيعي عبر هذا البحر إلى دول كالصين واليابان وكوريا الشمالية. الأمر الذي يعني أنّ تأمين الصين ممرات الملاحة في بحر الصين الجنوبي بشكلٍ خاص كنقطة انطلاق نحو مجالات بحرية أوسع، يعد حجر الزاوية في تأمين سيادتها البحرية من جهة، وفي تمددها بالطريقة التي تسهم من خلالها في التحكم بمصير تجارة النفط والغاز الطبيعي إلى دول مهمة في إقليم آسيا ــ الهادئ من جهة ثانية، ما ينعكس على سلامة النقل واستدامته عبر هذه الممرات البحرية، وفي فرض إرادتها على باقي الدول التي تعتمد على استيراد الطاقة.

وعملت الصين على اعتماد استراتيجية محددة لتأمين خطوط الملاحة

البحرية في بحر الصين الجنوبي، عبر نشر قواعدها العسكرية في هذا النطاق، وذلك وفق استراتيجية تفضي إلى ما يأتي[٢٣]:

"إنّ الصعود القوي للبحرية الصينية يهدف إلى مواجهة القوة البحرية الأميركية على طول خطوط التواصل البحري التي تربط الصين بموارد الطاقة المهمة في الخليج العربي وأفريقيا – لذا وضعت استراتيجية اسمها "سلسلة اللآلئ" التي تصف مظهرًا مهمًا من مظاهر الصعود للنفوذ الجيوبوليتيكي للصين، عبر الجهد الذي تبذله لتسهيل وصولها إلى الموانئ والقواعد الحيوية، وتطوير علاقات دبلوماسية خاصة، وتحديث قواتها العسكرية التي تمتد من بحر الصين الجنوبي عبر مضيق ملقا والمحيط الهندي وصولًا إلى الخليج العربي، وهذا ما أسهم في بروزها كدولةٍ قوية ومتمكنة.

ولم تقتصر المصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي على مصادر الطاقة، بل تتعداها إلى موضوع آخر متداخل ومتشابك في أحد أبعاده الخاصة بالطاقة أيضًا، وذات علاقة وثيقة بالاستراتيجية النووية التي تعتمدها الصين وتسعى إلى تحقيق أهدافها كمصلحةٍ عليا للبلاد في الفترة المقبلة، ولا تقتصر على البر، بل تتعداه إلى النطاق البحري أيضًا[٢٤].

المصالح الأميركية في بحر الصين الجنوبي

لم يخرج بحر الصين الجنوبي عن دائرة اهتمام صناع القرار الأميركي ومخططي الاستراتيجيات في الإدارات المتعاقبة على هذا البلد، وتصاعدت هذه الأهمية منذ نهاية الحرب الباردة وتوجه الصين بشكلٍ حثيث إلى بناء قدراتها الدفاعية التسليحية، بما فيها القدرات البحرية، التي بدأت تتخذ من هذا البحر مجالًا لحركتها، ومن دوله

٢٣- Christopher J. Pehrson, String of Pearls: Meeting the Challenge of China's Power Across the Asian Littoral Strategic Studies Institute, July 2006.

٢٤- Christopher J. Pehrson, String of Pearls مرجع سابق.

نطاقًا جغرافيًا لنفوذها، الذي تسعى من خلاله للتحول إلى قوة عالمية تضاهي القوة الأميركية. ومن هنا تجد الإدارة الأميركية نفسها أمام تحد جيوبوليتيكي خطر، يهدد مستقبل وجودها ومصالحها المتنوعة في هذا البحر، والذي بدأ يعيد إلى الأذهان كيفية تأثير الجيوبوليتيك في رسم التصورات الأميركية عن العالم، وفي تفسير السلوك الذي تعتمده للتفاعل مع القضايا التي تشكل محاور استراتيجية بالنسبة إليها. الأمر الذي يدفعنا إلى القول إنّ بحر الصين الجنوبي سيكون بمنزلةٍ واحدة من النطاقات الجيوبوليتيكية الساخنة التي يتوقف عليها مصير العالم، في ظل تعارض المصالح الاستراتيجية لقوى إقليمية ودولية كثيرة هناك، وهو ما يشكل مرتكزات حيوية في نظرتها إلى بحر الصين الجنوبي.

وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة الأميركية لا ترغب في الانخراط بشكلٍ مباشر في الرؤى المتضاربة حول موضوع السيادة على هذا البحر، كونها تدرك حجم التحسس الذي يتسم به بعض الأطراف حيال أي دور تقوم به في هذا الصدد. فإنّها تجد نفسها مجبرة لعدة اعتبارات جيوبوليتيكية، أن تكون طرفًا مشاركًا في هذا الخلاف، لإدراكها الأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها بحر الصين الجنوبي، في ضوء الإمكانات التي يوفرها للصين بغية ممارسة دور القوة العظمى المناهضة بقوةٍ للدور الأميركي، لذا فإنّها تسعى إلى تفعيل الثغر القانونية والجغرافية كافة، التي يمكن أن تستغلها لمصلحة تدخّلها هناك، كي لا يكون هذا النطاق خارج سيطرتها ونفوذها الكامل.

والمصلحة الرئيسية التي تعد الحجر الأساس للدور الأميركي في بحر الصين الجنوبي، تتمثل في مطالبتها للصين بضرورة احترام حرية

الملاحة في هذا النطاق، استنادًا إلى القانون الدولي للبحار، الذي ترى بحسب تفسيرها له أنّه يجيز للدول جميعًا استخدام النطاقات الاقتصادية الخالصة في أي نطاق بحري، ما يحتّم على الصين في مثل هذه الحالة احترام القانون الدولي، إن كانت فعلًا تريد أن تكون ضمن منظومة الدول الديموقراطية في العالم. وهي تتخوف من تهديد وجودها الكامل في غرب المحيط الهادئ، عبر اعتراض أسطولها لدى دخوله إلى بحر الصين الجنوبي، وفي هذا الإطار تؤكد الصين أنّها ستعمل على احترام حرية مرور السفن والطائرات عبر هذا النطاق، شرط أن تكون متجهة إلى مكان آخر، وألا تقوم بأي مناورة عسكرية أو جمع بيانات ذات فائدة عسكرية أو استخبارية، في حين تصر واشنطن على أنّ بحر الصين الجنوبي والممرات المؤدية إليه تعد مياهًا دولية، وهي تخضع لقانون حرية الملاحة، الذي يُسمح بموجبه القيام بالتمارين العسكرية وجمع المعلومات ذات الطبيعة العسكرية والاستخبارية[٢٥]. ومن هنا، فإنّ المصلحة الجيوبوليتيكية الأميركية تُبنى قانونًا على الادعاء بأنّ الصين وقّعت اتفاق الأمم المتحدة للبحار، وهي ملزمة بتطبيق بنوده، التي تبيح فكرة حرية الملاحة في البحار الدولية، ومنها بحر الصين الجنوبي.

في المقابل، تردّ الصين على هذا الادعاء، متهمة الولايات المتحدة بالسعي إلى استغلال الثُّغَر القانونية في هذا الاتفاق، الذي لم يشر صراحة إلى فكرة حرية الملاحة بما يضمن وجود نشاط عسكري أو استخباري في النطاقات الاقتصادية الخالصة للدول. وإن حصل

٢٥- Michael Wesley, China Flexes: the dispute over the South China Sea will come to affect more than just China's near neighbours, September 2016, p.2.

مثل هذا الأمر، فهو غير ممكن من دون أخذ الضوء الأخضر من الدول الساحلية المطلة على مثل هذا البحر، وإلا فإنّه يعد خرقًا للسيادة، ولها الحق في الرد على السفن الأجنبية التي تنتهك ما يُعرف بأنّه نطاق سيادتها.

وللتعبير عن العقيدة الجيوبوليتيكية الأميركية في هذا النطاق البحري، يجدر بالإشارة إلى ما قالته وزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" في المنتدى الإقليمي الآسيوي في تموز٢٠١٠ "إنّ الولايات المتحدة الأميركية لن تقبل التحديات الصينية لحرية الملاحة للأغراض العسكرية في بحر الصين الجنوبي، ولها مصلحة وطنية في حرية الملاحة والوصول إلى البحار الآسيوية المشتركة، شأنها شأن بقية الأمم، وهي تعمل على ذلك وفق احترامها القانون الدولي[٢٦]".

هذه الرؤية تصطدم عادة بالموقف الصيني المتصلب في هذا الموضوع، والذي ترى فيه مصدرًا من مصادر استنزاف قوتها واستدراجها إلى مواجهات مباشرة، تارة مع الأسطول الأميركي، وأخرى مع القوى الصديقة لأميركا في الإقليم، وتخفي وراء هذه القضية نيتها الحقيقية، عبر العمل على بناء تحالف إقليمي مضاد للمصالح الصينية. لذا، أعلنت الصين أنّ الشرطة ستباشر أعمالها في حماية السيادة الصينية على بحر الصين الجنوبي، من خلال تفتيش السفن الأجنبية التي تمر عبره بشكلٍ غير شرعي، ولا سيما إذا كان مرورها يجري بالقرب من جزيرتَي هاينان وسبراتلي الاستراتيجيتَين بالنسبة لها.

هذه المصالح المتضاربة قادت إلى وقوع كثير من الحوادث الخطرة

٢٦- Petter Dutton, Three Disoutes and Three Objectives-China and the South China sea, Naval War College Review, vol. 64, no. 4, Autumn 2011, p.25.

في بحر الصين الجنوبي، والتي يُنظر إليها على أنّها تشكل مجسات حقيقية لما يمكن أن يحدث في هذا النطاق، من تطورات سلبية في المستقبل، تنذر بمواجهة عسكرية مباشرة بين قوتَين مهمتَين هما: الصين وأميركا.

فعلى سبيل المثال، حدث في نيسان ٢٠٠١ أن اعترضت طائرة مقاتلة صينية طائرة تجسس أميركية، على بعد ٧٠ كلم إلى الجنوب الشرقي من ساحل جزيرة هاينان. واعتبرت الولايات المتحدة الأميركية أنّ الطائرة التابعة لها كانت تحلّق فوق المياه الدولية، ولها الحق في حرية الطيران في هذا النطاق، فردّت الصين بأنّها كانت تحلّق فوق النطاق الاقتصادي الخالص لها، وبذلك فهي تخضع للقوانين والتنظيمات الصينية[٢٧]، ما أدى إلى توتر العلاقات الأميركية – الصينية وتوقّف تبادل المعلومات الدفاعية بينهما بصورةٍ مؤقتة[٢٨].

وفي العام ٢٠٠٩، اعترضت سفن صينية سفينة أميركية في بحر الصين الجنوبي، حيث قال الجانب الأميركي إنّها غير حربية، وكانت تقوم بمراقبة المحيط، بهدف جمع المعلومات عن أي نشاط يهدد الأسطول الأميركي، على بعد ١٢٠ كلم من جزيرة هاينان، وأجبرتها على مغادرة هذا النطاق، معتبرة ذلك سلوكًا عدائيًا تجاه سفنها.

ومن هنا تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى السيطرة على مداخل بحر الصين الجنوبي، بهدف تحجيم النفوذ الصيني وبخاصةٍ مضائق: سوندا ولومبوك ولوزن وملقا، كونها تشكل نقطة ضعف حرجة للصين

٢٧- Ji Guoxing, Rough Waters in the South China Sea: Navigation Issues and Confidence-Building Measures, East -Wast Analysis, no. 53 August 2001, p.2.

٢٨- Michael Richardson, Maritime Lines of conflict in South China Sea, The Japan Times, 15/3/2009, accessed on .at: https://goo.gl/hk58Up ,30/10/2019.

في استراتيجيتها البحرية، وتقع تحت سيطرة قوى آسيوية متحالفة مع الولايات المتحدة الأميركية، التي تسعى إلى تعزيز تحالفها مع هذه الدول، لربطها بمصير المصالح الأميركية هناك. في محاولة لابتزاز الصين، عبر التأثير السلبي في إمدادات الطاقة إليها، بهدف خنق اقتصادها.

وفي هذا الإطار[٢٩]، سيسعى صانعو الاستراتيجية الأميركية مستقبلًا إلى العمل بكل جهدهم باتجاه تعزيز دورهم ونفوذهم البحري والعسكري والسياسي والاقتصادي في الدول التي تتبع لها هذه المنافذ البحرية المهمة، من أجل عدم فسح المجال أمام الصين للتحكم في مجمل بحر الصين الجنوبي، ومداخله ومخارجه التي باتت على مقربة من الأسطول الصيني، الذي يسعى بدوره إلى كسر هذا الحاجز الجغرافي، عبر نشر القواعد البحرية في مياه الدول الصديقة التي تقيم معها تحالفات استراتيجية مضادة لتلك التي تقوم بها أميركا. ففي الوقت الذي تتزايد فيه حدة المنافسة الصينية – الأميركية من أجل كسب الجائزة التي يمثلها بحر الصين الجنوبي، نجد أنّ هذا التنافس يهدد في جوهره مبدأ الحياد الآسيوي، إذ نجد أنّ دولًا مثل الفيليبين وفييتنام وماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا تعمل على تقوية علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية، بالطريقة ذاتها التي تعمل فيها أطراف أخرى، مثل كمبوديا ولاوس وتايلاند على تقوية علاقاتها مع الصين، التي بدأت محاولة نشر سلسلة القواعد الخاصة بها في مياه حلفائها عبر تسمية سلسلة اللآلئ الصينية التي ترى فيه الولايات المتحدة الأميركية محاولة صينية لتوسيع مجالها الحيوي

٢٩- Michael Wesley, China Flexes, p. 2.

البحري، بما يضر بمصالح واشنطن في هذا النطاق. الأمر الذي جعل من فكرة التحكم في المضائق البحرية كمداخل جغرافية لبحر الصين الجنوبي تشكل مصدرًا جوهريًا في قائمة المصالح الأميركية، التي تتقاطع فيها بالضرورة مع مصالح غريمها الآسيوي "الصين".

كما تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى عدم ترك أي فراغ يتيح للصين إمكان ملئه على حساب مصلحتها، خصوصًا أنّ الإدارة الأميركية تدرك جيدًا أنّ حلفاءها هناك ليست لهم القدرة منفردين أو مجتمعين على مواجهة القوة المتنامية للصين. لذا، تعمل عبر تدخلها في التسوية التي يمكن أن تُجرى بين هذه الدول والصين، إلى الحيلولة دون تغييب مصالحها الاستراتيجية العليا، لتحقيق فكرة التوازن مع الطرف الصيني في بحر الصين الجنوبي.

مجالات التعاون المستقبلية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية

سنحاول الإضاءة بشكلٍ مختصر على المجال السياسي الاقتصادي والمجال الأمني العسكري لنبيّن مدى إمكان التعاون بينهما:

على الصعيد السياسي الاقتصادي: انطوت التحولات التي شهدتها البيئة الدولية في نهاية عقد الثمانينيات و بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي على تأثير كبير في السياسة الخارجية الأميركية، طغت عليها روح الهيمنة، لما تتمتع به من قدرات عسكرية واقتصادية غير مسبوقة، إلا أنّ ذلك لا يلغي عدم قدرتها على تأمين السيادة الحقيقية على العالم لسببَين[٣٠]:

٣٠- William Pfaff, The Question of Hegemony, Foreign Affairs Vol. 80, no. 1, 2001: pp. 221-223.

الأول: تداعي النموذج الحضاري الأميركي من الداخل، إذ لا تملك القيم الحضارية التي يرضى عنها الجميع، والتي تؤهلها للمحافظة على دورها القيادي العالمي خلال القرن الواحد والعشرين[٣١].

الثاني: موقف القوى العالمية الأخرى الرافض بدرجاتٍ متفاوتة لهيمنتها وسيطرتها الكلية على العالم وتطلعها هي الأخرى إلى قدر من الزعامة والنفوذ على المستويَين الإقليمي والدولي، ففي الفترة السابقة على نهاية الحرب الباردة، كانت قدرة الصين على الدخول في لب الأحداث العالمية وتفاعلاتها لا تزال منخفضة، وبعد ذلك بدأت تتجه إلى الانغماس أكثر في التفاعلات الدولية، بالشكل الذي جعل الولايات المتحدة تأخذ في حساباتها هذا الانغماس، ومن هنا يبرز اتجاه الصين نحو تشكيل بيئة دولية مؤاتية، عبر تأكيد الصداقة مع أندونيسيا وسنغافوره مثلًا، وتقليص التوتر غير الضروري مع كوريا الجنوبية، إضافة إلى توسيع علاقات التعاون مع روسيا. أما على الصعيد الاقتصادي فيبدو أنّ إسهام الاقتصاد الأميركي في الناتج القومي العالمي الذي يفوق ٢٠٪ حاليًا سينخفض إلى حدود ١٠ إلى ١٥٪ في العام ٢٠٢١، نظرًا لازدياد إسهام أوروبا والصين واليابان فيه، إضافة إلى اهتزاز ثقة الأميركيين باقتصادهم، وعلى الرغم من هيمنتها على العالم من خلال قوتها الكاسحة على مختلف الصعد، إلا أنّ ذلك لا يغنيها عن إقامة شراكات اقتصادية مع دول أخرى مهمة على الصعيد العالمي كالصين مثلًا، كونها تشكل قوة اقتصادية صاعدة[٣٢].

على الصعيد الأمني العسكري: وهو يعد من أعقد المجالات التي تقترن به العلاقات الأميركية الصينية، وقد دلت على وجود تفاعلات

٣١- Zbigniew Brzezinski, Out of Control, Global Turmoil on the Eve of Twenty-First Century, New York, NY Charles Scribner's, 1993, pp. 85-202.

٣٢- Jeffre Madrick, The End of Affluence, The National Interest no. 45, 1996, p. 89.

حكمت مضمون هيكلها السياسي خلال المرحلة السابقة على انتهاء الحرب الباردة، فالسياسات التي تتبعها الدولتان في ما بينهما على صعيد هذا المستوى عملت على زيادة حدة التوتر في علاقتهما، ومن ثم الصراع وتحديدًا السياسة تجاه قضية تايوان.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، صار من الصعوبة تجاوز مصالح الدولتَين الأمنية والعسكرية على مستوى العلاقات الثنائية.

علاقة بحر الصين الجنوبي والدول العربية

بما أنّ صراع النفوذ الأميركي – الصيني بات متشعبًا ويشمل بشكلٍ خاص مناطق إنتاج الطاقة وطرق إمداداتها، فلا بد من الوقوف قليلًا عند علاقة بحر الصين الجنوبي بالدول العربية، فعلى الرغم من عدم وجود تواصل جغرافي – بري بين النطاقَين، فإنّ المساحة البحرية الواسعة الامتداد التي تربط بين أقاليم متنوعة، تجعل من الترابط الجيوبوليتيكي بين ما يجري في بحر الصين الجنوبي ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص أمرًا طبيعيًا، في سياق التحليل الأوسع لما يجري ضمن هذه النطاقات التي باتت غير منعزلة في تداعياتها. خصوصًا أنّ للصراع الأميركي – الصيني أصداء متواصلة في كلا الإقليمَين، وقد زادت الروابط بين الصين والمنطقة العربية، حيث صدَّرت السعودية على سبيل المثال كميات من النفط إلى الصين، تفوق تلك التي صدرتها إلى واشنطن. وفي العام ٢٠٠٩ تفوقت الصين على الولايات المتحدة الأميركية في حجم الصادرات إلى الشرق الأوسط عمومًا، كما عملت للمرة الأولى في تاريخ دبلوماسيتها البحرية المعاصرة على التفكير بشكلٍ جدي في الاقتراب من المياة العربية، عبر مشاريع استراتيجية واعدة، إضافة إلى أنّ خوفها من الإضرار بأمن الممرات في وقت الأزمات مع واشنطن أو الهند دفعها جديًا

إلى التفكير في آليات مختلفة، تستطيع من خلالها مد إمكاناتها البحرية إلى مجالات أبعد من المحيط الهندي، باتجاه المسطحات التي تطل على الدول العربية، من أجل تأمين المسارات البحرية لنقل الطاقة[٣٣].

وتدرك الدول العربية حجم العلاقات المتنامية بين بكين وطهران، من خلال توقيع عقود استثمارية كبيرة في مجال الطاقة، تعزز من خلالها مكانة الاقتصاد الإيراني. لذا وجدت نفسها مضطرة إلى التعامل مع الصين بشيءٍ من البراغماتية، التي ربما لا تستسيغها واشنطن كثيرًا، فعمدت إلى تأييد الصين في رفض الدعوة إلى اللجوء للتحكيم الدولي في شأن النزاع حول بحر الصين الجنوبي، وهذا الموقف العربي مرتبط بالاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الطرفَين. كذلك بإمكان استثمار مكانة الصين في التخفيف من وتيرة الأزمات التي خلقها التنافس الإيراني – السعودي في المنطقة، حيث تكون هناك ضرورة للقيام بهذا الدور مستقبلًا.

وتخوّف الدول العربية من حصول أي اضطراب قد يؤدي إلى إغلاق ما تطلق عليه الصين طريق الحرير البحري هرمز — ملقا – بحر الصين الجنوبي، ما سيحدث هزة اقتصادية عنيفة تؤثر فيها سلبًا، دفعها للجنوح إلى فكرة الحل السلمي لمشكلة بحر الصين الجنوبي، والتوقعات تشير إلى أنّ الدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين، ستعتمد في العام ٢٠٣٠ على النفط العربي بمعدل ٩٠٪. بينما ستتحرر الولايات المتحدة من حتمية الاعتماد على هذا النفط، في ظل بدائل أخرى متاحة أمامها، ما يعني أنّ الصين ستتأثر بأي اضطراب جيوبوليتيكي لاحق قد تشهده القوى الأهم في الخريطة الإنتاجية النفطية في الشرق الأوسط، سواء كان ذلك في السعودية أو في إيران.

٣٣- Leszek Buszynski & Christopher Roberts, The South China Sea and Australia's Regional Security Environment National Security College Occasional, no. 5, September 2013, pp. 4-5.

السيناريوهات المحتملة في بحر الصين الجنوبي

يبدو أنّ هناك ثلاثة سيناريوهات متحكمة حتى اللحظة في صوغ مستقبل بحر الصين الجنوبي، وهي:

سيناريو الواقع القائم[٣٤]: وهو يقوم على أساس استمرار الحال على ما هو عليه بين دول بحر الصين الجنوبي، من خلال تمسك كل منها بالنطاقات البحرية التي تهيمن عليها، في مقابل استمرار المساعي الدبلوماسية لإقناع الصين بالعمل على الرضوخ لمبادئ القانون الدولي وفق ما تراه الدول الأخرى التي تتعارض مع التوجهات الصينية. خصوصًا أنّ هذا الجهد سيكون مدعومًا من الإدارة الأميركية، وهو سيقود إلى الإبقاء على ميزان القوى في هذا النطاق الجغرافي في حالة من التوازن والاستقرار النسبي، الذي يضمن بالحد الأدنى كثيرًا من مصالح القوى المختلفة في هذا البحر.

سيناريو التسوية إعادة ترسيم الحدود البحرية: هذا السيناريو تروج له الولايات المتحدة الأميركية، ويقوم على إعادة ترتيب النطاقات الجغرافية للدول في بحر الصين الجنوبي، بطريقةٍ لا تخلو من دهاء صنّاع القرار السياسي في البيت الأبيض، وتتمثل بالآتي:

– تخصيص مجمل بحر الصين الجنوبي من طريق الخطوط المتساوية إلى خطوط الساحل، مع إهمال جزر سبراتلي وباراسيل، وبذلك تستحصل كل من: الصين وتايوان وفييتنام والفيليبين على مساحات متساوية، على الرغم من أنّ هذا التقسيم الجغرافي سيقود إلى جعل المظاهر كافة والجزر الرئيسية بما فيها باراسيل تحت السيادة الصينية، إلا أنّ الكتلة الجيولوجية لجزر باراسيل لن تكون من حصة الصين وحدها، بل مقسمة بين هذه الدول بشكلٍ عادل.

٣٤- Angguntari C. Sari, Three Possible Scenarios in South China Sea, Jakarata Post Newspaper, 31/12/2012 accessed on 20/10/2019, at: https://goo.gl/K13w7x.

– وجود رؤية أخرى مشابهة، باستثناء إعطاء الصين جزر باراسيل، ويكون الفرق بين السيناريوَين بأنّ الصين ستحصل في الثاني على جزء إضافي من بحر الصين الجنوبي، على حساب حصة كل من: فييتنام والفيليبين، لكنها في المقابل، ستتمكن بالكاد من الوصول إلى الكتلة الجيولوجية التي تمثلها جزر سبراتلي، ما يجعلها مستبعدة من الهيمنة على هذه الجزر الغنية بمواردها النفطية.

– تخصيص مظاهر جزر سبراتلي بالاعتماد على الحصص الأساسية والمخاوف السياسية. وقد حسم هذا المنهج لإعطاء كل دولة قطاعًا رئيسًا من بحر الصين الجنوبي، بالاعتماد على درجة الادعاء، والوجود في النطاق الذي يجري ادعاؤه، وعلاقات القوة التي تملكها الدولة المدعية، وتم رسم الحدود الجغرافية للسيادة وفق عوامل رئيسية ثلاثة، هي: الجزر المسيطر عليها، الحدود الجغرافية التي تفصل بين مجموعات الجزر، حدود الجرف القاري الذي تدّعيه الأطراف المختلفة[٣٥].

وقد يكون هذا السيناريو مصدرًا مهمًا من مصادر تسوية الخلاف في موضوع بحر الصين الجنوبي، باعتبار أنّ الدول كافة ستكون رابحة فيه، ولن تكون هناك خسارة كبيرة للصين، من خلال تأكيد ست حتميات، ستقلل من إمكان التعرض للمصالح الصينية في هذا البحر، كما أنّها ستكون من المفاتيح الأساسية لإدامة التوازن والاستقرار فيه، وهي:

–وجود الولايات المتحدة الأميركية كقوةٍ عظمى لديها القدرة والدافع لخلق نظام مستقر في هذا الإقليم.

–التوزيع الجغرافي المتوازي للقوى العسكرية.

–تقوية المعايير الدولية للتسوية السلمية للخلافات حول هذا البحر.

٣٥- Mark J. Valencia, JON M. Van Dyke & Noel A. Ludwig, Sharing the Resources of the South China Sea Hawaii: University of Hawaii Press, 1999, pp. 143-146.

–تفضيل الجميع إدامة العلاقات الاقتصادية الدولية في هذا النطاق بشكلٍ سلمي ومستمر.

–وجود المؤسسات المختلفة لترتيب الحوار والتعاون بين دول هذا البحر.

–وجود هيئات محلية كثيرة تفضل هذا السيناريو، الذي تتوافر في ظله الحلول السلمية للجميع.

سيناريو المواجهة العسكرية[٣٦]: يُعد هذا السيناريو من أسوأ المشاهد التي تنتظر هذا النطاق الجغرافي بجزأَيه البري والبحري. وهي المرحلة التي ستفرض على الولايات المتحدة الأميركية لاعتباراتٍ جيوبوليتيكية متعددة، أن تكون مساهمة في أي صراع يجري هناك، بالطريقة التي ستجبرها على التخلي عن أي دور دبلوماسي فيه شيء من الحيادية، ويدفعها حلفاؤها باتجاه ممارسة كل السياسات التسليحية والعدوانية، التي من شأنها أن تحرق هذا الإقليم وتدخله إلى مساحة واسعة من الفوضى والاقتتال.

يمكن لهذا السيناريو أن يتدحرج على الشكل الآتي: "تقوم إحدى السفن التي تحمل العلم الصيني بالإبحار في المياه المحيطة في جزر سبراتلي، التي تدّعي الدول الباقية سيادتها عليها، تقوم هذه الدول بالسيطرة على السفينة الصينية بسبب إبحارها وسعيها إلى الصيد أو القيام بأي نشاط آخر بطريقةٍ غير قانونية. ستعترض الصين وتردّ بأحقيتها في هذا العمل من خلال القانون الدولي للبحار، في إثر ذلك، سيتصاعد الخلاف بين هذه الأطراف على تفسير القانون الدولي، وسيحصل الشيء ذاته حين تسمح الدول الآسيوية للشركات الأجنبية بإجراء المسح الزلزالي في هذا النطاق من أجل الموارد الهيدروكربونية، وكذلك من أجل القيام بأعمال حفر الآبار

٣٦- Robert Beckman, The Unclos Dispute Settlement System and the South China sea, paper presented at: The South China sea: Recent Developments and Implications Towards Peaceful Dispute Resolution, Kuala Lumpur Malaysia, 12-13 December 2011, pp. 13-14.

النفطية هناك، حيث يتوقع أن تقوم الصين بعرقلة هذه المشاريع وإجبار الشركات على التوقف عن العمل هناك. عندئذ، ستعترض الدول الآسيوية، مستخدمة ادعاءاتها الخاصة بذلك. وهو ما يهيئ المنطقة لمستقبلٍ دموي إذا انفلتت الأمور من زمام السيطرة، وفشلت القيادات هناك في موضوع إدارة الأزمة التي يبدو أنّ الجميع لن يتحمل نتائجها الكارثية إن حصلت، وهو ما يجعل هذا السيناريو من أكثر المشاهد خطورة وأقلها ضمانًا لعملية تنمية هذا البحر والاستفادة من موارده النفطية وتأمين طريقه الملاحي ذي القيمة الاستراتيجية العالية.

المراجع

- Christopher J. Pehrson, String of Pearls: Meeting the Challenge of China's Power Across the Asian Littoral Strategic Studies Institute, July 2006.
- Jeffre Madrick, The End of Affluence, The National Interest no. 45, 1996, p. 89
- Ji Guoxing, Rough Waters in the South China Sea: Navigation Issues and Confidence-Building Measures, East-Wast Analysis, no. 53 August 2001, p.2.
- Leszek Buszynski & Christopher Roberts, The South China Sea and Australia's Regional Security Environment, National Security College Occasional, no. 5, September 2013, pp. 4-5.
- Mark J. Valencia, JON M. Van Dyke & Noel A. Ludwig, Sharing the Resources of the South China Sea, Hawaii: University of Hawaii Press, 1999, pp. 143-146.
- Michael Wesley, China Flexes: the dispute over the outh China Sea will come to affect more than just China's near neighbours, September 2016, p.2.
- Petter Dutton, Three Disoutes and Three Objectives-China and the South China sea, Naval War College Review, vol. 64, no. 4, Autumn 2011, p.25.
- Robert Beckman, The Unclos Dispute Settlement System and the South China sea, paper presented at: The South China sea: Recent Developments and Implications Towards Peaceful Dispute Resolution, Kuala Lumpur, Malaysia, 12-13 December 2011, pp. 13-14.
- UNEP, GEF, SCS, Lnad-Based Pollution in The South China sea Gullaya Wattayakorn & John C. Pernett, eds, Bangkok, 2007, p.1
- William Pfaff, The Question of Hegemony, Foreign Affairs Vol. 80, no. 1, 2001: pp. 221-223
- Zbigniew Brzezinski, Out of Control, Global Turmoil on the Eve of Twenty-First Century, New York, NY: Charles Scribner's, 1993,pp. 85-202.

– أزاد أحمد علي، الأبعاد الجيواستراتيجية للخلاف الأميركي الصيني حول تشييد الجزر الاصطناعية، مركز رووداو للدراسات، ٢٠١٦، ص ٨–١٠.

– سفيان بلمادي، جوسياسة المضائق البحرية الاستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة مضيق ملكا وأثره على أمن الطاقة الصيني نموذجًا، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية دولية، الجزائر، العام ٢٠١٥، ص ٣٢–٣٣.

– عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان، العدد ١٥، الجمعية العربية للعلوم السياسية، صيف ٢٠٠٧، ص ١٠٧–١١٢.

– عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطّاقة في محيطها الإقليمي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١٣، ص ٢٨٠.

– لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماستر، جامعة محمد خضير، بسكرة، ٢٠١٠، ص ١٣٣.

– مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص ١٢٥–١٢٦–١٣٢–١٣٣.

– هدي متيكس، وصدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

– يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص ١٧٤.

- Angguntari C. Sari, Three Possible Scenarios in South China Sea, Jakarata Post Newspaper, 31122012, accessed on 20102019, at: https:goo.glK13w7x.

- Michael Richardson, Maritime Lines of conflict in South China Sea, The Japan Times, 1532009, accessed on 30102019, at: https:goo.glhk58Up.

– أندريا بومن وآخرون، انعدام الأمن البحري في شرق آسيا، ترجمة: إيمان سويد، تاريخ: ٤ آذار ٢٠١٣، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ١٧١٠٢٠١٩، منشور على الرابط:
=http:www.rsgleb.orgarticle.php?id

– باهر مردان، الصين ونزاعات بحر الصين الجنوبي والشرقي، ص ٢–٣، دراسة بنسخة pdf منشورة على الموقع:
https:www.academia.edu6003157

– دياري صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت– لبنان تشرين الثاني ٢٠١٨ منشور على الرابط:
=https:books.google.com.lbbooks?id

– دينا شرين محمد شفيق إبراهيم، معضلة بحر الصين الجنوبي وإمكانية حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين أميركا والصين – المركز الديموقراطي العربي موجودة على الرابط: نوفمبر٢١ –٢
http:democraticac.de?p=40233

– سونغ أي قوه، حقائق قضية بحر الصين الجنوبي، منشور بجريد الأهرام، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ١٥١٠٢٠١٩ على الرابط:
http:www.chinabelaraby.com

– ممدوح الشومان، الواقعية الهجومية: المهيمن الإقليمي ومحدودية هيمنته، تاريخ النشر ٣١١٢٠١٦، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٧١٠٢٠١٩ منشور على الرابط:
https:a3wadqash.com?p=284

– نهى خالد، موازين القوى في شرق آسيا، تاريخ النشر: ٠٩٠١٢٠١٥، تم الاطلاع بتاريخ: ١٧١٠٢٠١٩، منشور على الرابط:
www.noonpost.orgcontent4970

اتفاقية الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية للعام ١٩٤٩
أبعادها، إطارها القانوني، وأهميتها

العميد الركن المتقاعد د. رياض شـيّا *

* ضابط متقاعد في الجيش اللبناني

المقدمة

تعد اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية للعام ١٩٤٩ حدثًا بارزًا ومهمًا في تاريخ لبنان الحديث وفي مسار النزاع، لا بل الصراع اللبناني – الإسرائيلي الذي استحوذ على مساحة واسعة من هذا التاريخ، ولا يزال يمثّل العامل الأكثر إثارة في تقلّب الأوضاع اللبنانية وتطورها.

هذا الصراع،الذي أشعل وقوده إعلان قيام "إسرائيل" في ١٤ أيار ١٩٤٨، سيمتد ردحًا طويلًا – حتى يومنا هذا – مثقلًا بالعنف والقتل والتدمير والتشريد[١]. إن الطابع المسلح الدموي الذي غلب على هذا الصراع يعود لسببَين: الأول، لارتباطه بالصراع العربي – الإسرائيلي المفتوح، والذي تشكل القضية الفلسطينية بأبعادها كافة محورًا له. أما السبب الثاني فيتعلق

١- راجع: الاعتداءات الإسرائيلية/١٩٤٩-١٩٨٥، المركز العربي للمعلومات، ط١، بيروت ١٩٨٥.

بالأيديولوجية الصهيونية لإسرائيل القائمة على العدوان والتوسع، والذي يشكّل لبنان واحدًا من مجالاتها الحيوية. فمنذ وُجدت "إسرائيل" على الحدود الجنوبية للبنان، وهي مستمرة في الاحتفاظ بالجنوب اللبناني أرضًا ومياهًا في دائرة أطماعها[٢].

جاءت الهدنة التي أعلنتها الاتفاقية اللبنانية – الإسرائيلية، كما الاتفاقيات العربية – الإسرائيلية الأخرى، لتوقف القتال الذي اندلع فور إعلان قيام "إسرائيل"، ولتتوّج مساعيَ حثيثة بذلتها منظمة الأمم المتحدة، سواء في مجلس الأمن أم في الجمعية العامة، أم في جهود ممثليها الذين انتدبتهم إلى فلسطين. فالوضع على الساحة الفلسطينية قد شكّل يومها ولا يزال تهديدًا للأمن والسلم الدوليَّين، كما وصفه قرار مجلس الأمن الرقم ٥٤ الصادر في ١٥ تموز١٩٤٨[٣]. فاستدعى ذلك تدخلًا من المنظمة الدولية، ولا سيما من مجلس الأمن، الذي تُشكّل حماية الأمن والسلم أهم واجباته وأبرز نشاطه، وبخاصةٍ في إجراءات المجلس الزجرية التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق في حالات تهديد الأمن والسلم الدوليَّين. وبعد عدة إعلانات لوقف إطلاق النار، وبالاستناد إلى الفصل السابع، أمر المجلس في قرارَيه الرقمَين ٦١ و٦٢ الصادرَين في ٤ و١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨[٤] أطراف النزاع في فلسطين، مصر، سوريا، الأردن، لبنان و"إسرائيل" بإعلان هدنة عامة تتضمن إقامة خطوط هدنة دائمة يُمنع تجاوزها، وانسحابًا وتخفيضًا للقوى المسلحة من جانبَي هذه الخطوط ضمانًا لها. فالتزم الأطراف جميعًا تنفيذ هذين القرارَين، ووقعوا أربع اتفاقيات، من بينها اتفاقية الهدنة العامة بين لبنان و"إسرائيل" في ٢٣ آذار ١٩٤٩.

٢- ياسين سويد، «عملية الليطاني»، نظرة استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ١٩٩٢، ص ٨.

٣- راجع: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٣.

٤- المرجع نفسه.

من هذا المنطلق، اكتسبت اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية أهمية في البعدَين الإقليمي والدولي. فهي بالنسبة لطرفَيها المباشرَين، إطار قانوني لضبط النزاع بينهما. وهي في الوقت نفسه، تجاه الأمم المتحدة ومجلس الأمن أداة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليَين.

على الصعيد الأول، استمرت الاتفاقية منذ توقيعها ولغاية العام ١٩٦٧، نظامًا فعّالًا لمراقبة الأمن في منطقة الحدود بين لبنان و"إسرائيل". لكنّ حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧، دفعت بـ"إسرائيل" إلى إعلان تخلّيها عنها وعن النظام الذي أنشأته تلك الاتفاقية الدولية، مخالفةً في ذلك مبادئ وقواعد القانون الدولي المستقرة المتعلقة بالتعامل بين الدول، والالتزامات التي ترتبها الاتفاقيات الدولية.

أما على الصعيد الثاني، فإن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، منذ توقيع الاتفاقية حتى يومنا هذا، لا يزالان يعتبران بأنها إطار قانوني دولي قائم وصالح وواجب التطبيق للحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

لكن سياسة العدوان والغطرسة التي تنتهجها "إسرائيل" في المنطقة عامة وتجاه لبنان خاصة، أظهرت بأنها غير مكترثة للقانون الدولي ولا للشرعية الدولية، وغير معنية بالأمن والسلم في هذه المنطقة من العالم. فالدعم الذي وفّرته عدة قوى عالمية لـ"إسرائيل"، أدى إلى عجز الأمم المتحدة على إرغامها التقيّد بالقرارات والمواثيق والاتفاقات الدولية، ولا سيما تلك التي وقّعت هي عليها ومن ضمنها اتفاقية الهدنة مع لبنان.

لم يقلل ذلك من أهمية الاتفاقية ومن استمرار وجودها سواء في نظر فقه القانون الدولي أو الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة التي أصدرت عددًا كبيرًا من القرارات التي تدعو إلى الحفاظ على الاتفاقية وتفعيل أجهزتها والعمل بمضمونها. وهكذا، فإن الاتفاقية شكّلت ضمانًا قانونيًا وعمليًا للبنان، إذا أُحسن تطبيقها؛ كما شكّلت بالنسبة للأمم المتحدة آلية لضمان الأمن والسلم والاستقرار الدولي.

السؤال الذي يُطرح: لماذا هذا الاعتبار لاتفاقية كهذه مضى عليها أكثر من سبعين عامًا؟ فهل لها الأهمية بعد هذه المدة لتبقى قائمة ويجب التمسك بها؟ وهل تشكل فعلًا إطارًا قانونيًا لضبط النزاع بين لبنان و"إسرائيل"؟

هذه الأسئلة ستكون موضع بحثنا، فنستعرض أهمية اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية للعام ١٩٤٩ وموقف"إسرائيل" منها في القسم الأول، ونتناول الإطار القانوني الذي تشكله هذه الاتفاقية لإدارة الوضع على الحدود بين لبنان و"إسرائيل" في القسم الثاني، ومن ثم أهم مضامين الاتفاقية في القسم الثالث، بالإضافة إلى خلاصة عامة لما توصل إليه البحث والتوصيات التي اقتُرحت.

١- أهمية الاتفاقية وموقف"إسرائيل" منها:

إن الأهمية التي تكتسبها اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية ترجع لأسبابٍ متعددة، يندرج أكثرها في كونها صُممت لتكون أداة في يد الأمم المتحدة للإمساك بالوضع الأمني بين لبنان و"إسرائيل" بأكمله ولخدمة الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم، سيما والأمم المتحدة هي الطرف الثالث الموقّع على الاتفاقية، ولتكون تاليًا مرجعًا يحتكم إليه الطرفان أمنيًا فيما بينهما.

بداية، لا بد من القول إن اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية هي معاهدة دولية تتمتع بكل المواصفات التي حددها القانون الدولي، وهي تُلزم "إسرائيل" باحترام حدود لبنان المعترف بها دوليًا. فالمادة الخامسة – الفقرة الأولى من الاتفاقية تنص على أن «خط الهدنة يتبع الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين»[٥].

٥- راجع نص المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية في ملحق هذا البحث.

هذه الإشارة الصريحة للحدود الدولية بين لبنان وفلسطين يستدعي إلقاء نظرة سريعة إلى تاريخ هذه الحدود والمراحل التي مرت بها.

الحدود بين لبنان و"إسرائيل":

يمكن العودة بالحدود الدولية بين لبنان و"إسرائيل"، من الناحية القانونية، إلى تاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠، عندما وقّعت دولتا الانتداب فرنسا وبريطانيا ممثَّلتَين بـ G. Leyques عن الأولى و Hardinge of Penshurst عن الثانية، حول تنظيم شؤون الحدود والمياه وسكك الحديد وما إليها من شؤون تربط مناطق الانتداب. ووفق المادة الثانية من هذا الاتفاق، كُلّفت لجنة بترسيم الخط الحدودي على الأرض وعلى خرائط ميدانية بين لبنان وسوريا من جهة وفلسطين من جهة ثانية. وفي أوائل حزيران ١٩٢١، بدأت لجنة ترسيم الحدود عملها على الأرض، وكان على رأسها من الجانب الفرنسي المقدم بوليه Paulet ومن الجانب البريطاني المقدم Newcomb[٦]. ورفعت هذه اللجنة، المسماة «لجنة بوليه – نيوكومب»، تقريرها الختامي المتضمن وثيقة ترسيم الحدود في ٣ شباط ١٩٢٢ تحت عنوان «التقرير الختامي لتثبيت الحدود بين لبنان الكبير وسوريا من جهة وفلسطين من جهة أخرى، ومن البحر المتوسط حتى الحمة (وادي اليرموك السفلي)[٧]. تضمّن التقرير تحديد ٧١ نقطة فصل، ٣٨ منها على الحدود اللبنانية – الفلسطينية، أي من النقطة رقم ١ حتى النقطة رقم ٣٨، والباقي من النقطة ٣٩ إلى النقطة ٧١ على الحدود السورية – الفلسطينية، وقد أُرفق هذا التقرير بخريطةٍ ميدانية عليها الترسيم المنجز للحدود. وفي ٧ آذار ١٩٢٣ وبعد تبادل المذكرات بين فرنسا وبريطانيا، أُبرم اتفاق بوليه – نيوكومب، وأصبح الترسيم معمولًا به

٦- راجع: عصام خليفة، لبنان/ الحدود والمياه (١٩١٦ – ١٩٧٥)، بيروت ١٩٩٦، ص٨١.
٧- المرجع نفسه ، ص ٧٦.

ابتداء من ١٠ آذار ١٩٢٣. وعلى أثر ذلك، أُودع الاتفاق عصبة الأمم وأصبح له طابع دولي؛ وإن القرارات الدولية العديدة المتعلقة بلبنان التي تشير إلى حدوده المعترف بها دوليًا في الجنوب، إنما تقصد الحدود التي عيّنها اتفاق بوليه – نيوكومب هذا.

جرى الترسيم الثاني للحدود بعد توقيع اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية في ٢٣ آذار ١٩٤٩، حيث أجرت لجنة مراقبة الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية المشكّلة سندًا لتلك الاتفاقية ترسيمًا جديدًا للحدود، هو نفسه ترسيم بوليه – نيوكومب، وأعادت إحياء نقاط الحدود الـ ٣٨، ووضعت نقاط فصل ثانوية ووسيطة فيما بينها، ليبلغ العدد الإجمالي ١٤٣ نقطة. هنا لا بد من الإشارة إلى وقوع خلافٍ على ترسيم الحدود بين النقطة الأخيرة رقم ٣٨ والحدود السورية بسبب عدم التزام "إسرائيل" بالحدود التي رُسمت في اتفاق بوليه – نيوكومب، وهو لا يزال قائمًا إلى اليوم.

أما الترسيم الثالث فحصل بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠ تطبيقًا للقرارَين ٤٢٥ و٤٢٦ الصادرَين عن مجلس الأمن الدولي في ١٩ آذار ١٩٧٨ بعد احتلال "إسرائيل" لأجزاءٍ من الجنوب اللبناني في العام ١٩٧٨[٨]. هذا الترسيم لم يكن للحدود، بل لما اتُفق على تسميته بالخط الأزرق كخط انسحاب للقوات الإسرائيلية، وهو لا يعد خط الحدود الدولية بين لبنان و"إسرائيل"، بل الأقرب إليها، وذلك بسبب استمرار احتلال "إسرائيل" لثلاث عشرة نقطة مختلفة المساحة على الحدود وتعد خرقًا للحدود الدولية[٩].

وهكذا، فإن المادة الخامسة التي تضمنتها اتفاقية الهدنة هي فائقة

٨- راجع: عفيف أيوب، قرارات ومقررات مجلس الأمن الدولي حول لبنان/ ١٩٤٦ – ١٩٩٠، دار الخلود، بيروت ١٩٩١، ص ١٢٣ – ١٢٥.

٩- راجع: أنطوان مراد، حقوق بين الخطوط/ الحدود اللبنانية الجنوبية/ تحوّلات تاريخية وإشكاليات حدودية، د. ن.، ٢٠٢٠، ص ١٧٥ – ١٨٠.

الأهمية بالنسبة للبنان، فتكرس الحدود الدولية في جنوب لبنان، وتضع حدًا لأطماع "إسرائيل" في الأراضي اللبنانية، لا سيما وأن "إسرائيل" ترفض تعيين حدودها، ما يؤشر إلى طموحاتها الإقليمية. وقد تكون هذه المادة بالذات هي من الأسباب الضمنية التي جعلت "إسرائيل" تتحيّن الفرص للتملّص من موجبات اتفاقية الهدنة وإعلان تخلّيها عنها. هذا يقودنا للتعرف على موقف "إسرائيل" من اتفاقية الهدنة.

موقف "إسرائيل" من اتفاقية الهدنة:

لم يكن التزام "إسرائيل" بالاتفاقية منذ توقيعها في العام ١٩٤٩ مستقيمًا وثابتًا، ولم تعطِها الأهمية التي تستحقها كاتفاقيةٍ دولية هي طرف فيها، وهي قائمة ومستمرة بضمانة مجلس الأمن الدولي. فـ "إسرائيل" كانت ترجع للاتفاقية وتستخدمها وتعترف بها خدمة لمصالحها، في حين كانت لا تعترف بها عندما ترى أنها عقبة أمام سياساتها ومخططاتها وطموحاتها، سيما والتوقيع عليها أعقبه صراعًا بين لبنان و"إسرائيل" لمدة عام. ففي العام ١٩٤٨، احتلت العصابات الصهيونية جزءًا من الجنوب اللبناني وأصبحت على مشارف الليطاني، كما ارتكبت مجزرة مروّعة في قرية حولا اللبنانية سقط فيها أكثر من سبعين ضحية من أبنائها [١٠].

لذلك بدا الموقف الإسرائيلي من الاتفاقية متقلبًا ومترجرجًا. ففي الفترة الأولى الممتدة منذ توقيعها لغاية العام ١٩٦٧، كان التزام "إسرائيل" بها مقبولًا بصورةٍ عامة. فقد كانت الاتفاقية عن حق هي التي تحكم الأوضاع على الحدود في مجالات شتى. فلجنة الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية المشتركة المنبثقة عنها كانت ممسكة بالوضع هناك بصورةٍ تامة، وتعقد الاجتماعات وتتلقى الشكاوى وتراقب خط الهدنة من دون صعوبات؛ وكان يرأسها ممثل

١٠- راجع: محمود حيدر، لبنان في تحولات المشروع الإسرائيلي، منشورات المجلس الثقافي الجنوبي، ص ٧.

لرئيس أركان لجنة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، أو يرأسها هو شخصيًا عندما تدعو الحاجة. في هذا الإطار، يقول فريدريك هوف Frederick Hof (صاحب الخط الشهير في المنطقة البحرية المتنازع عليها بين لبنان و "إسرائيل" اليوم): «كان للجانبَين اللبناني والإسرائيلي أسبابهما الجيدة لرؤية لجنة الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية المشتركة تعمل بفعاليةٍ.

فلبنان أراد تجنّب أي عمل مثير قد يؤدي إلى إعادة دخول القوات الإسرائيلية الجنوب اللبناني. أما "إسرائيل"، فقد رغبت في التعاون مع لبنان، لتمنع عودة اللاجئين العرب في الوقت الذي عززت فيه خط المستوطنات اليهودية على طول الحدود»[١١]. لكن موقف "إسرائيل" الراضي نسبيًا بالاتفاقية، سرعان ما تبدّل بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بينها وبين مصر وسوريا والأردن، فأعلنت سقوط الهدنة مع لبنان كما سقطت مع الدول العربية الأخرى. فبعد الحرب وصدور قرارات مجلس الأمن ٢٣٣ و٢٣٤، بات الموقف الإسرائيلي من الاتفاقية مغايرًا بالكامل لما كان عليه قبل هذه الحرب، معتبرًا أن الاتفاقية أصبحت لاغية. وامتنعت "إسرائيل" عن حضور اجتماعات لجنة الهدنة المشتركة متذرعة بحججٍ واهية ومغايرة للواقع، كقولها إن لبنان قد أعلن الحرب عليها كما الدول العربية التي شاركت في الحرب، وهي حجة غير صحيحة مطلقًا، وهو ما أكّده رئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الجنرال أود بول Odd Bull في أثناء حرب ١٩٦٧[١٢]. والذريعة الأخرى التي اتخذتها "إسرائيل" لتبرير تخليها عن اتفاقية الهدنة لاحقًا، كانت توقيع لبنان لاتفاقَي القاهرة في العام ١٩٦٩ وملكارت في العام ١٩٧٣ مع المقاومة الفلسطينية. ومن دون الدخول في نقاش قانوني في حق المقاومة الفلسطينية بالعمل المسلح ضد "إسرائيل" بعد أن اكتسبت

١١- راجع: Galilée Divided, The Israel – Lebanon Frontier, 1916-1984, West View Press, p. 64 ,Hof .C Frederick

١٢- Ibid p.p. 66-67

اعترافًا دوليًا بها، وبات نشاطها مقبولًا من المجتمع الدولي. وهذا الاعتراف الدولي هو امتداد لحق تقرير المصير الذي اكتسبه الشعب الفلسطيني بموجب قرار الأمم المتحدة الرقم ٢٦٧٢ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٠[١٣]. لكن لبنان، ولعدة أسباب قام بإلغاء الاتفاقَين المذكورَين أعلاهما بموجب القانون الرقم ٨٧/٢٥ الذي أقره مجلس النواب اللبناني، وذلك لقطع دابر الادعاءات الإسرائيلية وذرائعها لإلغاء اتفاقية الهدنة.

إن الأسباب الحقيقية للموقف الإسرائيلي من اتفاقية الهدنة يتمثل أولًا بالأطماع الإقليمية الإسرائيلية التي تقف اتفاقية الهدنة حائلًا دونها، والثاني يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي وسقوط نظام الهدنة واحتلالها لأراضٍ عربية واسعة في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧. لذلك رأت "إسرائيل" أن لا مصلحة لها باستمرار وجود اتفاقية الهدنة مع لبنان التي كرّست الحدود بينهما ومنعت اجتيازها، ما يشكّل عائقًا لطموحاتها الإقليمية. لكن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لم يأخذا بالحجج والذرائع الإسرائيلية، وحافظًا على التمسك بالاتفاقية كما أسلفنا.

وفي معرض تبيان أهمية اتفاقية الهدنة أيضًا، لا بد من التذكير بأنها المعاهدة الدولية الثنائية الوحيدة بين لبنان و"إسرائيل". وتحمل صفات المعاهدة الدولية كافة كما نص عليها القانون الدولي، وهي في هذا الإطار قد أتت متوافقة مع قانون المعاهدات الدولية الذي كرّسته اتفاقية فيينا للعام ١٩٦٩، سواء لجهة تعريفه بالمعاهدة وضرورة كونها خطية، أو لجهة موافقة الدول المتعاقدة على الالتزام بالمعاهدة. فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون المعاهدات «على أن المعاهدة هي اتفاق

١٣- راجع نص القرار في: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٣.

دولي معقود بصورةٍ خطية...»، والمادة ١٢ من هذا القانون، تنص على أن التوقيع هو أحد أشكال التعبير عن التزام الدولة بالمعاهدة. وهذا ما ينطبق على الاتفاقية اللبنانية – الإسرائيلية التي وقّعها ضباط عن الحكومتَين اللبنانية والإسرائيلية[١٤]، مع الإشارة إلى أنّ هذه الهدنة اتخذت طابعًا تقنيًا.

ولكون اتفاقية الهدنة هي المعاهدة الوحيدة الموقعة بين الطرفَين، تجدر الإشارة إلى أن "إسرائيل" رغم محاولاتها المتكررة، إلا أنها فشلت في إرغام لبنان على توقيعه لأي اتفاقية سلام معها، بمعزلٍ عن الحل العادل والشامل لأزمة المنطقة، والذي يجب أن يرتكز على مبادئ القانون الدولي وعلى القرارات الدولية ذات الصلة.

٢- الإطار القانوني لاتفاقية الهدنة

بالنسبة للإطار القانوني للاتفاقية، ومدى صلاحيتها لضبط النزاع اللبناني – الإسرائيلي بعد أن مرّ عليها زمن طويل حافل بالحروب والاحتلالات والتوتر الذي لم ينقطع، فيمكن القول إنه رغم كل التطورات والتقلبات التي شهدتها الأوضاع بين لبنان و"إسرائيل" منذ توقيع اتفاقية الهدنة بين الدولتَين في العام ١٩٤٩، ولا سيما دخول "إسرائيل" الأراضي اللبنانية عدة مرات واحتلالها لأجزاءٍ من الجنوب اللبناني لمدةٍ طويلة. وعلى الرغم من العوامل الخارجية التي أُضيفت إلى الصراع اللبناني – الإسرائيلي، والعامل الفلسطيني والكفاح المسلح الذي مارسته منظمة التحرير الفلسطينية ضد "إسرائيل" انطلاقًا من لبنان أحيانًا كثيرة، والاتفاقات التي عقدت في أثناء ذلك كاتفاقَي القاهرة وملكارت

١٤- راجع قانون المعاهدات Treaties of Law the on Convention Vienna على الموقع الإلكتروني: https://:org.un.treaties/en_=clang&23=chapter&1-XXIII=no_mtdsg&TREATY=src?aspx.ViewDetails/Pages

في العامَين ١٩٦٩ و١٩٧٣؛ ووجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب استنادًا للقرارَين ٤٢٥ و٤٢٦ في العام ١٩٧٨؛ وارتباط الوضع بين لبنان و "إسرائيل" بتطورات الصراع العربي – الإسرائيلي وتقلباته الذي شهد أربع حروب كبيرة في الأعوام ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، و١٩٨٢، وسقوط اتفاقيات الهدنة الثلاثة بين "إسرائيل" وكل من مصر والأردن وسوريا بعد حرب ١٩٦٧، وتوقيع مصر والأردن لمعاهدتَي الصلح مع "إسرائيل" في كامب دايفيد ووادي عربة واتفاق أوسلو مع الفلسطينيين، وأخيرًا وليس آخرًا خروج القوات الإسرائيلية من لبنان في العام ٢٠٠٠ وادعاء تطبيقها للقرار ٤٢٥ وصدور القرار ١٧٠١ في أعقاب حرب تموز ٢٠٠٦، فإن هذه التطورات والأوضاع وتداعياتها لم تنل على الإطلاق من اتفاقية الهدنة، التي بقيت تمثّل على الدوام الإطار القانوني الصحيح والوحيد المتوافر لضبط الوضع بين الطرفين، حتى مع صدور القرار ١٧٠١، فإنه قد جاء مستندًا لاتفاقية الهدنة ومكملًا لها وقد طوّر ملحق الدفاع الذي تضمنته الاتفاقية بالنسبة لحجم القوى العسكرية التي ستنتشر في الجنوب. والدليل القاطع على الثبات والاستمرارية في اتفاقية الهدنة هو وجودها في كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالوضع بين لبنان و "إسرائيل"، حيث جرى ذكر اتفاقية الهدنة كأحد المراجع التي تستند إليها تلك القرارات، وأحيانًا جرى النص بصراحةٍ على أن اتفاقية الهدنة لا تزال صالحة وواجبة التنفيذ كما في قرار مجلس الأمن الرقم ٤٥٠ تاريخ ١٤ حزيران ١٩٧٩ [١٥] وغيره.

إن هذه الأهمية التي تحظى بها اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية وثباتها واستمرار صلاحيتها لغاية اليوم، ولاعتبارها إطارًا قانونيًا لإدارة

١٥- راجع نص القرار في: قرارات الأمم المتحدة، مرجع سابق.

الوضع بين لبنان و "إسرائيل"، يدعونا ذلك بالطبع لمعرفة أسباب هذا الثبات في الاتفاقية.

إن الأسباب والدواعي التي وفّرت لاتفاقية الهدنة هذه القوة والقدرة على الاستمرار والبقاء كأداةٍ ضابطة للنزاع رغم تقادمها عديدة، وهذه أهمها: الاتفاقية جاءت مندرجة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

– الاتفاقية حظيت بتصديق مجلس الأمن.

– الاتفاقية أسست هيئة دولية لمراقبة الهدنة ولا تزال تعمل إلى اليوم.

– إن الاتفاقية كانت محايدة ووفرت عدة ضمانات للفريقَين.

وفي ما يأتي سأحاول شرح هذه الأسباب باختصار:

بالنسبة لوقوع الاتفاقية ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وكونها مصدّقة من مجلس الأمن، فلا بد من القول بأن اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية قد وُجدت أساسًا استجابة لقرار مجلس الأمن رقم ٦٢ تاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ الذي صدر بالاستناد للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

والفصل السابع، كما هو معلوم، ينص على الإجراءات التي يُخوِّل مجلس الأمن اتخاذها لمعالجة أعمال العدوان والأوضاع التي تهدد الأمن والسلام في العالم (المادة ٣٩)، وذلك وفق آلية متدرجة تبدأ باتخاذ تدابير مؤقتة (المادة ٤٠) ثم اتخاذ تدابير قسرية وزجرية تصل لحد استعمال القوة العسكرية (المادتان ٤١ و٤٢)[١٦].

والخطوة الأولى في هذه الآلية التسلسلية التي أخذها مجلس الأمن

١٦- راجع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني: https://www.un.org/en/charter-united-nations/index.html

لمعالجة الوضع الذي كان متفجرًا في فلسطين، كان إصداره للقرار الرقم ٥٤ تاريخ ١٥ تموز ١٩٤٨، الذي قرر فيه أن الوضع في فلسطين يشكل تهديدًا للسلام وفق ما تعنيه المادة ٣٩، ثم جاء القرار ٦٢ تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ كخطوةٍ ثانية وكتدبيرٍ مؤقت وفق المادة ٤٠ الذي يأمر بإقامة هدنة دائمة بين لبنان و "إسرائيل" تُحدد فيها خطوط هدنة دائمة يُمنع تجاوزها وانسحابًا وتخفيضًا لقوى الفريقَين المسلحة ضمانًا للهدنة. فاستجاب الفريقان للقرار وأنجزا اتفاقية الهدنة.

من هنا يمكن أن تُفهم أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة لمجلس الأمن، إذ إنها أتت استجابة لقراره ووفق الآلية المقررة في الفصل السابع، وهي بالتالي تمثّل رغبة وإرادة دولية أكثر منها رغبة لفريقَي النزاع اللذين انصاعا لإرادة مجلس الأمن الذي كان سيبادر لاتخاذ تدابير زجرية فيما لو لم يذعن الفريقان للقرار ٦٢. كما أن المفاوضات التي جرت لإنجاز الهدنة وتوقيع الاتفاقية في رأس الناقورة تمت برعاية ومشاركة الأمم المتحدة وتوقيع ممثلها على الاتفاقية كطرفٍ ثالث.

ولتأكيده استمرار إمساكه بالوضع والنزاع بين الدولتَين، ولاقتناعه بأهمية اتفاقية الهدنة التي أُنجزت ورعايتها وعدم السماح بمخالفة أحكامها، قام مجلس الأمن بالتصديق على هذه الاتفاقية بموجب القرار الرقم ٧٣ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١١.

فالموقع الذي تحتله اتفاقية الهدنة ضمن الفصل السابع يعطيها قوة مطلقة، ويجعل تطبيقها من قبل أطرافها إلزاميًا. أما عدم الاستجابة لشروطها أو عدم تنفيذها بالمطلق، كما هو الحال مع "إسرائيل"، فيحمّل الطرف الممتنع المسؤولية الدولية.

ومن ثم فقد تأكدت هذه الأهمية التي يوليها مجلس الأمن للاتفاقية، كأداةٍ

قانونية ضابطة للوضع بين لبنان و "إسرائيل"، من خلال عشرات القرارات التي اتخذها في أثناء تدخله لمعالجة تقلبات هذا الوضع وحتى يومنا هذا، فكان يُذكّر فيها باستمرارٍ بضرورة التقيد بأحكام اتفاقية الهدنة.

وللتأكيد أيضًا على أهميتها وعلى جديتها وإصرارها على ضبط الوضع الأمني على الحدود، فقد نصّت الاتفاقية على إنشاء لجنة دائمة لمراقبة الهدنة تتبع للأمم المتحدة هي «اللجنة الإسرائيلية – اللبنانية لمراقبة الهدنة» (The Israeli Lebanese Mixed Armistice Commission ILMAC) مهمتها الإشراف على تنفيذ الهدنة ومراقبتها، ويرأسها رئيس أركان هيئة الهدنة التابعة للأمم المتحدة الـ UNTSO[١٧] أو أحد كبار الضباط من هيئة المراقبين. وهذه اللجنة لا تزال قائمة منذ العام ١٩٤٩ حتى اليوم، وهي تعمل حاليًا في إطار قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب.

إضافة إلى هذه الأسباب الأربعة التي تعطي الاتفاقية القوة القانونية لاستمرارها، فإن الأساس الموضوعي الأكثر قوة هو التوازن والحيادية اللذان صيغت بهما الاتفاقية. وهذه الصفة مستمدة من الضمانات التي أعطتها الاتفاقية للفريقَين بالتوازي. فهي قد حرصت على احترام أمن الفريقَين والاطمئنان لعدم تعرض أي منهما لهجومٍ مسلح من الفريق الآخر، كما فرضت بشكلٍ صريح قيدًا على القوات النظامية وغير النظامية لجهة عدم اعتدائها على قوات الفريق الآخر وبشكلٍ خاص ضد المدنيين أو تجاوز خط الهدنة (أي الحدود).

هنا لا بد من الإشارة إلى مسألة أثارتها الفقرة الأخيرة المتعلقة بالضمانات التي توفرها الاتفاقية للفريقَين. هذه المسألة تتعلق بضمان

١٧- UNTSO: United Nations Truce Supervision Organization.

عدم خرق اتفاقية الهدنة، وهو أمر طُرح بقوةٍ بعد توقيع الاتفاقية مباشرة ولا يزال قائمًا إلى اليوم، وذلك بسبب الخرق الإسرائيلي المتواصل للهدنة. لكن الشيء البديهي الذي يمكن قوله، هو إن المسؤولية تقع من دون شك، وقبل أي شيء آخر، على عاتق مجلس الأمن الدولي. فالمجلس هو الذي أمر بالاتفاقية أولًا، وهو الذي صدّقها ثانيًا، وضمن استمرار العمل بها وعدم خرقها. إلا أن "إسرائيل" قد شكّلت، وللأسف، حالة خاصة وشاذة في الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي. فهي لا تهاب القرارات الدولية، وتخرق ما لا يروق لها من دون وجل. فالرعاية والدعم اللذان توفّرهما لها الدول الكبرى يبقيانها بمأمنٍ من أي عقوبة قد يفكر بها مجلس الأمن لدى خرقها قراراته كما يفعل مع غيرها من الدول.

من هنا نقول إنه لا يمكن التفكير بأي نوع من الضمانات التي تكفل عدم خرق اتفاقية الهدنة في ظل الظروف العالمية السائدة التي تتحكم فيها مصالح الدول العظمى بمصائر الشعوب.

٣ - مضمون الاتفاقية[١٨]

تتألف الاتفاقية من مقدمة (ديباجة) وثماني مواد وملحق يحدّد حجم الجيشَين اللبناني والإسرائيلي وتمركز قواهما في منطقة الحدود. وتجدر الإشارة إلى أن مسوّدة الاتفاقية قد أُعدّت من قبل الوسيط الدولي الدكتور رالف بانش، وهي مشابهة لبقية الاتفاقيات العربية – الإسرائيلية الأخرى، مع الاستثناءات التي اقتضتها الأوضاع الخاصة على الجبهة اللبنانية – الإسرائيلية. وفي ما يأتي عرض مقتضب لمضمون الاتفاقية مع الإشارة إلى النص الكامل للاتفاقية موجود في ملحق خاص في ختام هذا البحث.

١٨- راجع نص اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية في ملحق هذا البحث.

المقدمة (الديباجة): تستهل المقدمة بإشارةٍ واضحة إلى أن الاتفاقية جاءت تنفيذًا لقرار مجلس الأمن الرقم ٦٢ تاريخ ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨ المستند بدوره إلى الفصل السابع من الميثاق. هذا يقود مباشرة إلى نتيجة أن الاتفاقية نفسها باتت مستندة إلى الفصل السابع، الأمر الذي يعطيها وزنًا وأهمية بالغَين؛ ما يعني أن مخالفة أحكامها هو أمر يحرّك مجلس الأمن لاتخاذ ما يلزم من عقوبات بحق الطرف المخالف. ثم تشير المقدمة إلى أن الاتفاقية هي نتيجة تفاوض الفريقَين، أي أنها ليست مفروضة بالإكراه، وقبول الفريقَين بشروطها قد تم بصورةٍ طوعية. والأمر الثالث الذي تشير إليه الديباجة هو تروّس الأمم المتحدة للمفاوضات التي أنتجت الاتفاقية بقرارٍ من الفريقَين، ما يجعل الأمم المتحدة طرفًا ثالثًا فيها يرتّب عليها التزامات معيّنة لجهة المحافظة على الاتفاقية، كما يعطيها حقوقًا تجاه الطرفَين الآخرَين سوف تظهر في مكان آخر من نص الاتفاقية.

شرط عدم الاعتداء: نصت المادة الأولى على أربعة مبادئ تشكّل ما يمكن وصفه بشرط عدم الاعتداء، وهي: عدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية، عدم جواز القيام بأي عمل عسكري ضد مواطني الفريق الآخر وقواته المسلحة، احترام حق كل من الفريقَين بأمنه واطمئنانه إلى عدم الهجوم المسلح عليه، وأخيرًا اعتبار الهدنة خطوة لتصفية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين.

وهكذا «فإن أول تدبير نصّت عليه اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية كان وقف الأعمال العدائية. وهذا التدبير يمثّل عنصرًا دائمًا في اتفاقيات الهدنة كافة، ولو اختلف النموذج أحيانًا»[١٩]. كما أن الانطباع الذي نخرج به من نص المادة الأولى هو الطابع العسكري للاتفاقية. إذ إن المبادئ

١٩- راجع: André Gervais, Les Enseignments des Armistices Récents, Annuaire Français du Droit International, Centre National de la Recherche Scientifique, 1975, p. 99

الأربعة المشار إليها تنحصر في النواحي الأمنية والعسكرية. وهذا يدحض الموقف الإسرائيلي الذي حاول إضفاء صبغة سياسية على اتفاقيات الهدنة العربية – الإسرائيلية، ومن ضمنها الاتفاقية اللبنانية – الإسرائيلية، على أنها تكرس الاعتراف الواقعي بـ"دولة إسرائيل"، على ما ذكره عضو الوفد الإسرائيلي في مفاوضات الهدنة مع لبنان شبطاي روزين[٢٠].

الحفاظ على الحقوق القائمة: المادة الثانية، بقيت أيضًا في إطار المبادئ العامة الهادفة إلى المحافظة على حقوق الطرفَين ومواقفهما الحالية والمستقبلية، سواء في الهدنة أم في الحل النهائي للمسألة الفلسطينية. هذا الإطار الذي وضعته هذه المادة، يعطي الاتفاقية طابعًا محايدًا، يؤدي بالتالي إلى استقرار هو من صفات المعاهدات الدولية الأصيلة. من ناحية أخرى، تؤكد المادة الثانية ما جاء في المقدمة، إن المبادئ التي تنص عليها ترتكز على قرار مجلس الأمن الرقم ٦٢ تاريخ ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٨، وذلك بهدف إضفاء مرجعية مجلس الأمن وضمانته للمبادئ التي ارتكزت عليها الاتفاقية.

نظام الهدنة: المادة الثالثة نصّت على طبيعة الهدنة التي طلبها مجلس الأمن في قراره رقم ٦٢ المشار إليه أعلاه. فجاءت الفقرة الأولى لتعلن هدنة عامة بين القوات المسلحة اللبنانية والإسرائيلية، والفقرة الثانية تفصّل هذه الهدنة وتحرّم على مختلف أنواع القوى المسلحة النظامية وغير النظامية من ارتكاب أي عمل عدائي، وعدم جواز تخطّي خط الهدنة المبيّن في المادة الخامسة أو التدخل عبر المجال الجوي أو المياه الإقليمية للفريق الآخر.

خط الهدنة والحدود: المادتان الرابعة والخامسة من الاتفاقية تشكلان هدف قرار مجلس الأمن رقم ٦٢ وغايته، الذي أمر بإقامة هدنة تشتمل

٢٠- Rosenne Shabtai, Arab- Israeli Armistice Agreements, 1952, p.42.

على تحديد خطوط دائمة للهدنة لا تتجاوزها القوى المسلحة للفريقَين، وانسحاب وتخفيض للقوى المسلحة حفظًا لهذه الهدنة. لذلك وصفت الفقرة الأولى من المادة الرابعة الخط المحدد في المادة الخامسة بـ «خط الهدنة»؛ في حين جاءت الفقرة الأولى من المادة الخامسة لتنص على ما يأتي: «يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين». فالاتفاقية قد أشارت إلى الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين كخطٍ للهدنة لأن هذه الحدود واضحة ومرسّمة ولا التباس أو خلاف فيها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الأهمية القانونية المستفادة من نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة هي تكريس الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين من جهة، واعتراف "إسرائيل" بهذه الحدود بمجرد توقيعها على اتفاقية الهدنة من جهة أخرى.

يضاف إلى ما ذكر، بعض الفقرات التي نصت عليها المادتان الرابعة والخامسة تتعلقان بالسكان وتخفيض القوى المسلحة على جانبَي خط الهدنة.

العلاقة بالسكان: على الرغم من أن الهدنة التي تعقب الحروب عادة كانت تسعى لمعالجة أوضاع المدنيين الموجودين في مناطق القتال، إلا أن اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية لم تتناول في أوضاع المدنيين سوى حالة واحدة نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الاتفاقية، التي حرّمت على المدنيين اجتياز خط الهدنة المحدد في المادة الخامسة. فبسبب استمرار حالة الحرب بين لبنان و"إسرائيل"، رغم الهدنة بينهما، كان لا بد من منع المدنيين من الاقتراب من خط الهدنة أو اجتيازه.

أسرى الحرب: المادة السادسة من الاتفاقية نصت على تبادل فوري لأسرى

الحرب على أن يجري في رأس الناقورة وبإشراف الأمم المتحدة، وليشمل العسكريين الملاحقين جزائيًا أو الذين صدرت بحقهم أحكام جنائية، وعلى إعادة أغراضهم ووثائقهم وأمتعتهم الشخصية، على أن تتولى لجنة الهدنة المشتركة البحث عن المفقودين؛ وأخيرًا نصت على ضرورة العودة لاتفاقية جنيف ١٩٢٩، المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، في كل ما لم تنص عليه اتفاقية الهدنة صراحة.

لجنة الهدنة المشتركة: نصت المادة السابعة على تأليف لجنة للإشراف على تنفيذ الهدنة، فتألفت «اللجنة الإسرائيلية – اللبنانية المشتركة لمراقبة الهدنة» (The Israeli Lebanese Mixed Armistice Commission ILMAC)، لتشكل الجزء الأخير من نظام الهدنة الذي كوّنته الاتفاقية الذي أشرنا إليه أعلاه. وتتألف اللجنة من خمسة أعضاء، يعيّن اثنين منهم كل من فريقَي اتفاقية الهدنة، وتكون برئاسة رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة الـ UNTSO أو أحد كبار ضباطها. واتخذت اللجنة بموجب الفقرة الثانية من المادة نفسها، مقرّين لها، أحدهما في مخفر مستعمرة المطلة الإسرائيلي، والثاني في مخفر رأس الناقورة اللبناني. وقد أُنيط بها، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ الهدنة، صلاحية تفسير بنود الاتفاقية، وأُعطيت عدة تسهيلات لإنجاز مهماتها. واللجنة لا تزال تعمل ضمن إطار قوات اليونيفل الموجودة في جنوب لبنان اليوم.

وهكذا يمكننا أن نستنتج أن «لجنة الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية المشتركة» التي أنشأتها اتفاقية الهدنة، هي لجنة دولية بالغة الأهمية، بالنظر للصفات التي تتوافر فيها والمهمات المناط بها إنجازها. فاللجنة هي دولية تضم ثلاثة أطراف : لبنان، "إسرائيل" والأمم المتحدة؛ وهي لجنة محايدة ومتوازنة ودقيقة؛ كما أنها لجنة فعالة لامتلاكها جهازًا تنفيذيًا تنتشر عناصره ومراكزه على طول خط الهدنة؛ وهي أخيرًا تعمل بإشراف

مجلس الأمن الدولي، ما يمكّن هذا الأخير من الإمساك بالوضع بين الدولتَين ويسهّل عليه المحافظة على الأمن والاستقرار الدوليَين.

أحكام ختامية: خُتمت الاتفاقية بمجموعةٍ من الأحكام نصت عليها المادة الثامنة، تناولت إبرام الاتفاقية ومدتها وإمكانية تعديلها وعدد النسخ وإجراءات التوقيع.

ملحق الدفاع: نص ملحق الدفاع التابع للاتفاقية على تمركز قوى عسكرية ذات طابع دفاعي على طرفَي خط الهدنة، على ألا يتجاوز حجمها أكثر من ١٥٠٠ عسكري من كل طرف، مع أسلحة وتجهيزات محددة. وتتمركز القوى في الجانب اللبناني إلى الجنوب من الخط الممتد من القاسمية غربًا إلى حاصبيا شرقًا مرورًا بالنبطية التحتا، وفي الجانب الإسرائيلي إلى الشمال من الخط الممتد من نهاريا غربًا إلى ماروس شرقًا مرورًا بترشيحا والجش. إن هذا التخفيض لحجم القوى المتقابلة في منطقة خط الهدنة وتحديد نوعية أسلحتها لتقتصر على الدفاعية فقط، يهدف بالأساس إلى منع الاحتكاك المباشر واحتمال تجدد الاشتباكات وتهديد الهدنة نفسها تاليًا. إلا أن ذلك لم يمنع "إسرائيل" من استخدام قواتها المسلحة ضد لبنان في أحيان كثيرة، مما نزع عن خط الهدنة والمنطقة النصف – مجردة من السلاح قيمتهما العملية، ما جعل النص بالتالي غير واقعي.

هذه كانت أبرز عناوين المواد الثمانية التي تضمنتها الاتفاقية، وقد أوردناها بإيجازٍ وبالقدر الذي يستوجبه هذا البحث ليكون شاملًا ويلقي الضوء على هذه الاتفاقية المهمة وعلى المصلحة اللبنانية في الحفاظ عليها والدفاع عنها في كل ما يتعلق بالوضع المأزوم على الدوام في منطقة الحدود الجنوبية بسبب الأطماع الإسرائيلية. وقبل إيراد ختام هذا البحث،

سنحاول في ما يأتي إلقاء الضوء ولو باختصارٍ على مسألة المفاوضات الجارية حاليًا لحل الخلاف الحاصل بين لبنان و"إسرائيل" حول ترسيم الحدود البحرية بينهما، والعلاقة التي تربطها باتفاقية الهدنة.

الخاتمة

في الختام، وبعد أن استعرضنا الظروف التاريخية والإطار الاستراتيجي الإقليمي والدولي الذي وُلدت فيه اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية في العام ١٩٤٩؛ وبعد أن بيّنا الإطار القانوني لهذه الاتفاقية، ومرجعيتها وفق القانون الدولي؛ وبعد أن بيّنا أهميتها كأداةٍ للحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، لجهة وقوعها في الفصل السابع، الأكثر أهمية وقوة في ميثاق الأمم المتحدة، كما تبيّن لنا الأهمية المطلقة للاتفاقية بالنسبة للبنان لجهة الحفاظ على سيادته وحماية حدوده وأمنه الإقليمي وعدم التفريط بثرواته الوطنية المستفادة من نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من الاتفاقية التي تعترف بحدود لبنان الدولية، وصولًا إلى محاولات ترسيم الحدود البحرية. وفي إطار التوصية بضرورة التشدد في المحافظة على اتفاقية الهدنة، رأيت من المناسب الاستشهاد بما كتبه المغفور له الأستاذ غسان تويني في تقديمه لكتاب اتفاقية الهدنة إذ يقول: «يطيب لي – أنا بالذات – أن أؤكد، من زاوية مشاركتي في مداولات مجلس الأمن وجلساته التي تناولت الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٧٨ ثم العام ١٩٨٢، أن القرارات التي ألزمت "إسرائيل" والدول العربية عقد اتفاقات الهدنة العربية – الإسرائيلية في العام ١٩٤٨، ثم كرستها في العام ١٩٤٩، هي اليوم، بالنسبة إلى لبنان، أهم وأفعل من القرارات ٤٢٥، ٤٢٦، ٥٠٨، ٥٠٩، إلى آخر السلسلة».

نخلص من هذا كله إلى أولوية وأهمية أن يتمسك لبنان بوضوحٍ وعلى كل المستويات باتفاقية الهدنة، باعتبارها حقًا للبنان ضمنه القانون الدولي ولا يزال. فذلك يشكّل نموذجًا دوليًا في كيفية الحفاظ على المواثيق الدولية عمومًا، وعلى اتفاقيات الهدنة ذات الدور البارز في الاستقرار الدولي خاصة، على الرغم من تقادم بعضها. آخذين دومًا بعين الاعتبار الظروف التي أحاطت بنشأتها وبررتها وأعطتها الشرعية، والأسباب التي وفّرت لها الاستمرار.

ملحق:

نص اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية

اتفاق الهدنة العامة بين لبنان و"إسرائيل" ١٩٤٩[٢١]

رأس الناقورة ٢ آذار ١٩٤٩

مقدمة:

إن الفريقَين في هذا الاتفاق،

استجابة منهما إلى قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ الذي دعاهما، كتدبيرٍ إضافي مؤقّت بمقتضى المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة ومن أجل تسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، إلى التفاوض لعقد هدنة.

وحيث أنهما قرّرا الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة بصدد تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، وعيّنا ممثلين معتمدين للمفاوضة وعقد اتفاق هدنة.

فإن الممثلين الموقّعين أدناه، بعد أن تبادلوا وثائق اعتمادهم المطلق التي وجدت مستوفية الشروط كافة، اتفقوا على الأحكام الآتية:

المادة الأولى:

في سبيل تسهيل إعادة السلم الدائم إلى فلسطين واعترافًا بما للضمانات المتبادلة حول العمليات العسكرية المقبلة للفريقَين من أهمية في هذا الشأن، يؤكد هذا الاتفاق

٢١- اتفاقات الهدنة العربية - الإسرائيلية، شباط(فبراير) – تموز (يوليو) ١٩٤٩، (نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها)، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت ١٩٦٨، ص ٣٧-٤٨.

المبادئ الآتية التي ينبغي على كلا الفريقَين التقيّد بها تقيدًا تامًا في أثناء الهدنة:

يجب على الفريقَين كليهما من الآن فصاعدًا أن يحترما بكل أمانة توصية مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية.

لا يجوز للقوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية التابعة لأي من الفريقَين القيام بأي عمل عدواني أو التخطيط له أو التهديد به ضد شعب الفريق الآخر أو قواته المسلحة، مع العلم بأن عبارة «التخطيط» المستعملة في هذا السياق لا تتناول التخطيط المعتاد الذي تجريه القيادات في المنظمات العسكرية عمومًا.

يحترم احترامًا تامًا حق كل من الفريقَين في أمنه واطمئنانه إلى عدم الهجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للفريق الآخر.

تعد إقامة هدنة بين قوات الفريقَين المسلحة خطوة لا بد منها في سبيل تصفية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين.

المادة الثانية:

تنفيذًا لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، على وجه التخصيص، يؤكد هذا الاتفاق المبادئ والغايات الآتية:

يُعترف بمبدأ عدم كسب أي ميزة عسكرية أو سياسية من جراء المهادنة التي أمر بها مجلس الأمن.

ويُعترف أيضًا بأنه لا يمكن بشكل من الأشكال لأي من بنود هذا الاتفاق أن يمسّ حقوق أي من الفريقَين أو مطالبه أو مواقفه في التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين، إذ إن أحكام هذا الاتفاق مبنية على الاعتبارات العسكرية وحدها.

المادة الثالثة:

تطبيقًا للمبادئ الواردة أعلاه ولقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، أقرت بهذا الاتفاق هدنة عامة بين القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية للفريقَين.

لا يجوز لأي فئة من القوات البرية أو البحرية أو الجوية، العسكرية أو شبه العسكرية، التابعة لأي من الفريقَين، بما في ذلك القوات غير النظامية، أن ترتكب أي عمل حربي أو عدائي ضد قوات الفريق الآخر العسكرية أو شبه العسكرية، أو ضد المدنيين في الأراضي التي يسيطر عليها الفريق الآخر، ولا يجوز لها لأي غرض كان أن تتخطى أو تعبر خط الهدنة المبين في المادة الخامسة من هذا الاتفاق، أو أن تدخل أو تعبر المجال الجوي التابع للفريق الآخر أو المياه الواقعة ضمن ثلاثة أميال من الخط الساحلي التابع للفريق الآخر.

لا يجوز توجيه أي عمل حربي أو عمل عدائي من أراض يسيطر عليها أحد فريقَي هذا الاتفاق ضد الفريق الآخر.

المادة الرابعة:

يسمى الخط الموصوف في المادة الخامسة من هذا الاتفاق «خط الهدنة»، ويحدد طبقًا للغاية والقصد اللذين ينطوي عليهما قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨.

إن الغاية الأساسية من خط الهدنة هي تحديد الخط الذي لا يجوز أن تتخطاه القوات المسلحة التابعة لكل من الفريقَين.

إن تعليمات قوات الفريقَين المسلحة وأنظمتها التي تحرّم على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو دخول المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط تبقى سارية بعد توقيع هذا الاتفاق، وذلك بالنسبة إلى خط الهدنة المحدد في المادة الخامسة.

المادة الخامسة:

يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

في منطقة خط الهدنة تتألف القوات العسكرية للفريقَين من قوات دفاعية فقط كما هي محددة في ملحق هذا الاتفاق.

يتم سحب القوات إلى خط الهدنة وتخفيضها إلى المستوى الدفاعي وفق أحكام الفقرة السابقة خلال عشرة أيام من تاريخ توقيع هذا الاتفاق. وكذلك يتم في المدة عينها نزع الألغام من الطرق والمناطق الملغومة التي يخليها كل من الفريقَين، وإرسال المخططات التي تبين مواقع حقول الألغام إلى الفريق الآخر.

المادة السادسة:

يجرى تبادل أسرى الحرب الذين يحتجزهم أي من الفريقَين والتابعين للقوات المسلحة النظامية أو غير النظامية للفريق الآخر، كما يأتي:

يجرى تبادل أسرى الحرب تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها في المراحل.كافة يجرى التبادل في رأس الناقورة خلال أربع وعشرين ساعة من توقيع هذا الاتفاق.

يشمل تبادل الأسرى هذا، أسرى الحرب الملاحقين جزائيًا وكذلك الذين صدرت بحقهم أحكام جنائية أو غيرها.

تُردّ إلى أسرى الحرب المتبادلين الأشياء ذات الاستعمال الشخصي والأشياء القيمة والرسائل والوثائق ومستندات الهوية وسواها من الأمتعة الشخصية أيًا كان نوعها، وإذا كان الأسرى قد هربوا أو توفوا ترد إلى الفريق الذي ينتمي هؤلاء إلى قواته المسلحة.

الشؤون كافة التي لم يرد عليها نص صريح في هذا الاتفاق تقرر وفق المبادئ الواردة في الاتفاقية الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والموقعة في جنيف في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٢٩.

تتولى لجنة الهدنة المشتركة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية البحث عن المفقودين، من عسكريين ومدنيين، داخل المناطق التي يسيطر عليها كل من الفريقَين، وذلك لتسهيل تبادلهم على وجه السرعة. ويتعهد كل فريق بأن يقدّم للجنة كل تعاون ومساعدة في القيام بهذه المهمة.

المادة السابعة:

تشرف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق لجنة هدنة مشتركة تتألف من خمسة أعضاء يعين اثنين منهم كل من فريقَي هذا الاتفاق، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو أحد كبار الضباط من هيئة المراقبين في تلك المنظمة يعينه رئيس الأركان المذكور بعد التشاور مع فريقَي هذا الاتفاق.

يكون مقر لجنة الهدنة المشتركة في مخفر الحدود إلى الشمال من المطلة، وفي مخفر الحدود اللبناني في الناقورة، وتجتمع اللجنة في الأماكن والأوقات التي تراها ضرورية لتصريف أعمالها بصورةٍ فعالة.

تعقد لجنة الهدنة المشتركة اجتماعها الأول بدعوةٍ من رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز أسبوعًا واحدًا من توقيع هذا الاتفاق.

تكون قرارات لجنة الهدنة المشتركة بالإجماع كلما تيسّر ذلك، وإلا اتخذت القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين المقترعين.

تضع لجنة الهدنة المشتركة القواعد الإجرائية التي تتبعها. ولا تجتمع إلا بناء على دعوة يوجهها رئيسها إلى الأعضاء بحسب الأصول. ويكتمل النصاب بحضور أكثرية أعضائها.

تكون للجنة سلطة استخدام المراقبين من بين المنظمات العسكرية التابعة للفريقَين، أو من بين عسكريي هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، أو من كلتا الجهتَين، بالعدد الذي يُعد ضروريًا للقيام بمهماتها. وفي حال استخدام مراقبي الأمم المتحدة

لهذه الغاية فإنهم يظلون تحت قيادة رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة. أما المهمات ذات الطابع العام أو الخاص التي تستند إلى مراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة فتكون خاضعة لموافقة رئيس أركان الأمم المتحدة أو ممثله المعيّن في اللجنة أيهما كان متوليًا رئاستها.

تُحال بشكلٍ فوري المطالب أو الشكاوى التي يتقدم بها أي من الفريقَين، والمتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق، إلى لجنة الهدنة المشتركة بواسطة رئيسها. تتخذ اللجنة بشأن هذه المطالب أو الشكاوى الإجراءات التي تراها مناسبة، وذلك بواسطة أجهزة المراقبة والتحقيق لديها، بغية الوصول إلى تسوية عادلة مقبولة لدى الفريقَين.

إذا اختلف على تفسير معنى بند معين من بنود هذا الاتفاق، عدا المقدمة والمادتَين الأولى والثانية، يعمل بتفسير اللجنة. ويجوز للجنة، بمحض تقديرها وكلما دعت الحاجة، أن تقترح على الفريقَين من وقت إلى آخر تعديلات في أحكام هذا الاتفاق.

ترفع لجنة الهدنة المشتركة إلى كلا الفريقين تقارير عن أعمالها كلما رأت ذلك ضروريًا. وترسل صورة عن كل من هذه التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإحالتها إلى الإدارة أو الوكالة المختصّة في الأمم المتحدة.

يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية التنقل والوصول في المناطق المشمولة بهذا الاتفاق إلى المدى الذي تراه اللجنة ضروريًا، على أنه في حال اتخاذ اللجنة هذه المقررات بأكثرية الأصوات، يستخدم مراقبو الأمم المتحدة وحدهم.

توزع نفقات اللجنة، غير تلك العائدة إلى مراقبي الأمم المتحدة بين فريقَي هذا الاتفاق بالتساوي.

المادة الثامنة:

لا يخضع هذا الاتفاق للإبرام، بل يصبح نافذًا فور التوقيع عليه.

حيث أن هذا الاتفاق قد جرت المفاوضة فيه، وعقد استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ الذي دعا إلى إقرار هدنة لدرء الخطر الذي يهدد السلم في فلسطين ولتسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، فإنه يبقى نافذًا حتى الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقَين، باستثناء ما ورد في البند ٣ من هذه المادة.

يجوز لفريقَي هذا الاتفاق بالرضى المتبادل تعديله هو أو أي من أحكامه ويجوز لهما وقف تطبيقه، فيما عدا المادتَين الأولى والثالثة، في أي وقت. وإذا لم يتوصل إلى رضى متبادل، وبعد أن تكون قد أنفقت سنة واحدة على وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ من تاريخ توقيعه، يجوز لأي من الفريقَين أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة دعوة ممثلي الفريقَين إلى مؤتمر غايته مراجعة أو تعديل أو تعليق أي من الأحكام الواردة في هذا الاتفاق باستثناء المادتَين الأولى والثالثة. ويكون الاشتراك في مؤتمر كهذا إلزاميًا للفريقَين.

إذا لم يسفر المؤتمر المشار إليه في البند ٣ من هذه المادة عن حل متفق عليه لنقطةٍ مختلف عليها، جاز لأي من الفريقَين أن يرفع الأمر إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة طلبًا للحل المنشود على أساس أن هذا الاتفاق إنما عقد استجابة لقرار مجلس الأمن في سبيل إقرار السلم في فلسطين.

وقع هذا الاتفاق على خمس نسخ، يحتفظ كل فريق بنسخة، وتسلم نسختان إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإرسالهما إلى مجلس الأمن وإلى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة ونسخة إلى الوسيط لفلسطين بالوكالة.

كتب في رأس الناقورة في الثالث والعشرين من شهر آذار/مارس سنة ألف وتسعمئة

وأربعين بحضور المندوب الشخصي لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين بالوكالة ورئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

عن حكومة"إسرائيل"	عن حكومة لبنان
تواقيع: المقدّم مردخاي ماكليف	تواقيع: المقدّم توفيق سالم
يهوشوع بلمان	الرائد ج. حرب
شبطاي روزين	

ملحق تحديد قوات الدفاع

أولًا: إن قوات الدفاع العسكرية المشار إليها في البند ٢ من المادة الخامسة يجب ألا تتجاوز ما يأتي:

في ما يتعلق بلبنان:

كتيبتان وسريتان من مشاة الجيش اللبناني النظامي، وبطارية ميدان مؤلفة من ٤ مدافع، وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة مصفحة خفيفة مجهزة بالرشاشات و٦ دبابات خفيفة مجهزة بمدافع خفيفة (٢٠ سيارة)

المجموع: ١٥٠٠ من الضباط والأفراد المجندين.

لا يجوز استخدام أي قوات عسكرية غير تلك المذكورة في البند (أ) أعلاه إلى الجنوب من الخط العام الممتد من القاسمية إلى النبطية التحتا وحاصبيا.

في ما يتعلق بإسرائيل:

كتيبة واحدة من المشاة، وسرية مساندة واحدة مع ستة مدافع هاون وستة

رشاشات، وسرية استكشاف واحدة مع ست سيارات مصفحة وست سيارات جيب مصفحة وبطارية واحدة من مدفعية الميدان بأربعة مدافع، وفصيلة واحدة من مهندسي الميدان ووحدات إدارية للتموين والتجهيزات، على ألا يتعدى المجموع ١٥٠٠ من الضباط والأفراد المجندين.

لا يجوز استخدام أي قوات عسكرية غير تلك المذكورة في الفقرة (٢، أ) أعلاه إلى الشمال من الخط العام الممتد من نهارية إلى ترشيحا والجش وماروس.

ثانيًا: لا تفرض أي قيود على تنقلات أي من الفريقَين في ما يتعلق بتموين هذه القوات الدفاعية و/أو تحركاتها وراء خط الهدنة.

المراجع

– أيوب، عفيف: قرارات ومقررات مجلس الأمن الدولي حول لبنان / ١٩٤٦ – ١٩٩٠، دار الخلود، بيروت ١٩٩١.

– تويني، غسان: أتركوا شعبي يعيش، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٤٨.

– تويني، غسان: القرار ٤٢٥/ المقدمات، الخلفيات، الوقائع، والأبعاد، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٦.

– حمداوي، سامي (إعداد)، يوسف صايغ (تحرير): ملف القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية – سلسلة أبحاث فلسطينية رقم ٧.

– حيدر، محمود: لبنان في تحولات المشروع الإسرائيلي، منشورات المجلس الثقافي الجنوبي.

– خليفة، عصام: لبنان الحدود والمياه (١٩١٦ – ١٩٧٥)، بيروت ١٩٩٦.

– سويد، ياسين: عملية الليطاني، نظرة استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ١٩٩٢.

– مراد، أنطوان: حقوق بين الخطوط / الحدود اللبنانية الجنوبية / تحوّلات تاريخية وإشكاليات حدودية، د. ن.، ٢٠٢٠.

- Frederick C. Hof, Galilée Divided, The Israel – Lebanon Frontier, 1916-1984, West View Press

- André Gervais, Les Enseignments des Armistices Récents, Annuaire Français du Droit International, Centre National de la Recherche Scientifique 1975

Shabtai Rosenne, Arab-Israeli Armistice Agreements, 1952

ملفات ووثائق

– قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٣.

– ملف الاعتداءات الإسرائيلية ١٩٤٩ – ١٩٨٥، المركز العربي للمعلومات، ط١، بيروت ١٩٨٦.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

سلاحٌ آخر: لمَ يُعتبر الاتصال الاستراتيجي سلاحًا رئيسيًا في العمليات العسكرية التقليدية وغير المتماثلة؟

الرائد غوز كورزيغا ٧٨

التضخم المفرط المتكرر في لبنان... أي دروس للسياسة النقدية؟

د. سهام رزق الله ٨٠

سلاحٌ آخر: لمَ يُعتبر الاتصال الاستراتيجي سلاحًا رئيسيًا في العمليات العسكرية التقليدية وغير المتماثلة؟

الرائد غوز كورزيغا*

لا يمكن للمرء الإحجام عن التواصل سواء في محاربة داعش في صيف العام ٢٠١٧، أو الأشخاص المشتبه بارتكابهم أعمالًا إرهابية، أو جائحة فيروس كورونا والكارثة الإنسانية في العام ٢٠٢٠؛ اكتشف الجيش اللبناني الحاجات المتعلقة بالأنشطة الإعلامية واهتمَّ بها. مع اقتران هذه الأنشطة بالأنشطة العملانيّة، يُنتِج أسلوب "الاتصال الاستراتيجي" (ستراتكوم) أثرًا كبيرًا يُعتبر أعظم بكثير من مجموع أجزائه. في هذا المقال نناقش ماهية الاتصال الاستراتيجي وأفضل السبل لاستخدامه.

ستراتكوم: هو تعزيز المصالح الوطنية من خلال استخدام جميع وسائل الدفاع بشكل متناسق للتأثير في مواقف الناس وسلوكهم.

هناك عنصران رئيسيان لتحقيق ذلك: الاستخدام المنسَّق لجميع القدرات، والغاية المرجوة هي إحداث تغيّر في السلوك. فسلوك الناس هو المفتاح إذ إنّهم من يخوضون الحروب، حتى في أكثر المقاربات كلاسيكيّةً (على نهج كلاوسفيتز) حيث الحرب استمرار للسياسة، والناس هم من يقررون تلك السياسة. على المستوى التكتي، الجنود بشر ويمكن إقناعهم على هذا الأساس. إنّ تركيز قدراتنا في التأثير على تلك السلوكيات يؤدي إلى تحجيم صراع مكلف أو حتى تجنّبه.

يكون تأثيرنا أكبر في مواقف الآخرين وسلوكهم إذا كانت أفعالنا وكلماتنا تحمل المعنى نفسه. لا يلزمنا التحدث لإرسال رسالة. إنّ تركيز دبّابات عند الحدود مع دولة أخرى يوصِل رسالةً بالغة القوة مفادُها "لا تقترب"، بفاعليّة

---

*ضابط في الجيش البريطاني

تتجاوز أي بيان شفهي. لذلك، يجب أن يكون استخدام جميع قدراتنا متزامنًا ومتناسقًا.

في كل ما نقوم به، كعسكريين محترفين، يجب أن نتأكد من أنّنا نتعامل مع كل قضية بجميع الإمكانات المتاحة لنا. على المستوى الوطني، لا تقتصر هذه القدرات على القوة العسكرية، بل تشمل القدرات الاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية والمادية التي تمثّل "روافع" القوة الوطنية. يجب استخدام هذه الروافع بتنسيق النشاطَين العملاني والمعلوماتي عبر الأفعال والكلمات والصور.

وبالتالي، فإن نجاح هذه الأساليب يعتمد على الفهم الشامل للأشخاص الذين نحاول التأثير عليهم، وعلى فاعلية أساليبنا في تغيير سلوكهم. نقوم بذلك من خلال دراسة بيئة المعلومات التي يعيشون ضمنها – من سيتلقّى رسالتنا وكيف – ومدى قدرة الجمهور على تلقي المعلومات التي ترده وكيف يتصرف بناءً عليها. الهدف هو التغير السلوكي من خلال الإدراك. هناك عبء كبير على القسم الثاني (قسم الأمن والتوجيه) وعلاقة وثيقة بين أولئك الذين يخططون وينفذون هذا النشاط، والاطلاع على النشاط هو أمر ضروري.

نحن، كعسكريين محترفين، يجب أن نتأكد من أننا نستخدم جميع روافع القوة بشكل متناسق، لتحقيق التأثير الأقوى. ذلك يجعلنا في نهاية المطاف أكثر نجاحًا في ساحة المعركة، ويحدّ من الحاجة إلى الاشتباك الميداني، ويحفظ أمن جنودنا ومجتمعاتنا.

التضخم المفرط المتكرر في لبنان... أي دروس للسياسة النقدية؟

د. سهام رزق الله

يتكرر التضخم المفرط في لبنان من جديد بعد التجربة الأولى التي شهدتها فترة الحرب اللبنانية في الثمانينيات، ودفعت اللبنانيين إلى الهرب من الليرة اللبنانية واستبدالها تلقائيًا بالدولار الأميركي، سعيًا للمحافظة على القدرة الشرائية لمدخراتهم، إلى أن توسّعت الدولرة واعتمد المصرف المركزي سياسة ربط العملة الوطنية بالعملة الأجنبية إلى جانبها بشكلٍ تلقائي.

أما اليوم فالتضخّم المفرط ينتج عن اجتماع عدة عوامل، من بينها تسييل الدين العام الذي يملكه بشكلٍ رئيس النظام المصرفي، والذي أعلنت الدولة عجزها عن سداده، وارتباط التضخم المفرط بشكلٍ أساسي "بالتضخم المستورد" الذي يتضاعف مع أزمة العملة التي نواجهها اليوم مع سقوط سياسة ربط سعر الصرف المتبعة منذ ١٩٩٧.

ولكن بعد استنزاف الاحتياطي بالعملات الأجنبية وانكشاف المصارف على دين الدولة وخاصة منها على الأوروبوند (الدين بالدولار الأميركي)، وعلى الاكتتاب بشهادات إيداع المصرف المركزي بالدولار الأميركي، فقدت دولرة الودائع ميزتها بحماية القدرة الشرائية للمودعين، لا بل دفعت المصارف على حصر سحب الودائع بالليرة اللبنانية، بما هو نقيض نتائج تجربة الثمانينيات، فازداد ضخ السيولة بالليرة اللبنانية وتضاعف معه التضخم المفرط. أما اليوم فالبحث يتناول مختلف البدائل عن سياسة ربط سعر الصرف لا سيما منها إمكانية استهداف التضخم، وتوسيع نطاق التدخل في سوق القطع، إنشاء مجلس النقد، والدولرة الكاملة سعيًا لحلولٍ مستدامة.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N°115 - January 2021

Navy Forces

The military navy force is a subject of great attention in world countries. It previously represented a symbol of imperial expansion and control over navigation routes and the expansion of the army deployment zone. It was also a symbol for protection of regional waters as well as the oil, gas and other natural resources they contain.

Despite the fact that empires in their historical sense have faded away, and that several military concepts have changed due to technological progress and the alteration of many principals within the relations between countries since the beginning of World War II up until nowadays, seas still hold their strategic importance, around which the policies of countries and doctrines of armies revolve. They hold an importance due to which negotiations are made and equipment plans are prepared, for it is not possible for a country to control its borders and preserve its security and stability as well as fully benefit from its resources unless it developed its capability on land and at sea in parallel.

As for Lebanon, this principle acquires a special meaning for several reasons, the most prominent of which is the length of the coastline in relation to the area of the country, the size of the natural resources that our territorial waters hold, the danger of the Israeli enemy and its historical greed in our land and waters and its continuous violations of Lebanese sovereignty by land, sea and air, and the constant threat to the economy and internal stability due to infiltration and smuggling attempts by sea.

For those reasons, LAF pays utmost attention to controlling maritime borders and confronting Israeli greed by sea with the available capabilities, and in accordance with the national interest and international laws. The LAF always aims to bring in the latest naval equipment such as boats and weapons, as well as professional training for officers and soldiers in the navy forces. There is no doubt that the indirect technical negotiations to demarcate the maritime borders are largely part of this same goal, so as to keep Lebanon's rights a top priority without conceding any part of it.

It is another side of the military duty, which the army undertakes with determination and steadfastness, without stopping at the limits of current capabilities, looking forward to a future in which our sons benefit from the goods of their land, realize their hopes, and enjoy tranquility and peace.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Melhem Najem
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editorial Secretary: SGT. FC. Jihane Jabbour
Graphic designer: Ghadir Sobh Toufaily
Proofreader: Mirey Chahine Doghmen

Writer's Guidelines

1- The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.

2- Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.

3- All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.

4- All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.

5- The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.

6- All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.

7- The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.

8- The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

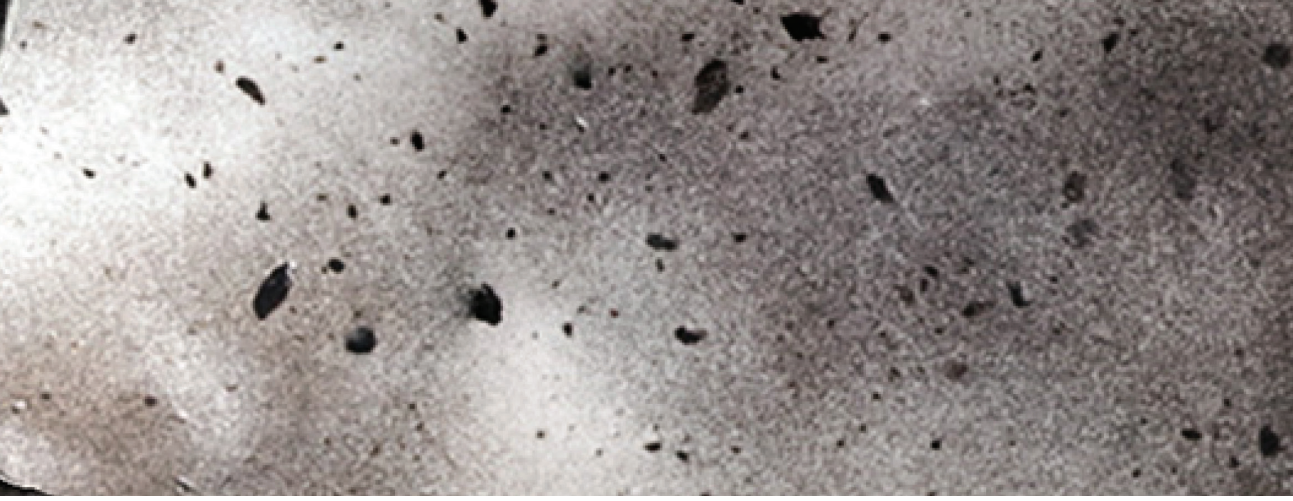

Contents

N°115 - January 2021

Adding to the Armoury: Why Strategic Communication is a key weapon in both conventional and asymmetric military operations

Major Guz Kurzeja *5*

L'Hyperinflation répétée au Liban... quelle leçons monétaires?

Dr. Siham Rizkallah *31*

Abstracts..... *54*

Résumés..... *59*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Adding to the Armoury: Why Strategic Communication is a key weapon in both conventional and asymmetric military operations

Major Guz Kurzeja*

Introduction

The extremely successful Lebanese Armed Forces operation against Daesh in summer 2017 highlighted areas of great capability, and demonstrated that the non-traditional fields of military activity can be just as powerful as artillery and infantry. Media engagement and international reporting of the events internationally have shown that the effect of military action can extend well beyond those directly involved in the hostilities. This wider effect is necessarily facilitated through the information environment and supports the narrative of the conflict from the perspective of those who exploit it most successfully. Military activity within the information environment is therefore contributory to physical activity and as such must be properly coordinated to achieve maximum effect.

* *Officer in the British Army*

The UK military definition of Strategic Communication (StratCom) is 'advancing national interests by using all Defence means of communication to influence the attitudes and behaviours of people'.[1] It's broadly in line with the NATO definition of Strategic Communications: 'the coordinated and appropriate use of NATO communications activities and capabilities in support of Alliance policies, operations and activities, and in order to advance NATO's aims'.[2] Both of these definitions include reference to means of communication. So, what are Defence's means of communication? They obviously include traditional and digital media: newspapers, radio, television, blogs, Twitter, Facebook etc., but also includes everything people see us do. Physical actions often tell people more about our intent than our words ever could, and with significantly more potency. It could be said therefore that both definitions include superfluous words. If all our activities communicate to those that experience them, then all our activities are 'means of communication'. The key is that all these means are integrated to ensure that one coherent message is told by all levers of defence. Therefore, perhaps the definition should more accurately state that StratCom is:

Advancing national interests through cohering use of all Defence means to influence the attitudes and behaviours of people

Another thing to consider is how to influence behaviours… Behaviour, that is what human or group of humans do, is based upon a whole range of both internal and external factors, be they physical, mental or environmental. There are numerous models that attempt to explain the decision-making processes behind human behaviour; but the agreed underlying psychological components of it are perception, learning, attitudes and motives.[3]

1- (Development, Concepts and Doctrine Centre 2012, 1-1)

2- (NATO StratCom Center of Excellence n.d.)

3- (Bell. D. 1988)

In order to show that StratCom is a key weapon for the military in both conventional and asymmetric operations, this paper will outline the enormous benefit of an integrated StratCom approach to military operations. It will therefore consider the ability of StratCom to change the behaviours of people, including the risks of getting it wrong; the most critical concepts in the employment of StratCom in both conventional and asymmetric operations, with supporting vignettes and counter arguments; before outlining the principle steps in the application of StratCom to any military operation.

Some would argue that it is not the military place to be conducting any form of communication activity, that the military's purpose is to fight and therefore diplomacy and military activity should be well separated.[4] But that would be misunderstanding the role of the military. The more Clausewitzian approach is to state that war is a natural extension of politics.[5] The military is not there simply to fight once our interests are threatened, but to protect our interests from being threatened. On an international stage of continuous conflict, often below the threshold of NATO Article 5 or a UN Security Council mandate, the military must be constantly vigilant and prepared to protect a nation and ally's sovereignty, integrity and, most importantly, its people, against a myriad of threats that traditionally were not its concern. To do so it must utilise every lever at its disposal.

We cannot, not communicate…

Everything is StratCom: 'One cannot not communicate.'[6] That is not the same as 'we must communicate'. The latter implies we have a choice. We do not. Everything we do and do not do,

4- (Lemmon 2014)

5- (von Clausewitz 1908)

6- (Watzlawick 2011, 30)

everything we say and do not say, tells the audience something. If we do not engage on a topic we are telling the world we do not care about them. If we move forces from one place to another, we are signalling intent. We are telling the new location's friendly population that we are there to protect them, and we are telling the hostile population that we are there to oppose them. Equally, we are telling the friendly population of the area from where we withdrew our force something, and dependent on how we do it, that message might be that they are now safe and no longer need us. Or it may be that we no longer care. Our actions speak louder than our words. With that declaration, it becomes clear that what we do and say must communicate a coherent message and be tailored to its audience. The narrative of our actions must be consistent. Any 'say-do' gap will undermine our credibility as a trusted source.[7]

Importantly if we do not consider the use of StratCom, we will lose the battle of narratives, because our enemies are using it against us. "We use information to explain what we're doing on the ground. The enemy does the opposite – they decide what message they would send, and then design an operation to send that message."[8] Organisations such as Daesh have become masters of combining media operations and physical activity for maximum effect, and have proven its success and worth on the battlefield.

Traditional use

StratCom has long been an integral part of conventional operations. All militaries use it, perhaps without even knowing they are doing it. Let us consider an artillery strike: those effected are not limited to those within the fragmentation radius. All those who witness the strike, see its aftermath or hear of its

7- (Defence 2012)

8- (Kilcullen 2009)

effects are affected. They may choose to lay down their weapons and surrender, or flee. They may experience increased fear in the face of additional bombardment. We may be able to assume that message will be passed among the enemy ranks freely. If not we can help that through firepower demonstrations, a show of force, leaflets or broadcasts. Conversely, not all reactions will be ones we would hope for. Such bombardment may cement their resolve, particularly when facing a more fanatical foe. There will equally be an effect on our own troops. They may see our overwhelming firepower or surgical precision and be emboldened to fight the enemy. Equally our supporters at home may consider the violence unnecessary and their support for our efforts may fade.

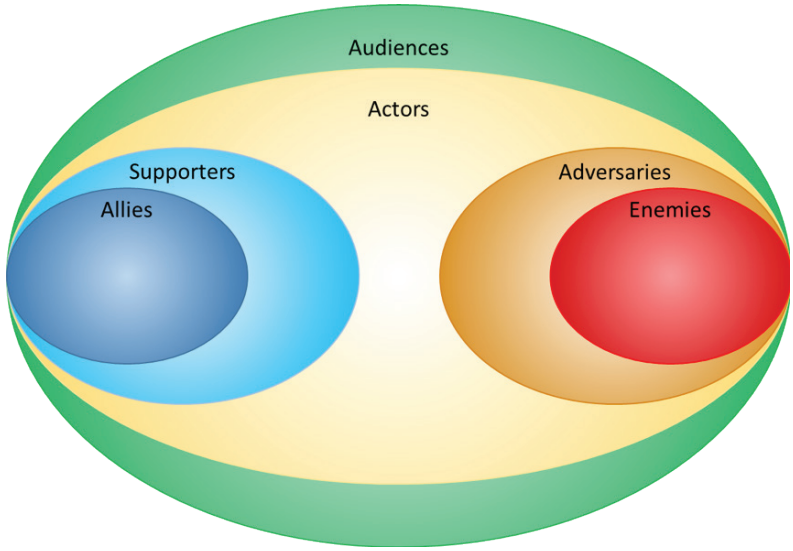

Audiences

All those who witness, feel the effects of, or are influenced by our statements and actions (collectively called "activity") are the audience. Some of those will not react to our activity, they may be disinterested, or undecided, but whatever their reason, they do not act based on that action. They are still relevant to the

attainment of our objectives by virtue of their ability to act even if they choose not to. Our aim may be to ensure they choose not to. Within the audience will be a smaller group who do decide to act – the actors. That action may be physical, or purely in the information domain. It may be supportive of our efforts; it may be against them. It may be totally agnostic of our aims such as criminal activity and influential journalistic reporting – that is not to imply that those groups have anything else in common… Some of those actors will want to see us succeed, they are the supporters; some will want to see us fail, they are the adversaries. They may provide propaganda, funding, logistical or other support short of combatants. Those involved in direct hostilities are either allies or enemies.[9] And it is more complicated yet, as each of those groups is made up of many sub-groups that may have differing aims, influences and capabilities. Each of these will respond differently to a message, and therefore require a message tailored to them.[10] These groups are also not fixed into position. It can be very easy for an individual or a group to cross those divisions and move from one area to another. Arguably this is our primary aim: to move those on the right of the above diagram as far to the left as we can push them[11].

But it is not enough to simply identify the audiences, we must understand them and their intent. Once we do, and we understand the nature of StratCom, we can learn much more from their actions and words. What are they giving away through their actions that they try to hide with their words? As a recent example, a Russian General told a western liberal newspaper that Russia's military is more afraid of British light infantry troops than of nuclear weapons.[12] While it is possible that he let slip

9- (British Army 2017, 4-2)

10- (Grassegger 2017)

11- (British Army 2010, 3-7)

12- (Galeotti 2018)

something he should not, it is more credible, given Russia's media savvy military and the chosen newspaper's leaning on the UK's nuclear deterrent, that the Russian General was commanded to tell a western newspaper exactly what they wanted to hear. Russia's actions tell us more. It is likely we can learn more from what threat they prepare to face through training and capability procurement and development. The Russians are training with tanks and heavy long-range artillery, they maintain a large submarine fleet and their own very expensive nuclear weapons...[13] In a world of discretionary conflicts and highly constrained economies, where our opponents are spending their money is often the most telling. Follow the money!

The finest example of a StratCom effect is that of deterrence. Deterrence is a change in behaviour of a targeted group of people through military activity that communicates an intent and a credible capability.[14] As such deterrence is a communication effect that can only be achieved by the military. It could be argued that deterrence could be achieved even if the threat of military force was unfounded in capability. But many behavioural scientists would disagree. Known as Information Asymmetry, because the defender knows that the threat of force is not supported by physical capability, the behaviour of the defender would be affected. That behavioural change will be recognised by the opponent (consciously or not), and will alter their perceptions and in turn their behaviour[15].

There are two types of deterrence: that which aims to influence through fear of punishment, and that which attempts to deny the coveted object from the aggressor.[16] The first relies on the threat of retribution being credible in the eyes of the aggressor. That

13- (Arms Control Association 2018)

14- (van der Putten 2015)

15- (Jackson 2011)

16- (Mitchell 2015)

retaliation need not be military, it could also be economic such as the sanctions applied to Iraq prior the 2003 US led invasion. Either way, the aggressor must believe that the defender has both the capability and intent to carry out a retaliation against either their people or their economy so severe as to make the aggression too painful. It is therefore very difficult to apply deterrence through punishment to a non-state actor as they rarely have legitimate financial backing or a recognised populous, and their forces are often fanatical.[17] In this case the intent must be clearly demonstrated by all representing that nation. When President Obama came into office after President Bush, he stated clearly "I will not send our troops into harm's way unless it is truly necessary, nor will I allow our sons and daughters to be mired in open-ended conflicts". This was seen by some to indicate that his threshold for conducting military action would be much higher than that of his predecessor. Some might argue that this gave freedoms to a few international actors to push the boundaries, safe in the knowledge that the US would not intervene. It has also been argued that this lack of early intervention is a contributory factor for the current situation in Syria.[18] This undermined the US's tough stance on defence and made the US military's job harder over all. At a human level, the actions of nations within the international rules based system can be compared to those of individuals within society. Studies conducted into the effectiveness of tougher sentencing on crime rates indicate that harder sentences do not feature in a criminal's thought process or rationale for committing crimes. This assumes that this is a rational decision to be made, but often the conduct of the crime is the result of a series of previous decisions that have led to an inevitable choice. Since these criminals are acting on short term drivers, any future punishment is not relevant, even ones as

17- (van der Putten 2015)

18- (Lemmon 2014)

extreme as the death penalty. But rational decisions are still made. Burglars will usually avoid properties that are occupied to avoid conflict as the outcome of such an encounter is undeterminable. The criminal avoids the conflict, not the punishment.[19] This theory can be elevated to consider the conflict of military action. Therefore, deterrence by punishment is undermined as a concept.

The second method of deterrence is through denial: making the seizing of the coveted object too painful to the aggressor. This is often the better option for smaller nations, thanks to the lack of a requirement to conduct expeditionary operations, or those with weaker economies where sanctions would not be painful enough to the aggressor.[20] Any cost/benefit analysis requires an in depth understanding of the aggressor's rationale for acting. Ultimately understanding what the 'benefit' is. In some cases, the benefit may be simply to be seen as the aggressor. After Israel's victory in the 1967 Yom Kippur war, many Arab nations felt their reputations on the international stage had been damaged. A joint offensive between Syria and Egypt against Israel was designed less to defeat Israel, but to demonstrate military strength and intent. In this case the "benefit" is not in a victory, but in conducting the battle and therefore denying Israel the reputation of the region's most capable military power, deterring them from future aggression. Despite losing the war (albeit gaining the Sinai) Egypt's standing on the international stage did benefit from the conflict.[21] Denial is therefore predicated on a thorough understanding of our adversary's threshold for acceptable losses.[22] Where those losses may be physical, through the destruction of forces; economic, through the cost of such an assault; or reputational, through undermining the attacker's intended status gains. These, like

19- (Koerth-Baker 2016)

20- (Mitchell 2015)

21- (Horvits 1993)

22- (Mitchell 2015)

all, effects are more powerful when combined and as such a multifaceted approach to tackling the aggressors.

By employing deterrence a nation can use StratCom to reduce the number of times that physical intervention is required, preserving its forces for more critical battles. In order to maximise impact, all activities need to be integrated and coordinated in time and space, while contradictory messages must be avoided.

It must be remembered that physical activity, including lethal acts, have a huge information effect. In 1863 the US Civil War was raging; the Confederate Armies of the South were marching north defeating the Northern Union Armies time and again. The Union Armies made a stand at Chancellorsville in Virginia to stop their advance. The Unionists lined up their 134000 men in well prepared defensive positions in front of the advancing 60000 Confederate troops. The Confederate troops had suffered a difficult winter and their commander, General Lee, had been forced to split his troops and sent some foraging for supplies. When faced with this overwhelming number of soldiers Lee decided to again split his troops. He remained in front of his enemies while his second in command, General Jackson, took half his forces on a bold flanking manoeuvre to the end of the defensive line. From an oblique angle, he attached the end of the defensive line. The orientation of the defensive positions afforded the Union forces no protection and the first division was overcome in minutes. The speed and ferocity of the attack was such that the second division broke and fled before being decisively engaged. This triggered a chain reaction and many of the Union formations followed suit and fled the battle field. The physical act of destruction had a clear information effect on those that witnessed it[23].

These examples show that the military can have a significant

23- (Sears 1998)

effect in both defensive and offensive action through its ability to wield force and communicate. That effect is significantly enhanced through the combination of methods. However, they must be carefully coordinated to ensure they are understood by our opponent and therefore gain maximum effect.

Unconventional application

Use of StratCom in counter-terrorism operations can be equally effective, although the nuances of the target audiences make the process more complex. It is not just the fighting forces, or the political backers we must now consider, but also the individuals caught in the middle. Those individuals who the violent extremist organisations are trying to recruit into their ranks are the new key terrain[24].

The most obvious current example of the use of StratCom in this environment is the Counter Daesh Communication Cell, part of the Global Coalition against Daesh, who have worked tirelessly to defeat Daesh in the information space and to reduce their ability to recruit and gain support through their propaganda. In the early days, the Daesh tactic of "weaponizing the media", along with their promises to create a caliphate and their military successes, turned them into a globally recognised brand. Videos of their military successes against Iraqi Security Forces provided a significant boost to Daesh's online recruitment campaign[25].

That brand was based on the concept of providing a physical caliphate within which they care for their people who would live peaceful lives under Sharia Law, using the themes of Success (Military), Statehood (Caliphate) and Supremacy (Champion of all Sunnis)[26].

Reports emerging from within their brutal regime showed that

24- Any area which affords a marked advantage to either combatant. (British Army 2014, 3-14-3)

25- (Chugg 2018)

26- (Michael 2018)

to be a false claim. Their subjects were starving, exposed to intense brutality and violence, and constantly living in fear. Rather than amplify Daesh violence, atrocities and brutality, the Coalition used the media to demonstrate the gap between what Daesh had promised through its propaganda and the reality of what life was truly like under their rule. This was the Coalition's primary tactic. They focused on amplifying first hand testimonies from those fighters and supporters disillusioned with Daesh based on their front-line experience to demonstrate Daesh failure: failure to win battles and keep territory; failure to provide basic necessities such as food and water; failure to act in the interests of the Sunni communities it claimed to protect[27]. "The narrative has, indeed, changed. Following the fall of Mosul in Iraq and Raqqa in Syria, Daesh has, for some time now, been seen globally as a failing, disintegrating organisation."[28] Demonstrated not least by the disappearance of their flagship magazine 'Dabiq' since the loss of the town[29].

Organisations such as Daesh need a strong presence and brand in order to recruit more followers to their cause. Activity within the information domain will attract some, but it must be supported by successes in the physical world; people will want to support a winning team[30]. While there is no one single profile for a supporter of an organisation like Daesh, there are commonly identified drivers of radicalisation: "Ideas, Violence, People, Needs, and Grievance"[31]. Ideas refers to an extremist's or an extremist organisation's specific and unique ideology. Use of such a "single narrative" to justify, recruit and motivate is near universal among extremist groups[32]. Al Qaeda for example,

27- Ibid

28- (Chugg 2018)

29- (Michael 2018)

30- Ibid

31- (Neumann 2017, 17-18)

32- (Allan 2015, 6)

claim that the historic and continued oppression of Muslims by the West, termed the "War on Islam", is their motivation for attacking Western targets[33]. Many would suggest this is the single greatest driver of radicalisation, while other research shows that an exposure to violence is of greater significance[34]. Exposure to violence can cause individuals to become "brutalised" and often leads to complicit involvement in violence. While this factor is most associated with those living within a violent conflict,[35] it is not always the case. Children raised within the ISIS proto-state are routinely subjected to intense violence and increasing levels of subjugation to ensure loyalty and reduce resistance to authority before being trained for specific roles[36]. Conversely, some extremists are self-radicalised and may have searched for videos of violence on the internet or other sources[37]. Hussain Osman, one of those convicted for the July 2007 bombings in London, claimed to have been radicalised by video footage of the conflict in Iraq and reading online propaganda[38].

The individuals and networks that surround and influence the radicalised individual are referred to as People[39]. Critically the radicalised individual must identify the source of the radicalising information as having innate authority by being an individual and/or a spokesperson for a larger authoritative organisation therefore giving that individual derived authority[40]. This is often completed by entrepreneurial leader-types rather than as an organisational effort[41]. In turn this allows the recruiter's authority to be undermined by separation from the organisation, but risks

33- (Sageman 2008, 223)
34- (Crone 2016)
35- (Neumann 2017, 18)
36- (Horgan 2017, 656)
37- (Coolsaet 2005, 6)
38- (Conway 2008, 109)
39- (Neumann 2017, 18)
40- (Dalgaard-Nielsen 2010, 808)
41- (Dalgaard-Nielsen 2010, 807)

the increase of cellular constructs. Needs refers to the radicalised individual's personal vulnerabilities, exploited by isolation from those the individual identifies with, either through geography or socially acceptable behavioural norms.[42] Search for individual identity, "identity formation", is a normal and psychologically verified process in which an individual understands and solidifies a self-image. This process can be hijacked by vulnerable individuals who are then driven to extremism by external influence.[43] Finally, Grievances embedded within the community or demographic show themselves as localised but societal vulnerabilities. Those vulnerabilities are then exposed and played upon by the narrative, furthering the social divide and sense of isolation from the norm and inclusion into the extremist organisation. By understanding these drivers and how they are exploited by the organisation, counter arguments can be created and communicated, exposing a gap between propaganda claims and reality, for example. This will ensure that the right message is conveyed to the right people in the target audience at the right point to affect behavioural change.

Employing StratCom – Identifying Audiences and defining the strategy

Setting out a requirement for military activity to affect the perceptions and behaviours of humans is the easy part. The difficult bit is becoming a practitioner. But as professional military officers, we must all understand the tools of our trade and the capabilities available to us. So how do we implement the processes described here?

The first step is always to understand who is out there, how they get their information, and how they use it to make decisions. In some cases, we may believe we already know that, experience

42- (USAID 2009, 22)

43- (Allan 2015, 4)

tells us that invariably we do not. An Information Environment Assessment considers the methods of passing information to and from the target audience. It also determines which of those methods carries most weight with the target audience and who that message should originate from.[44] As humans evolved into social creatures, we developed the ability and need to identify people we know and trust. The size of our social group is limited by our brains ability to remember distinct individuals.[45] An individual will believe information from one of these trusted sources, so information coming into the group second hand must be delivered through a trusted source. In the modern era, these trusted individuals outside our social group may well be Twitter handles, social media sites or news broadcasters. Therefore, the delivery mechanism of any message must be considered against the target audience. A thorough understanding of the target audience, through Target Audience Analysis, is vital. For the messages to create perception or behavioural change, they must link to the information the audience uses to make decisions. Their values, motivations and requirements must be considered. A useful tool is to consider each grouping against Maslow's Hierarchy of needs. What is it they are trying to gain, and how can we offer them what they need? While some commentators would suggest that the "psychological needs" are more important to humans than "safety" and some other "basic needs",[46] Maslow's model still has great merit. It intrinsically feels right. There are some things that we require that are essential to our survival. Humans will try to achieve/procure those things before they move onto more sophisticated desires. These essentials for survival may well change for different demographics based on religion, race, culture, gender etc. In order to appeal to those things deemed most important by the audience, the audience must be properly understood, further reinforcing the requirement for a proper target audience analysis.

44- (Defence 2012)

45- (Dunbar 1992)

46- (Lieberman 2014)

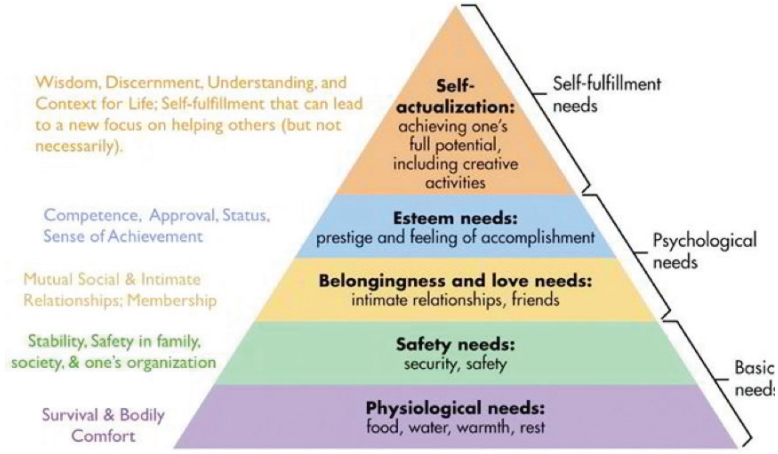

Maslow's Hierarchy of Needs[47]

It is also worth considering why a society is fighting. Is it an existential war? Is the society fighting for it's very survival? In which case the individuals' motivations in question are why they have chosen to be part of that society, rather than why have they chosen to fight. The example of Daesh is again relevant. People travelled from across the world to join their manufactured society and were then flung into a fight for its survival. In a discretionary war the society engages because it believes it is the right thing to do. In this case the motivations of the individual fighters are much more relevant. In Homeric literacy tradition, the hero is one who fights on behalf of his society, and is therefore influenced by the choices of his society. The "complete" hero however is one who fights for the expression of fighting, for the mastery of his trade, and is therefore less concerned for the motive of his society.[48] Each of these groups can be influenced by well targeted messaging, but neither are likely to succumb to messages aimed at the other.

Once the audience is properly understood, and the desired

47- (Maslow 1943)

48- (Payne 2015)

end state has been determined, the difference between those two positions can be assessed. The Effects that are required to be achieved in order to move the audience from their current perception to the one desired can be found. Activity can then be designed to achieve those Effects. Since we started with a thorough understanding of the audience in their current state, the effect of that activity can be measured against the starting conditions. That "Measure of Effect" can be considered against the amount of effort it required which gives a Measure of Effectiveness and thus a method to steer future efforts and activity to ensure we are having the maximum Effect with our limited resources.

That all sounds very simple… The reality of measuring that Effect, however, can be very difficult! Measuring the number of Tweets produced (measure of activity), or how many people read them (measure of reach) is not enough when trying to assess if people's perceptions have really changed. But it is possible. A layered approach including both quantitative (numbers of people who have done or said something) and qualitative (the sentiment of Tweets, interactions and high level engagements) measures should be employed. At all times these measurements should be related to the Effect we are trying to have and the end state we are trying to achieve.

Constructing an argument

If we want to persuade someone to agree with us, we must focus on the things they value, not on what we do. This is true when trying to sell a car, sway a voter, or deter an aggressor. We must frame the argument in such a way that it is reinforced by already accepted knowledge and in line with current beliefs. In an experiment conducted in the US, a group of liberals and conservatives were presented with one of two arguments for increased military spending. The first message stated that they should be proud of their military as it "unifies us at home and

abroad". The second argument focussed on the militaries ability to provide opportunities to the poor and disadvantaged giving them equal standing by ensuring "a reliable salary and a future apart from the challenges of poverty and inequality". For the conservatives in the group it did not matter which argument they were given, their support for the military was the same. They focussed on the military itself as the worthy cause. For the liberals, those that received the argument based on fairness showed significantly higher support for increased military spending than those who received the patriotism argument. The argument that resonated with their already established beliefs and understanding had much more traction. This only goes to reinforce the critical requirement to fully understand the audiences when attempting to change behaviours. We must understand their reasons for acting and the values upon which they are making decisions[49].

In order to achieve consistency across acts, words and images, in line with the argument we are making and the existing values of the audience, our intentions and reasons should be constructed into a story. Humans are social creatures, we have evolved to need a society, a network of other humans around us. In the early days of what we now call society, people would tell stories in order to deliver a message. The story is more memorable than the moral and so it would be packaged up to ensure its understanding. As such we evolved to favour this method of communication, and today we, as humans, still react positively to message delivered through storytelling. Some studies have shown that a message delivered as part of a story releases chemical in the brain to allow the message to be more permanently engrained[50]. The Actant Narrative model is a simple mechanism for constructing a basic hero narrative. It requires the identification of six elements. A sender – the

49- (Willer 2015)

50- (Zak 2014)

authority on which the action is taken. An object – those on whose behalf the action is to take place. A subject – the person(s) or organisation taking the action. A helper – the thing that will allow the subject to complete their task. An opponent – the thing to be overcome. And the Receiver – the positive outcome of completing the task[51]. By way of an example, lets tell a story: A King's daughter is held captive by a troll. He gives a Knight a magic sword and tells him to free the princess. He does and they all live happily ever after! A very simple example, but the principle works at all levels. Let's try one closer to reality: There was due to be major flooding in the UK and people were at risk of being stranded without food or clean water. The Government (King) sent the Army (Knight) to help the stranded people (Princess), they had engineers and boats to help them (Sword) to protect the people from the flood (Troll) so their homes were not destroyed (Happy Kingdom).

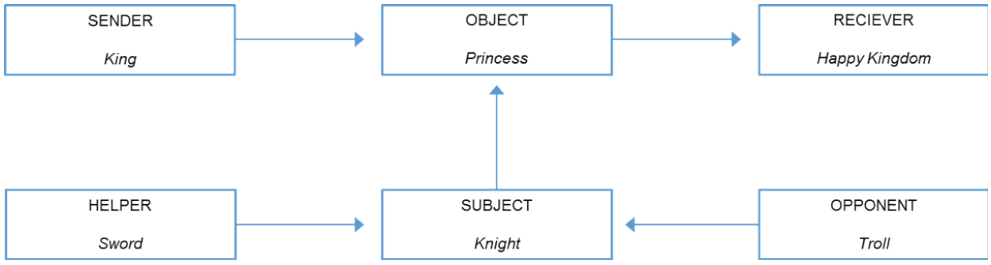

Actant Narrative Model

Once the story has been completed, it should be delivered in a structure to ensure it is presented in a simple and understandable fashion. The British Military uses the "POSH" framework. By setting out the Problem, Opportunity, Strategy and Happy Ending, the receiver is walked through the story of the current problem, who will fix it and how, and what improvement they will

51- (Franzosi 1998)

experience. The Problem states what the current or impending situation is, why it is bad and what the adverse effects might be – it describes the Opponent and the Object. The Opportunity lays out why this is the right time to do something about that, describes the Subject and the Sender. The Strategy describes what will be done to address the problem and the tools to be used – the Helper. Finally, the Happy Ending describes the Receiver and the positive change that has occurred thanks to the Subject's actions.

By using clear, simple and structured arguments or stories that are tailored to the target audience, you are more likely to have the desired effect. Messaging should be like a sniper: one shot one kill. Messaging should not be a GPMG suppressing a target. We should consider that message as a bullet. Every bullet that misses its target becomes ammunition in the pocket of our enemy, for him to fire back at us at the time and location of his choosing. We must be clinical with our information weapons.

Military use of the information environment to communicate to audiences and affect behaviours is achievable. It can be less costly than other forms of military activity in terms of both blood and treasure, but it is not free. It takes understanding and a detailed approach to planning, but its effects can be significant.

Strategic Communication is a key weapon

Any national response to threat must be a fully coordinated "whole of government" or "Full Spectrum approach"[52]. This must therefore include all the available levers of power: economic, diplomatic and physical force. This theory works for both conventional threats, such as hostile nation-states; and non-conventional threats, such as terrorism. As the sole actor with physical capability, the military necessarily operates in the information as well as the physical environment. It must

52- (HM Government 2017)

harness the possibilities the information environment provides to reinforce its physical activity. Physical and informational activity must be coordinated across actions, words and images. Coordination must therefore be planned in advance, like any other military activity, and executed alongside it. Success is based on a thorough understanding of the information environment – who will 'see' it and how – and the audience's perceptions of the information they receive and, how they act upon it. Behavioural change through perception change is the aim.

We, as military professionals, must ensure we are therefore utilising this lever of power for maximum effect. It will ultimately make us more successful on the battlefield, reduce the frequency with which we must engage in physical combat, and keep our soldiers and societies safer.

References

- Allan, H., Glazzard, A., Jesperson, S., Reddy-Tumu, S., Winterbotham, E. 2015. "Drivers of Violent Extremism: Hypotheses and Literature Review." Royal United Services Institute, London. https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a0899d40f0b64974000192/Drivers_of_Radicalisation_Literature_Review.pdf.

- Arms Control Association. 2018. Nuclear Weapons: Who has what at a glance. 18 Jan. Accessed Jan 22, 2018. https://www.armscontrol.org/factsheets/Nuclearweaponswhohaswhat.

- Bell. D., Raiffa, H. and Tversky, A. 1988. Decision Making: Description, Normative and Prescriptive Interactions. Cambridge: Cambridge University Press.

- British Army. 2017. Army Doctrine Publication: Land Operations. Warminster: Land Warfare Development Centre.

- 2010. Army Field Manual: Countering Insurgency. Warminster: Land Warfare Development Group.

- 2014. Staff Officers' Handbook. Warminster: Director Land Warfare.

- Chugg, D. 2018. Winning the Strategic Communications War with Daesh. London: Counter Daesh Communication Cell. https://quarterly.blog.gov.uk/2017/12/20/winning-the-strategic-communications-war-with-daesh/.

- Conway, M. & McInerney, L. 2008. "Jihadi Video and Auto-radicalisation: Evidence from Exploratory YouTube Study." Edited by D., Larsen, H.L., Zeng, D., Hicks, D.L., Wagner, G. (Eds.) Ortiz-Arroyo. Intelligence and Security Informatics. Esbjerg, Denmark: Springer. 108-118. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-540-89900-6_13?LI=true#citeas.

- Coolsaet, R. 2005. "Radicalisation and Europe's Counter-Terrorism Strategy." The Transatlantic Dialogue on Terrorism. The Hague. http://www.rikcoolsaet.be/files/ART_IP_WZ/WZIN30%20CSIS%20081205%20Rev.pdf.

- Crone, M. 2016. “Radicalization revisited: violence, politics and the skills of the body.” International Affairs (Chatham House - The Royal Institute of International Affairs) 92 (3): 587-604. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1468-2346.12604/abstract.

- Dalgaard-Nielsen, A. 2010. “Violent Radicalisation in Europe: What we know and what we do not know.” Studies in Conflict ans Terrorism 33 (9): 797-814. http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/1057610X.2010.501423?needAccess=true.

- Defence, Ministry of. 2012. Joint Doctrine Note 1/12 - Strategic Communication: The Defence Contribution. Shrivenham: Development, Concepts and Doctrine Centre.

- Development, Concepts and Doctrine Centre. 2012. Joint Doctrine Note 1/12 - Strategic Communication: The Defence Contribution. Ministry of Defence.

- Dunbar, R. 1992. “Neocortex size as a constrait on group size in primates.” Journal of Human Evolution 22 (6): 469-493.

- Franzosi, R. 1998. “Narrative Analysis.” Annual Review of Sociology 24: 517-554. Accessed Jan 19, 2018. http://www.annualreviews.org/doi/abs/10.1146/annurev.soc.24.1.517.

- Galeotti, M. 2018. Forget Britian’s nuclear deterrent - here’s what Russia is really afraid of. 19 Jan. Accessed Jan 19, 2018. https://www.theguardian.com/commentisfree/2018/jan/19/nuclear-weapons-uk-defence-review-russia.

- Grassegger, H. and Krogerus, M. 2017. The data that turned the world upside down. 28 Jan. Accessed Jan 26, 2018. https://motherboard.vice.com/en_us/article/mg9vvn/how-our-likes-helped-trump-win.

- HM Government. 2017. Full Spectrum Approach Primer. London: HMSO.

- Horgan, J., Taylor, M., Bloom, M. & Winter, C. 2017. “From Cubs to Lions: A Six Stage Model of Child Socialization into the Islamic State.” Studies in Conflict and Terrorism 40 (7): 645-664.

- Horvits, A. 1993. The 1973 Yom Kippur War: Its surfacing

straegies and ensuing peace process. Air War College.

- Jackson, M. and Morelli, M. 2011. "The Reasons for War - An Updated Survey." In The Handbook on the Political Economy of War, by C. and Mathers, R. Coyne, 34-57. London: Edward Elgar Publishing.

- Kilcullen, D. 2009. The Accidental Guerrilla. London.

- Koerth-Baker, M. 2016. Crime Despite Punishment. 16 May. Accessed Jan 23, 2018. https://undark.org/article/deterrence-punishments-dont-reduce-crime/.

- Lemmon, G. T. 2014. Military Force vs. Diplomacy: Can You Have One Without the Other? 31 Jan. Accessed Jan 24, 2018. http://www.defenseone.com/ideas/2014/01/military-force-vs-diplomacy-can-you-have-one-without-other/78014/.

- Lieberman, M. D. 2014. Social: Why our brains are wired to connect. Oxford: Oxford University Press.

- Maslow, A. H. 1943. "A theory of human motivation." Psycological Review 50 (4): 370.

- Michael, D. 2018. Coalition Tactics (23 Jan).

- Mitchell, A. 2015. The Case for Deterrance by Denial. 12 Aug. Accessed Jan 24, 2018. https://www.the-american-interest.com/2015/08/12/the-case-for-deterrence-by-denial.

- NATO StratCom Center of Excellence. n.d. About Strategic Communications. Accessed Jan 19, 2018. https://www.stratcomcoe.org/about-strategic-communications.

- Neumann, Prof. P. R. 2017. Countering Violent Extremism and Radicalisation that Lead to Terrorism: Ideas, Recommendations, and Good Practices from the OSCE Region. International Centre for the Study of Radicalisation, London: Kings College London.

- Nye, J. 2010. Joeseph Nye on Global Power Shifts. Accessed Jan 24, 2018. https://www.ted.com/talks/joesph_nye_on_global_power_shifts.

- Payne, K. 2015. The Psychology of Modern Conflict. Basingstoke: Palgrave MacMillan.

- Sageman, Marc. 2008. “A Strategy for Fighting International Islamist Terrorists.” The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 618 (1): 223-231.
- Sears, S. 1998. Chancellorsville. Houghton Miffin.
- USAID. 2009. “Guide to the Drivers of Violent Extremism.” https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadt978.pdf.
- van der Putten, F., Meijnders, M., and Rood, J. 2015. Deterrane as a security concept against non-traditional threats. Stockholm: Clingendael.
- von Clausewitz, C. 1908. On War.
- Watzlawick, P., Beavin Bavelas, J. & Jackson, D. 2011. Pragmatics of Human Communication: A Study of Interactional Patterns, Pathologies and Paradoxes. 5th. W. W. Norton & Company.
- Willer, R. and Feinburg, M. 2015. The Key to Political Persuasion. 13 Nov. Accessed Jan 22, 2018. https://www.nytimes.com/2015/11/15/opinion/sunday/the-key-to-political-persuasion.html.
- Zak, P. 2014. Why your brain loves good sstrytelling. 28 Oct. Accessed Jan 19, 2018. https://hbr.org/2014/10/why-your-brain-loves-good-storytelling.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

L'Hyperinflation répétée au Liban... quelle leçons monétaires?

Dr. Siham Rizkallah*

Introduction

Depuis la crise des années quatre- vingt qui a été marquée par l'hyperinflation de 487% en 1987, le Liban connait en 2020 une deuxième crise d'inflation qui a commencé à fin 2019 avec la dégradation du taux de change avec l'incapacité de la Banque Centrale du Liban (BDL) de maintenir la politique d'ancrage du taux de change adoptée depuis 1997 et 2019. En dépit de la différence des contextes, de l'ampleur et des caractéristiques des deux expériences hyper inflationnistes, il s'avère intéressant de déterminer les leçons tirées en matière de choix stratégiques pour la politique monétaire et les perspectives possibles. Pour cela, il s'agit d'étudier dans un premier lieu les enjeux des hyperinflations au Liban, souligner dans un deuxième temps les choix monétaires qui les accompagnaient et leur efficacité pour finir dans un

* *Maitre de Conférences à l'Université Saint Joseph de Beyrouth*

troisième temps par présenter les perspectives pour l'avenir et les possibilités de passage au ciblage de l'inflation et d'adoption d'autres solutions alternatives de stabilisation monétaire.

1. Caractéristiques de l'Hyperinflation des années 80 et celle de 2020

L'éclatement des crises d'hyperinflation au Liban est principalement lié à l'existence d'une «inflation importée» dans un pays ou l'importation est estimée de l'ordre de 80% de la consommation. Toutefois, cette chute de l'ancrage du taux de change s'accompagnait encore avec une insoutenabilité de la dette publique de l'Etat libanais qui finit par annoncer son défaut de paiement avec l'atteinte du taux de Dette publique/ PIB l'ordre de 176% dont le tiers est en devises étrangères... ce qui justifie également les tensions sur le marché de change et les réserves en devises de la Banque Centrale et sa marge d'intervention sur le marché de change surtout après plusieurs années de déficit de la Balance des Paiements…

En plus d'une crise du système bancaire fortement impliquée dans le financement de la dette donc souffrant de l'incapacité de remboursement de la dette souveraine, ce qui se traduit par un arrêt des retraits des billets en devises étrangères des dépôts en devises pour la première fois dans l'histoire du Liban connu par le caractère sein de son secteur bancaire, le secret bancaire et ses avantages comparatifs d'attrait de capitaux par rapport aux autres pays de son entourage…

D'où la crise d'instabilité monétaire et de forte inflation de 2020 s'avère plus compliquée que celle des années puisqu'elle n'est pas seulement reliée à la création monétaire mais également à la monétisation d'une partie de la dette publique et à l'implication du système bancaire dans le financement

de la dette publique, même celle en devises étrangères qui n'existait pas dans les années 80, en plus de la crise de change et des déficits de la balance des paiements…

La trajectoire de l'inflation est principalement liée aujourd'hui à la vague de dégradation du taux de change de la livre libanaise vis-à-vis du dollar américain, surtout dans un pays qui dépend à 80% de sa consommation des importations.

De plus, la hausse des prix se nourrit d'elle-même, car elle nécessite l'injection de plus de liquidités pour compenser la baisse du pouvoir d'achat et la demande de plus d'argent, notamment pour financer le secteur public et ses salaires et dépenses, si l'inflation coïncide avec la baisse des recettes de l'Etat, ou si elles sont majoritairement en état de déficits budgétaires qui constituent les bases de la détérioration des conditions monétaires, comme c'est le cas au Liban. Le problème principal n'est pas le taux d'inflation lui-même, ni même ses diverses implications, mais le défi d'atteindre un taux de croissance qui dépasse le taux d'inflation, pour que le taux d'intérêt réel ne tombe pas en dessous de zéro!

Les nouveaux classiques Sargent et Wallace [1981][(1)] ont mis en évidence que même si la Banque Centrale contrôle strictement le taux de croissance de la masse monétaire à court terme, un endettement croissant de l'Etat peut provoquer des anticipations de monétisation, donc d'inflation, à plus long terme. Ces anticipations vont alors alimenter les tensions inflationnistes et se traduire par une augmentation et une accélération de l'inflation, ce qui représente une des approches les plus appropriées au cas du Liban dans la période récente, à partir des années quatre-vingt-dix et l'accroissement de

1- Sargent T., Wallace N. «Some unpleasant monetarist arithmetics», Federal Resrve Bank on Minneapolis Quarterly Reviews, No 5, 1981, p. 1-17.

l'endettement public durant la période d'après-guerre.

Sargent et Wallace [1981] et la littérature récente sur les théories budgétaires du niveau des prix montre que la politique budgétaire met des pressions sur les autorités monétaires pour monétiser leur dette, ce qui produit un accroissement monétaire rapide, une forte inflation et provoque des pressions sur le marché de change.

Calvo et Vegh [1996][2] font remarquer que les agents économiques dans les économies émergentes réagissent en s'attendant toujours à la possibilité chutes dramatiques de la valeur de leur monnaie nationale, soit à travers l'inflation soit à travers la dégradation du taux de change, c'est pourquoi il sont tendance à substituer une devise étrangère forte et internationale (généralement le dollar américain) à leur monnaie nationale.

La substitution monétaire est surtout due à des expériences inflationnistes passées mais aussi du fait que le dollar américain est une unité de compte internationale pour les transactions.

Les dépôts en devises étrangères amènent les banques- en partie pour des raisons de réglementation qui font prévenir les banques de prendre le risque de change- les banques à offrir des crédits en devises étrangères généralement le dollar américain, pouvant conduire à ce qu'on appelle «liability dollarization» qui peut amener à un impact entièrement différent de toute dévaluation tranchante dans un pays émergent.

Dans les économies émergentes, une forte dépréciation réelle du taux de change provoque une situation où ceux qui avaient emprunté en dollar sont incapables de rembourser.

2- Calvo G et Vegh C, "From currency substitution to dollarization and beyond: Analytical and policy issues", January 1996, https://www.researchgate.net/publication/246248413_From_currency_substitution_to_dollarization_and_beyond_Analytical_and_policy_issues

Leurs revenus sont acquis en monnaie nationale alors que leur dette est en devises étrangères. La «liability dollarization» peut devenir particulièrement élevée et/ou l'économie est relativement fermée, ce qui fait que la plupart des revenus est acquise en monnaie nationale.

Au fait, le problème de l'inflation au Liban réside dans les facteurs qui sont à l'origine de son apparition et de l'amplification de son ampleur et constituent des contraintes à la stabilité monétaire, notamment les déficits budgétaires et l'endettement public, la dollarisation et le besoin de stabiliser le taux de change face à des déficits continus de la balance des paiements. Notons que plus l'écart entre le taux de croissance et le taux d'intérêt est faible, plus le ratio dette/revenu d'équilibre à long terme sera élevé, et dans ce cas de forte croissance, l'économie ne subit pas de contrainte de solvabilité inter temporelle. Dans ce cas, on n'assiste pas à un problème de soutenabilité de la dette publique, mais au contraire on assistera à une situation d'équilibre dite situation de Ponzi», ce qui s'est produit exactement au Liban favorisant l'apparition de la deuxième expérience hyper-inflationniste après l'éclatement de la crise budgétaire et le défaut de paiement de la dette publique annonce par l'Etat en mars 2020. L'absence d'un jeu de Ponzi, qui consiste à emprunter pour payer notamment les charges d'intérêt de l'ancienne dette arrivée à maturité, est nécessaire pour respecter la contrainte budgétaire intertemporelle.

2. Politiques traditionnelles de stabilisation de l'inflation au Liban

Depuis 1992, les gouvernements libanais consécutifs ont adopté une politique de stabilisation monétaire qui vise à stabiliser le taux de change et à réduire et maîtriser l'inflation et réduire le taux de croissance de la Masse Monétaire. La stabilité monétaire était un objectif principal des autorités monétaires de la période d'après-guerre, après que le pays ait souffert de dégradation dans le taux de change de la monnaie nationale et puis des taux d'inflation très élevés surtout dans la 2ëme moitié des années 80.

Les principaux instruments qui ont été utilisés sont l'intervention des la Banque Centrale sur le marché de change, avec l'augmentation des taux d'intérêt, émission de Bons du Trésor pour ponctionner la liquidité et réaliser les objectifs monétaires annoncés.

A partir de là, nous remarquons qu'il est possible d'étudier l'impact de la politique monétaire sur l'économie des années 90 selon deux périodes:

- la première s'étale entre 1992 et 1995: elle est caractérisée par des taux d'intérêt élevés dont la moyenne est de 6.5% (après la guerre, la reconstruction, les besoins d'attirer des souscripteurs en Bons du Trésor, besoins d'attirer des capitaux et encourager les dépôts en livre libanaise et réaliser la stabilité monétaire avec une politique monétaire restrictive de la Banque Centrale).

- la deuxième s'étale sur la 2ème moitié des années 90: elle est caractérisée par la baisse de la croissance et la récession économique. Les secteurs productifs (agricole, industriel…) ont connu un net recul et une baisse des exportations et une augmentation du chômage et la fermeture de plusieurs

entreprises. La part des crédits accordés à l'agriculture était de 1.5%, celle de l'industrie 11.8% en moyenne… L'Etat n'a adopté aucune politique de relance des secteurs productifs, sauf l'adoption des taux d'intérêt bonifiés soutenus par la Banque centrale par 7% pour assurer des crédits à taux d'intérêt réduits aux secteurs productifs…

3. Inefficacité des politiques de stabilisation monétaire et de change au Liban

La politique de stabilisation monétaire appliquée par les Banque centrale a été critiquée pour son incapacité de favoriser la croissance et le développement durable. Les autorités monétaires et le gouvernement considéraient que la stabilisation du taux de change permettrait d'assurer une crédibilité aux projets de reconstruction, et d'encourager l'attrait (afflux de capitaux) et de pousser dans le sens de la baisse de la dollarisation.

Mais après plusieurs années d'application de cette politique, on a réalisé que la croissance économique n'a pas fait que diminuer (biensûr du fait de plusieurs facteurs, mais entre autres la politique monétaire restrictive et la stabilisation du taux de change supportent une partie de la responsabilité) et le taux de dollarisation est maintenu élevé et les mouvements de capitaux sont toujours soumises aux tensions politiques et à l'instabilité économique.

Plusieurs économistes libanais considéraient que le taux de change de la livre libanaise est toujours supérieur en taux de change effectif (Livre Libanaise surévaluée) et la poursuite de sa stabilité nécessite une intervention continue de la part de la BDL sur le marché de change. Quant au taux d'inflation dont la maîtrise a été considérée comme une des réalisations principales de la politique de stabilisation sans aucun doute,

il a été fortement maîtrisé jusqu'au point qu'il est devenu négatif (désinflation) qui a affecté négativement la croissance économique.

Mais l'indicateur principal de l'échec de la politique de stabilisation du taux de change résidait dans l'incapacité des autorités budgétaires à réduire les taux d'intérêt à des niveaux normaux sans recourir à l'aide internationale comme ça s'est produit lors de la conférence de Paris-2 pour l'aide internationale du Liban.

De plus, les banques commerciales n'étaient pas à l'abri de cette politique malgré leur appui pour cette politique étant donné que leur «exposition» à la dette publique en Livre libanaise et en dollar américain n'a fait qu'augmenter, ce qui a été considéré par les agences de notation internationales comme des facteurs d'avertissement de la santé financière du secteur bancaire libanais.

A cela, s'ajoute l'interaction des facteurs budgétaires-monétaires- bancaires qui ont contribué à l'éclatement de la crise généralisée en 2019 avec la crise des Finances Publiques et l'annonce du Défaut de paiement de la dette publique dont plus du tiers est en USD par les eurobonds et détenus en grande partie par le système bancaire (BDL et banques commerciales). L'ampleur de la crise s'est accentuée par l'implication du système bancaire dans le financement et le rôle encourageant de la BDL par les «ingénieries financières» dans ce sens et son besoin d'amplifier de manière continue ses réserves en devises orientant la plupart des dépôts bancaires en USD vers elle par des certificats de dépôts en devises en plus de la souscription des banques aux eurobonds de l'Etat. Le cumul de déficits de la balance des paiements depuis 2011 au Liban avec la dégradation de la situation économique depuis le déclenchement des conflits

en Syrie durant cette période et la dépendance du Liban de l'étranger a raison de 80% de sa consommation ont contribué à renforcer l'impact de l' nflation importée» et la dégradation du pouvoir d'achat de la livre libanaise qui souffre de l'apparition d'un marché de change parallèle qui affiche un taux change beaucoup plus élevé que le taux de change officiel (1507.5 USD/LBP) ou celui de la plateforme de la BDL avec les banques et les changeurs officiels (3900 USD/LBP).

4. Perspectives pour l'avenir et Possibilités de Passage au ciblage de l'inflation

Depuis que l'inflation faible continue à être reconnu comme un objectif primaire de politique monétaire, l'adoption de l'objectif d'inflation est conçue comme une anticipation d'ancrage et de guide de décisions de la politique monétaire.

Transition vers l'objectif d'inflation

L'expérience de plusieurs pays dans le recours à l'objectif d'inflation montre la nécessité de plusieurs pré-requis pour l'adoption d'un objectif d'inflation :

- Premièrement: la Banque Centrale devrait être dotée d'une complète indépendance pour ajuster librement ses instruments de politique monétaire pour réaliser l'objectif d'inflation. Sachant que l'instrument d'indépendance implique principalement que la Banque Centrale ne devrait pas être contrainte par le besoin de financer le budget public.

- Deuxièmement: la Banque centrale devrait avoir un instrument de politique monétaire efficace, un instrument qui a une relation relativement stable avec l'inflation.

- Troisièmement: L'indépendance de la Banque Centrale avec un objectif devrait être accompagnée d'une responsabilité

importante et publier sa vision globale pour l'économie.

- Finalement, l'objectif d'inflation nécessite une bonne communication avec le public. Ceci est important pour assurer la compréhension du public de l'objectif d'inflation et de son rôle comme ancrage des anticipations inflationnistes.

Objectif d'inflation et arbitrage flexibilité - crédibilité

L'expérience de l'application de l'objectif d'inflation met en relief un arbitrage entre flexibilité et crédibilité.

Le choix d'une mesure particulière du taux d'inflation (usage de «cure» mesure, l'adoption de mesure pour augmenter la crédibilité (transparence et communication fréquente avec le public) et le choix de l'horizon de la politique monétaire… tous affectant l'arbitrage des autorités monétaires.

Aussi, il importe de mentionner qu'avec un objectif d'inflation, les autorités monétaires peuvent aussi percevoir des objectifs additionnels, mais seulement pour une extension consistante avec l'objectif d'inflation.

L'expérience d'objectif d'inflation clair montre que la coexistence d'ancrages multiples (typiquement, un ancrage de bandes de taux de change et un objectif d'inflation, ou un objectif de Masse Monétaire en même temps avec un objectif d'inflation) est une source de conflits potentiels de politique avec une atteinte à la crédibilité de la politique.

Pour le cas du Liban, parallèlement à l'élargissement des marges de fluctuation du taux de change, la Banque centrale vise à réaliser trois objectifs : la stabilité des prix, la préservation d'un taux de change convenable et stable pour la stabilité monétaire nationale ainsi que la contribution à réaliser la stabilité financière qui dépasse la stabilité monétaire.

En même temps, la lutte contre l'inflation peut se réaliser par l'intermédiaire de la stabilisation du taux de change (ancrage du taux de change national à une devise ou à un panier de devises dans une marge de fluctuation 1501-1514, et un taux moyen de 1507.5.

Plusieurs pays ne permettent un flottement libre du taux de change, mais la Banque Centrale intervient soit par l'intermédiaire du taux d'intérêt soit par l'intervention directe sur le marché de change.

Dans la littérature économique sur le ciblage de l'inflation, Svensson [1995][3] montre qu'il est possible de faire disparaître le biais inflationniste en choisissant une cible d'inflation permettant d'atteindre le taux d'inflation socialement optimal. Pour cela, le gouvernement choisit un Banquier Central qui minimise l'écart entre l'inflation effective et une cible d'inflation qui n'est plus nécessairement égale au taux d'inflation socialement optimal.

Sous une cible de niveau des prix, les écarts du niveau de prix à sa cible sont corrigés. Une hausse temporaire de l'inflation au-dessus de sa cible est donc suivie d'une baisse (également temporaire, mais plus ou moins longue selon la vigueur de la réaction de la Banque Centrale) de l'inflation en-dessous de sa cible. Sachant que cette différence de fonctionnement des deux types de cible est comprise par les agents économiques qui adoptent leurs anticipations en conséquence. A partir de là, en anticipant une inflation inférieure à sa cible sous la cible de niveau de prix à la période suivant le choc) cas d'un choc positif sur les prix), les agents font en quelque sorte «une

3- Lars E.O. Svensson, "Optimal Inflation Targets, Conservative Central Banks, and Linear Inflation Contracts," NBER Working Papers 5251, 1995, National Bureau of Economic Research, Inc.

partie» du travail de stabilisation de la Banque Centrale. Dans ce type de modèle, l'inflation courante dépend positivement de l'inflation future anticipée. Ainsi, une baisse de l'inflation future anticipée conduit, toutes choses égales par ailleurs, à une diminution de l'inflation courante.

A la base, un des arguments reporté dans la littérature économique en faveur d'une cible d'inflation, par rapport à d'autres modes de gestion de la politique monétaire, était de réduire l'incertitude à long terme sur les développements des prix futurs (la limitation des erreurs de prévision est bénéfique à l'établissement des plans de consommation et d'investissement). Or, il est connu qu'une cible de niveau de prix va encore plus loin.. En écartant tout mouvement de base aléatoire dans le niveau tendanciel des prix, une cible de niveau de prix (relativement à la cible d'inflation) simplifie les comparaisons inter temporelles, encourage les contrats de long terme, évite la redistribution de revenu survenants d'anticipations incorrectes dans le niveau de prix; en d'autres termes, elle améliore l'allocation des ressources des ressources et l'efficacité économique. Ainsi, un régime de niveau de prix véhicule plus d'information qu'un régime d'inflation ce qui autorise une allocation plus efficace des ressources.

Toutefois, une cible de niveau de prix génère une variabilité à court terme exagérée de l'output gap (de la production) et de l'inflation du fait que les chocs non anticipés sur le niveau des prix doivent être contrebalancés par des mouvements en sens inverse du niveau des prix. Cela induit mécaniquement une volatilité plus élevée de la politique monétaire et du taux d'inflation, et en raison de la rigidité des prix, de l'économie réelle de court terme. Cependant, ces résultats sont soutenus si le seul acteur économique comprenant et intégrant le

fonctionnement et les implications de la cible de niveau des prix était la Banque Centrale. Autrement dit, ces résultats sont soutenus par l'existence d'anticipations formées de manière rétroactive (backward-looking) par les agents économiques privés. Avec l'introduction des anticipations rationnelles, la cible de niveau de prix tendrait, relativement à une cible d'inflation, à améliorer à court terme l'arbitrage entre la variabilité de la production et la variabilité de l'inflation, et également à réduire la volatilité des taux d'intérêt nominaux.

Svensson [1999][4], Clarida, Gali et Gertler [2000][5] montrent que la politique optimale en régime de ciblage de l'inflation sous engagement conduit à la stationnarité du niveau de prix (auto - corrélation des prix de pt à pt-1). Parallèlement, il faudrait noter que le respect de l'objectif annoncé par la Banque Centrale en matière de ciblage de l'inflation joue un rôle primordial dans l'affirmation de la crédibilité de l'autorité monétaire.

L'expérience des années récentes tend à montrer que les Banques Centrales ont plutôt réussi à imposer au public et aux marchés leurs objectifs d'inflation. Toutefois, il n'est pas encore clair si les Banques Centrales pouvaient également imposer aux agents privés un objectif de niveau de prix. Néamoins, se plaçant dans le cadre des modèles de Barro et Gordon[6], Rogoff conçoit qu'un moyen de s'assurer que la Banque Centrale suivra[7] effectivement une cible de niveau de

4- Lars Svensson, "Inflation targeting as a monetary policy rule", Journal of Monetary Economics, 1999, vol. 43, issue 3, 607-654

5- Richard Clarida, Jordi Galí, Mark Gertler, "Monetary Policy Rules and Macroeconomic Stability: Evidence and Some Theory", The Quarterly Journal of Economics, Volume 115, Issue 1, February 2000, Pages 147–180, https://doi.org/10.1162/003355300554692

6- Barro et Gordon, "Rules, discretion and reputation in a model of monetary policy",
Journal of Monetary Economics, Volume 12, Issue 1, 1983, Pages 101-121, https://doi.org/10.1016/0304-3932(83)90051-X

7- Rogoff, Kenneth, "Reputational constraints on monetary policy", in Robert J. Barro, ed., Modern business cycle theory (Harvard University Press, Cambridge, MA), 1989.

prix, consiste à déléguer la politique monétaire à un Banquier Central indépendant dont les préférences propres reflètent parfaitement ce choix. A partir de là, le choix crédible de la cible d'inflation peut se concevoir comme la délégation de la politique monétaire à un Banquier Central dont les préférences sont conformes à celles qui maximisent le Bien-être social.

Finalement, le choix crédible de la cible peut être vu comme un outil mis au service de la crédibilité de la politique monétaire. De son côté, Mourouganne A. [1998][8] montre qu'il est préférable de combiner un contrat à la Walsh avec une cible d'inflation. Une telle combinaison permet de limiter le biais inflationniste et l'effet de l'incertitude des préférences sur l'inflation et la croissance. Mais, il faut noter également que l'interaction du choc d'offre et de l'effet de l'incertitude entourant les préférences, engendre une variabilité trop forte, empêchant la Banque Centrale d'atteindre le taux d'inflation socialement optimal.

Selon Walsh [1995][9], Banquier Central à choisir un niveau d'inflation égal au taux d'inflation socialement optimal. Alors si la Banque Centrale répond aux incitations qu'elle reçoit et que si la conduite de la politique monétaire est affectée par un contrat que le gouvernement politique offre au Banquier Central, il convient de rechercher le contrat optimal.

A partir de là, et en se référant au modèle de Barro et Gordon [1983], Walsh indique l'existence d'un contrat qui élimine le biais inflationniste et assure que la politique monétaire répond

8- Mourougane Annabelle. Indépendance de la Banque centrale et politique monétaire: application à la Banque centrale euopéenne. In: Revue française d'économie, volume 13, n°1, 1998. pp. 135-197.DOI : https://doi.org/10.3406/rfeco.1998.1043

9- C. Walsh [1995], Optimal Contracts for Central Bankers, the American Economic Review.
C. Walsh [1995], Recent Central-Bank Reforms and the Role of Price Stability as the Sole Objective of Monetary Policy, NBER Macroeconomics Annual. C. Walsh [1995], Inflation and Central Bank Indépendance : Is Japan Really an Outlier ? IMES discussion paper n° 96- E-31.

de manière optimale aux chocs d'offre agrégée. Dans ce modèle, le gouvernement politique verse un transfert budgétaire à l'autorité monétaire, dépendant des résultats obtenus en matière d'inflation et de variabilité de l'activité économique. Le Banquier Central cherche à maximiser la différence entre le montant du transfert qui lui est accordé et les coûts sociaux, en termes d'inflation et d'emplois et le problème pour le gouvernement est de déterminer la pondération optimale entre l'inflation et le chômage dans la fonction de transfert. Une interprétation de cette équation de transfert peut être la mise en place d'une cible de masse monétaire; si la Banque Centrale ne la respecte pas, elle encourt une punition proportionnelle au niveau de la déviation. L'introduction d'une telle pénalité linéaire sur l'inflation suffit pour que la politique monétaire n'occasionne aucun biais inflationniste, tout en assurant une stabilisation optimale de l'activité économique.

Notons qu'un tel contrat optimal même si la Banque Centrale dispose d'une information privilégiée, le contrat est donc insensible à l'information privée de l'autorité monétaire et peut être établi sur des variables observables telles que le taux d'inflation. En effet, dans le modèle de Barro et Gordon, le biais inflationniste de la politique monétaire est constant (il ne dépend pas des états de la nature).

L'arbitrage du modèle de Rogoff [1985] entre inflation et stabilisation disparaît sous le contrat optimal: pleine crédibilité et flexibilité sont atteintes simultanément. Dans cette perspective, si le contrat optimal est réalisable, il établit la crédibilité de la politique monétaire sans sacrifice de stabilisation, même si la Banque Centrale possède de l'information privée. Cette approche rejette le fait que l'acquisition de crédibilité par la Banque Centrale grâce à la délégation de la politique monétaire

à un agent indépendant serait coûteuse en termes d'activité économique. Ce résultat semble compatible avec les travaux empiriques de Grilli [1991][10], Alesina et Summers [1993][11], Cukierman et Alii [1993][12] qui ont montré que dans les pays développés, les performances en termes de chômage et d'activité ne sont pas liées à l'indépendance de la Banque Centrale, ni en moyenne, ni en variabilité.

Ainsi, les bénéfices de l'indépendance de la Banque Centrale semblent n'être compensés par aucun coût. Toutefois, la théorie des contrats de Walsh a fait face à plusieurs critiques. Herrendorf [1996][13] a montré que de tels contrats sont nécessairement incomplets et ne peut par suite résoudre le problème d'incohérence temporelle.

Herrendorf introduit la possibilité d'une connaissance imparfaite par les syndicats du choc qui va toucher les fondamentaux de l'économie à la période suivante; cette connaissance étant à la base de leurs anticipations inflationnistes qu'ils prennent en considération lors de la formation des salaires. D'où Mc Callum [1997][14] trouve que la délégation de la politique monétaire selon la solution du gouverneur conservateur proposée par Rogoff ou celle de la conclusion d'un contrat à la Walsh, ne permet pas de résoudre le problème de l'incohérence temporelle, mais seulement elle la transmet à un autre niveau.

10- GRILLI V, MASCIANDARO D and TABELLINI G, «Political and monetary institutions and public financial policies in the industrialised countires», Economic Policy, 13, 1991, p 342-392.

11- ALESINA A and LAURENS S, «Central bank independence and macroeconomic performance, Journal of Money, Credit and Banking, 25, 1993, p 151-162.

12- CUKIERMAN A, KALAITZIDAKIS S, and WEBB S, «Central bank independence, growth, investment and real rate», Carnegie-Rochester, Conference series on public policy, Fall, 1993

13- HERRENDORF B and LOCKWOOD B, «Rogoff's conservative central banker restored», Journal of Money, Credit and Banking, vol 29, No.4, 1997.

14- Mc CALLUM B, «Crucial issues concerning central bank independence», Journal of Monetary Economics, 39, 1997, p 99-112

Pour Mc Callum, lorsque le gouvernement n'est pas suffisamment crédible pour mener une politique monétaire efficace, rien ne garantie que la délégation de la politique monétaire à la Banque Centrale sera crédible aux yeux des agents économiques. De son côté, Jensen [1997][15] montre que s'il n'existe pas de «coût de rupture de contrat», le recours à la délégation de la politique monétaire n'apporte aucun gain de crédibilité.

Par contre, s'il n'existe des coûts positifs qu'en cas de rupture de contrat, la délégation se traduira par une amélioration par rapport à la situation où le gouvernement ne peut pas s'engager. Toutefois, le problème de l'incohérence temporelle ne sera résolu que dans le cas où les coûts de rupture de contrat seraient infinis. En outre, lorsqu'il existe des coûts de renégociation, il devient plus difficile d'inciter le gouvernement à respecter ses engagements, la condition de non-déviation telle qu'elle a été définie dans le modèle de Barro-Gordon n'étant respectée que pour des taux d'escompte plus élevés que dans le cas de délégation.

Objectif d'inflation et l'objectif de taux de change en même temps?

La Banque Centrale peut faire face à une adoption d'un objectif d'inflation et de taux de change en même temps. Une telle situation est caractérisée par une «appréciation réelle du taux de change» et un large déficit du compte courant.

Toutefois, le débat n'est pas encore tranché sur le fait si la politique monétaire dans un régime de flottement du taux de change devrait être utilisée sur le Court Terme pour affecter le taux de change réel.

15- JENSEN H, «Credibility of monetary delegation», American Economic Review, vol 87, No. 5, 1997

Si le taux de change nominal fluctue plus rapidement que le taux de change réel, alors la politique monétaire peut influencer le taux de change de Court Terme. Cette situation s'avère similaire à celle se demandant comment la politique monétaire dans une optique d'objectifs d'inflation devrait elle répondre aux mouvements de croissance et d'emploi.

En général, il existe une relation de Court Terme entre le taux de change réel et le taux d'inflation analogue à la courbe de Phillips.

Comme la Banque centrale prend en considération l'impact de ses actions à Court Terme sur la croissance te l'emploi tout en considérant que les effets à Long Terme seront négligeables, il est nécessaire de répondre à la question concernant le comportement aces la relation de Court Terme entre le Taux de change réel.

Au-delà de l'usage du taux d'intérêt, plusieurs pays interviennent directement de temps à autre sur le marché de change en essayant de stabiliser le taux de change.

D'autres propositions pour l'avenir:

Suite à l'éclatement actuel de la crise d'hyper-inflation et la chute en pratique de l'ancrage du taux de change de la libre libanaise au dollar américain après épuisement des réserves en devises de la BDL plusieurs propositions de solutions alternatives s'avèrent au centre des débats dans les milieux académiques et professionnelles dont notamment la possibilité de créer une caisse d'émission Currency Board, l'adoption d'un Banking Board ou même le passage à la dollarisation complète officielle au lieu de la dollarisation partielle officieuse.

La caisse d'émission, caisse d'émission monétaire, ou office

de stabilisation des changes, en anglais currency board, est un système particulier de gestion de l'émission de la monnaie nationale. On utilise une caisse d'émission lorsqu'on veut disposer d'une monnaie locale mais dont l'émission nécessite qu'elle soit couverte par des réserves étrangères et la valeur reliée à celle d'une autre monnaie qui sert seule aux règlements internationaux. La banque centrale perd son pouvoir propre d'émission. Le système du currency board instaure à la fois une parité fixe en principe irrévocable entre la monnaie nationale et une monnaie externe, et une règle d'émission stricte au niveau de l'institution monétaire, la caisse d'émission. Cette règle stipule que la base monétaire – constituée des dépôts détenus par les banques et mobilisés pour régler leurs positions, et des billets émis par la caisse d'émission – doit être couverte intégralement et à la marge par de la monnaie de réserve. Cette règle des 100 % de réserves instaure de facto une inélasticité de la monnaie de base et elle est censée asseoir définitivement la crédibilité des autorités monétaires et l'irrévocabilité du taux de change. Le pays risque de perdre toute autonomie de politique monétaire et de change: il suit le destin de la monnaie de référence. La possibilité de passer à un tel choix dépend à la base de l'existence suffisante de réserves étrangères et de la possibilité de défendre le taux de change qui devrait relier la monnaie nationale à la devise étrangère de référence…En plus des points d'interrogations qui se posent sur la souveraineté de la politique monétaire nationale et les possibilités de poursuivre le du rôle de Préteur en dernier ressort la Banque Centrale. Une critique du currency board se rapporte à la fixité du taux de change et à l'impossibilité des autorités monétaires à procéder à un ajustement du change afin de gérer avec plus de souplesse les chocs macro-économiques externes.

Par contre, sous le banking board, il n'y a ni règle d'émission ni réserve unique, mais un prêteur en dernier ressort, tandis que sous le currency board, il n'y a pas de prêteur en dernier ressort, mais une règle et une réserve unique. Le banking board répond au principe de la convertibilité en une monnaie externe (monnaie métallique ou monnaie allogène) et instaure une hiérarchisation bancaire entre les banques commerciales à la base et une banque supérieure souveraine au sommet. Les émissions des banques sous forme scripturale sont directement convertibles au pair (par exemple, au taux de un pour un) en monnaie externe. Ces émissions sont conditionnées par la demande de monnaie de crédit et par la contrainte de liquidité des banques. Ces émissions sont conditionnées par la demande de monnaie de crédit et par la contrainte de liquidité des banques.

La Banking Board diffère du Currency Board par le fait qu'il n'assure pas seule la convertibilité; elle se porte toutefois garante de la liquidité du système bancaire compte tenu du fait que les émissions des banques sont convertibles en monnaie externe et en monnaie supérieure (ou centrale). Par ailleurs, la banque supérieure ne mène pas une politique monétaire ayant pour objectif la stabilisation du niveau général des prix ou le maintien de l'emploi; elle ne mène pas a priori de politique de change .

Par ailleurs, la substitution monétaire consiste à remplacer la monnaie nationale de manière partielle ou totale par une devise étrangère (plus stable reconnue et forte a l'échelle internationale) par libre choix des agents économiques (dollarisation officieuse) ou par reconnaissance des autorités publiques (dollarisation officielle). , la dollarisation désigne l'abandon d'une monnaie domestique au profit du dollar américain.

Salama (1989) définit la dollarisation comme l'évolution selon laquelle "le dollar s'impose de plus en plus comme réserve de valeur, unité de compte et parfois intermédiaire des échanges pour certains produits". Si au Liban, la dollarisation actuelle est toujours officieuse et partielle résultant du libre choix des agents économiques depuis la première crise monétaire des années quatre-vingt est toujours, le passage à la dollarisation complète et intégrale signifie une élimination du rôle de la Banque Centrale aussi bien en tant que préteur en dernier ressort qu'en matière de perte des droits de Seigneuriage en arrêtant d'imprimer la monnaie nationale. Ce qui pose encore un problème plus loin que l'aspect monétaire et économique et concerne la souveraineté monétaire et l'abolition de la monnaie nationale qui constitue un symbole d'unité et d'indépendance du pays du Cèdre .

Conclusion

Pour conclure, nous pouvons dire que l'hyperinflation au Liban n'a jamais été le résultat d'une simple politique monétaire indépendamment de la pertinence des choix déjà pris ou de l'efficacité de éventuelles propositions en cours de discussion mais plutôt le résultat d'une complexité de facteurs qui se montraient toujours au croisement de crise budgétaire, de change et économique générale à laquelle s'ajoute des facteurs externes dont notamment aujourd'hui le cumul de déficits de la balance des paiements épuisant les réserves en devises de la BDL sans garantir la stabilité de change. S'il est vrai que le Liban a connu une répétition de l'expérience de l'hyper inflation, toutefois la gravite de la crise actuelle et surtout l'implication de l'ensemble du système bancaire dans le financement public et l'épuisement complet des réserves en devises étrangères amène

la réflexion au-delà des politique monétaires conventionnelles et non conventionnelles vers des options qui risquent de remettre en cause la souveraineté et l'autonomie monétaire tant défendue dans une tentative de sauver ce qui reste du pouvoir d'achat des agents économiques, ce qui nécessite d'approfondir les recherches sur les atouts et défis des différents choix évoqués pour définir celui qui est le plus adéquat tenant compte des spécificités de l'économie libanaise.

Références

- ANDURAIN (d') Julie, «Négocier en Syrie en 1920: Gouraud et Fayçal avant la bataille de Damas», dans Emmanuel Vivet (dir.), Négociations d'hier, leçons pour aujourd'hui, Paris, Larcier, 2012, p. 225 - 237.

- CAIX (De) Robert, Organisation des territoires du Mandat – Esquisse de l'organisation de la Syrie sous le mandat Français, 17 Juillet 1920.

- DAVIE Michael, De la carte au territoire national: l'invention du Liban, dans BORD Jean-Paul et BADUEL Pierre Robert, Les cartes de la connaissance, Paris, Karthala, 2004, p. 489-505.

- FORTIN-GAGNÉ Valérie, L'expédition de la France au Liban sous Napoléon III (1860–1861), mémoire en vue de l'obtention du garde de maître ès sciences en histoire option enseignement collégial, Université de Montréal – Faculté des arts et des sciences, 2015.

- HOKAYEM Antoine, BOU MALHAB ATALLAH Daad, et CHARAF Jean, Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat: 1914-1946. Tome I – le démantèlement de l'empire Ottoman et les préludes du mandat 1914-1919, Beyrouth, Les Éditions Universitaires du Liban et Paris, L'Harmattan, 2003.

- KHOURY Gérard D., La France et l'Orient arabe. Naissance du Liban moderne, 1914-1920, Paris, Armand Colin, 1993.

- KHOURY Gérard D., Une tutelle coloniale, le mandat français en Syrie et au Liban: écrits politiques de Robert de Caix, Paris, Belin, 2006.

- LOUET Ernest, Expédition de Syrie Beyrouth le Liban – Jérusalem 1860-1861, Paris, Amyot – Éditeur – 8 – Rue de la Paix, 1862.

- MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES, Centre des Archives Diplomatiques de Nantes, Syrie-Liban, vol. 31.

- SOUEID Yassine, Corps expéditionnaire de Syrie [Texte imprimé]: rapports et correspondance, 1860-1861 / documents recueillis, Beyrouth, Naufal, 1998.

- VOGÜÉ (De) Melchior, «Les événements de Syrie», Le Correspondant, 1860, tome 50, p. 776 – 802.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *B.Gen. P.S.C. Haydar Ali Skayneh*

The geostrategic importance of the South China Sea and the Chinese-American rivality ***55***

• *Retried B.Gen P.C.S Dr. Riyad Chayya*

The Lebanese - Israeli Armistice Agreement of 1949: Its dimensions, legal framework, and importance

.....***57***

The geostrategic importance of the South China Sea and the Chinese-American rivality

B.Gen. P.S.C. Haydar Ali Skayneh

After a long time during which the South China Sea did not have a significant importance, things changed dramatically after the end of the First World War, and the major countries became aware of the importance of its geographical location and the complex of maritime transportation that it represents, as more than half of the world trade passes through it and gives power to those who govern it to control the most important international trade routes. In addition to what this sea contains in terms of huge reserves in the field of energy (oil and gas), furthermore to its richness in fish resources, on which about (300) million people of the region's population depend for their livelihood. This made the South China Sea occupies the ladder of international concerns, and the most prominent element for developing strategies. The big countries, led by the United States of America, have worked to fuel conflicts between the countries bordering the South China Sea.

The conflict over the South China Sea witnessed a typical shift through multiple stages, and the United States of America entered the crisis line immediately after the year 2010 by encouraging countries in conflict with China to file lawsuits to the International Court of Arbitration, as happened with the Philippines.

There have also been several direct frictions between the United States of America and China, including what happened in 2001 and 2009.

Basing on these facts, there will be four disctint results about the destiny of South Shina Sea:

- The current situation: It is based on the continuation of the situation as it is.

- Redrawing maritime borders: in a manner that satisfies the conflicting countries, with adequate guarantees.

- Military confrontation: This scenario is considered one of the worst scenes, which prepares the region for a bloody future.

- Resorting to international arbitration: The countries in conflict with China seek a legal justification to prove their rights in parts of the South China Sea and to show China a country outside international law and this matter is not without the risk of escalation.

Finally, a comprehensive framework must be put in place to resolve the dispute over the South China Sea, in a manner that guarantees the interests of the conflicting countries, and tends towards collective cooperation in exploiting the resources of this sea for the sake of sustainable development and securing the well-being of its people.

The Lebanese - Israeli Armistice Agreement of 1949: Its dimensions, legal framework, and importance

Retried B.Gen P.C.S Dr. Riyad Chayya

The Lebanese-Israeli Armistice Agreement which was signed between Lebanon and Israel on March 23rd, 1949, is considered a prominent and important event in the history of modern Lebanon. It was one of four Arab-Israeli armistice agreements that ended the first war with Israel in 1948, in response to Security Council resolutions 61 and 62 issued on 4 and 16 November 1948.

The Lebanese-Israeli armistice agreement gained importance in the regional and international dimensions because it is a legal framework controlling the conflict between the two States, and at the same time, towards the United Nations and the Security Council, it is a tool for maintaining international peace and security. It is an international treaty that enjoys all the specifications set by international law, and it obligates Israel to respect Lebanon's internationally recognized borders. It also forbids the crossing of the line of truce which coincides with the Lebanese- Israeli international borders.

Israel's commitment to the agreement since its signing in 1949 has not been straightforward, and it announced the fall of the armistice with Lebanon just as it fell with other Arab countries after the war of June 1967. However, the United Nations and the Security Council did not accept the Israeli arguments and excuses, and maintained adherence to the agreement considering it still valid and enforceable. Thus, the agreement constituted a legal and practical guarantee for Lebanon, if properly implemented. It

also constituted a mechanism for the United Nations to ensure international security, peace and stability.

In the light of the fluctuations of the conflict between Israel and Lebanon, many questions are raised: Why is this consideration for such an agreement that is more than seventy years old? Is it important after this period to remain standing and should be adhered to? Does it really constitute a legal framework to control the conflict between Lebanon and Israel?

These questions will be the subject of this article which will be divided into three sections discussing: The importance of the Lebanese-Israeli Armistice Agreement of 1949 and Israel's position on it in the first section, and in the second section we address the legal framework that this agreement constitutes to manage the situation on the borders between Lebanon and Israel, and then we review the most important contents the agreement is in the third section, in addition to a general summary of the research findings and the suggested recommendations.

This research shows finally the absolute importance of the agreement for Lebanon in terms of preserving its sovereignty, protecting its borders and its regional security.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•*B. Gén. B.E.M. Haydar Ali Skayneh*

L'importance géostratégique de la mer de Chine mériodionale et la rivalité Chinoise-Américaine

.....60

•*B. Gén. B.E.M. retraité Dr. Riyad Chayya*

L'accord d'armistice libano-israélien de 1949 :

Ses dimensions, son cadre juridique et son importance

.....62

L'importance géostratégique de la mer de Chine mériodionale et la rivalité Chinoise-Américaine

B. Gén. B.E.M. Haydar Ali Skayneh

Depuis longtemps, la mer de Chine méridionale représente un enjeu peu significatif. Or la situation a radicalement changé après la fin de la Première Guerre Mondiale, surtout quand les grands pays ont pris conscience de l'importance de sa situation géographique étant un point de rencontre pour le transport maritime et parce qu'il occupe plus que la moitié du commerce mondial. Pour cela, ceux qui ont le pouvoir de le diriger, peuvent également contrôler les routes commerciales internationales les plus essentielles. De plus, ce qui fait de cette mer d'une importance significative, c'est qu'elle présente un enorme réserve de ressources non renouvelables (pétrole et gaz) et des ressources halieutiques, desquelles dépend environ (300) millions de personnes de la population de la région pour leur survie. En conséquence, la mer de Chine méridionale occupe l'échelle des préoccupations internationales et constitue l'élément le plus fondamental afin de fixer des decisions stratégiques. Il en résulte de cela que les grands pays, dirigés par les États-Unis, cherchent à alimenter les conflits entre les pays voisins de la mer de Chine méridionale.

Le conflit sur la mer de Chine méridionale a connu un changement à travers plusieurs phases. Après l'année 2010, les États-Unis est entré directement dans le conflit en encourageant les pays adversaires de la Chine pour se plaigner devant la Cour Internationale d'Arbitrage, comme il s'est produit avec Les Philippines. Outre cela, il y a eu également plusieurs frictions

directes entre les États-Unis et la Chine, notamment ce qui s'est passé en 2001 et 2009.

Vu cette réalité, quatre possibilités semblent contrôler l'avenir de la mer de Chine méridionale. Nous en citons :

- Le statu quo: il est basé sur le maintien de la situation telle qu'elle est.

- Redessiner les frontières maritimes: d'une manière à satisfaire les pays en conflit avec des garanties adéquates.

- Affrontement militaire: Ce scénario est considéré comme la scène la plus pire, qui prépare la région à un avenir sanglant.

- Recours à l'arbitrage international: les pays en conflit avec la Chine cherchent une justification légale pour prouver leur éligibilité dans certaines zones de la mer de Chine méridionale et montrer que la Chine est un pays qui ne respecte pas les droits internationaux ce qui peut agraver la situation.

Enfin, il est primordial de mettre en place un cadre global pour résoudre les différences sur la mer de Chine méridionale, d'une manière à garantir les intérêts des pays en conflit et assurer une coopération collective pour exploiter les ressources de cette mer afin de réaliser le développement durable et assurer le bien-être de la population.

L'accord d'armistice libano-israélien de 1949 : Ses dimensions, son cadre juridique et son importance.

B.Gén. B.E.M. retraité Dr. Riyad Chayya

L'accord d'armistice libano-israélien, signé entre le Liban et Israël le 23 mars 1949, est considéré comme un événement important dans l'histoire du Liban moderne. Il était l'un des quatre accords d'armistice israélo-arabe qui ont mis fin à la première guerre avec Israël en 1948, en réponse aux résolutions 61 et 62 du Conseil de sécurité publiées les 4 et 16 novembre 1948.

L'accord d'armistice israélo-libanais a pris de l'importance dans les dimensions régionales et internationales car il constitue un cadre juridique contrôlant le conflit entre les deux États et, en même temps, vis-à-vis des Nations unies et du Conseil de sécurité, il est un outil de maintien de la paix et de la sécurité internationales. C'est un traité international qui bénéficie de toutes les spécifications fixées par le droit international, et il oblige Israël à respecter les frontières internationalement reconnues du Liban. Il interdit également le franchissement de la ligne de trêve qui coïncide avec les frontières internationales libano-israéliennes.

L'engagement d'Israël envers cet accord depuis sa signature en 1949 n'a pas été simple, et il a annoncé la chute de l'armistice avec le Liban tout comme il l'avait fait avec d'autres pays arabes après la guerre de juin 1967. Toutefois, les Nations unies et le Conseil de sécurité n'ont pas accepté les arguments et les excuses d'Israël et ont maintenu leur adhésion à l'accord, le considérant comme toujours valable et applicable. Ainsi, l'accord constituait une garantie juridique et pratique pour le Liban, s'il était correctement appliqué. Il constituait également un mécanisme

permettant aux Nations unies d'assurer la sécurité, la paix et la stabilité internationales.

À la lumière des fluctuations du conflit entre Israël et le Liban, de nombreuses questions se posent : Pourquoi cette considération pour un tel accord qui a plus de soixante-dix ans ? Est-il important, après cette période, de rester en place et de s'y tenir ? Constitue-t-il réellement un cadre juridique pour contrôler le conflit entre le Liban et Israël ?

Ces questions feront l'objet de cet article qui sera divisé en trois sections de discussion: L'importance de l'accord d'armistice libano-israélien de 1949 et la position d'Israël à ce sujet dans la première section. Dans la deuxième section, nous abordons le cadre juridique que cet accord constitue pour gérer la situation aux frontières entre le Liban et Israël, puis nous passons en revue les contenus les plus importants de l'accord dans la troisième section, en plus d'un résumé général des résultats des recherches et des recommandations suggérées.

Cette recherche montre enfin l'importance absolue de l'accord pour le Liban en termes de préservation de sa souveraineté, de protection de ses frontières et de sa sécurité régionale.

شرف. تضحية. وفاء

الدفاع الوطني
DEFENSE NATIONALE
LIBANAISE

Adding to the Armoury: Why Strategic Communication is a key weapon in both conventional and asymmetric military operations

L'Hyperinflation répétée au Liban... quelle leçons monétaires?